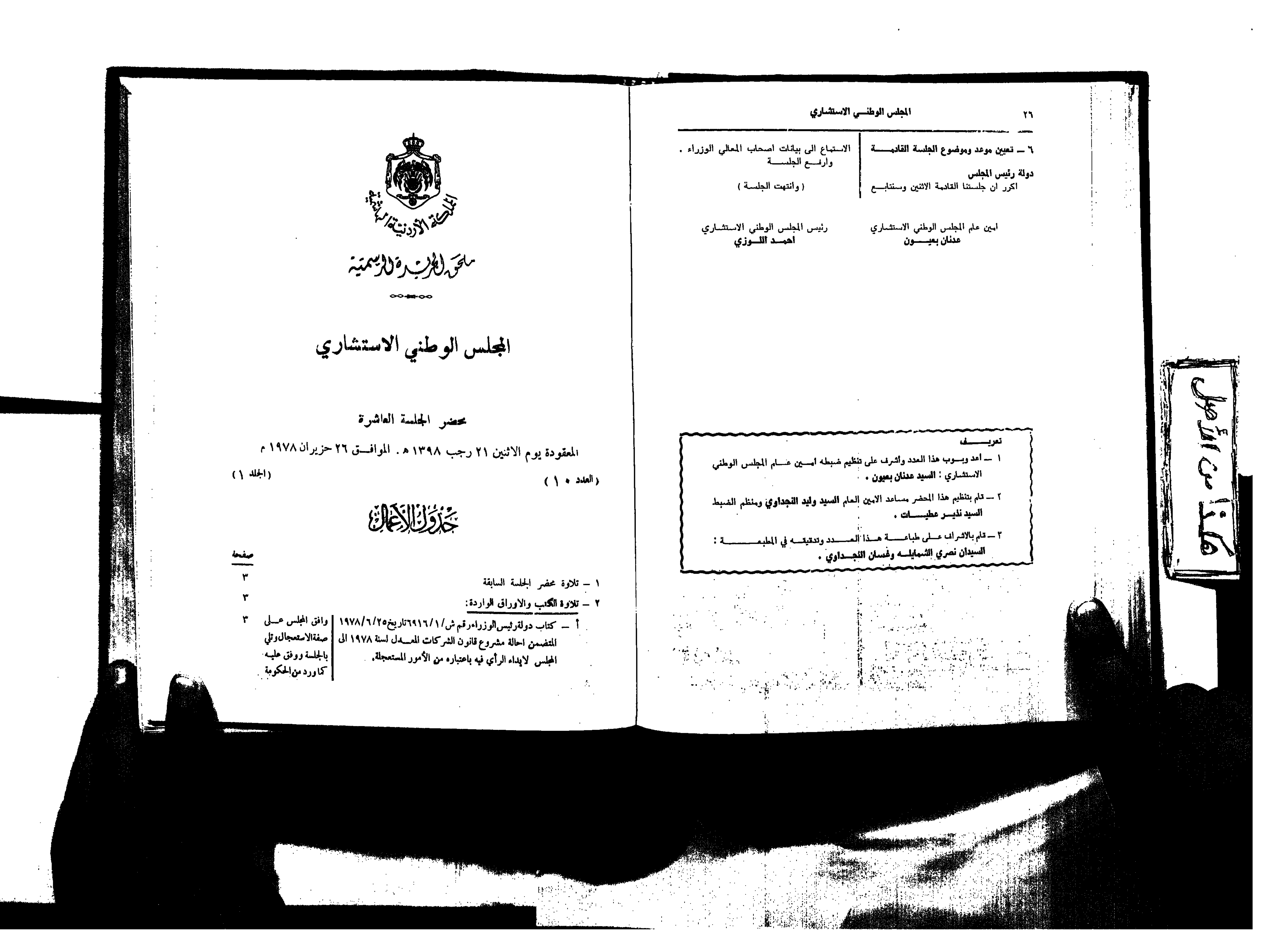


٦ ــ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمـــــة **دولة رئيس المجلس** اكرر ان جلستنا القادمة الاثنين وسنتابـــع	الاستماع الى بيانات اصحاب المعالي الوزراء . وارفـــع الجلســـة (وانتهت الجلسة)

امين عام المجلس الوطني الاستشاري
عدنان بعيـــون

رئيس المجلس الوطني الاستشاري
احمـــد اللـــوزي

تعريـــــف

١ ــ امد وبـــوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه امـــين عـــام المجلس الوطني الاستشاري : **السيد عدنان بعيون .**

٢ ــ تام بتنظيم هذا المحضر مساعد الامين العام **السيد وليد النجداوي** ومنظم الضبط **السيد نذيـــر عطيـــــات .**

٣ ــ تام بالاشراف عـــلى طباعـــــة هـــذا العـــــدد وتدقيقـــه في المطبعـــــــــة : **السيدان نصري الشمايلـــه وغسان النجـــداوي .**

المملكة الأردنية الهاشمية

ملحق الجريدة الرسمية

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة العاشرة

المعقودة يوم الاثنين ٢١ رجب ١٣٩٨ هـ . الموافـــق ٢٦ حزيران ١٩٧٨ م

(العدد ١٠) (المجلد ١)

جدول الأعمال

		صفحة
١ ــ تلاوة محضر الجلسة السابقة		٣
٢ ــ تلاوة الكتب والاوراق الواردة:		٣
أ ــ كتاب دولةرئيس الوزراءرقم ش/١/٦٩١٦تاريخ١٩٧٨/٦/٢٥ المتضمن احالة مشروع قانون الشركات المعـــدل لسنة ١٩٧٨ الى المجلس لابداء الرأي فيه باعتباره من الأمور المستعجلة.	وافق المجلس عـــلى صفةالاستعجال وتلي بالجلسة ووفق عليـه كما ورد من الحكومة	٣

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني في الساعة ١١ صباحا من يوم الاثنين الواقع في ١٩٧٨/٦/٢٦ برئاسة دولة السيد احمد اللوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور امين عام المجلس السيد عدنان بعيون وتغيب من الاعضاء باجازة السادة عبد اللـه الريماوي ، اسحق الفرحان ، محمد علي بدير وتغيب من الاعضاء معتذرا السادة عطا اللـه الكباريتي ، راضي العبد الله .

وتغيب بدون معذرة السادة

وحضر من الحكومـــة

١ ـ دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع ،
٢ ـ معالي الدكتور عبد السلام المجالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ،
٣ ـ معالي السيد عدنان ابو عودة وزير الاعلام،
٤ ـ معالي السيد غالب بركات وزير السياحة والاثـــار ،
٥ ـ معالي السيد احمد عبد الكريم الطراونة وزيـــر العدل ،
٦ ـ معالي المهندس صلاح جمعة وزير الزراعة،
٧ ـ معالي السيد حسن ابراهيم وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية ،
٨ ـ معالي السيد عصام العجلوني وزير العمل،
٩ ـ معالي السيد كمال الشريف وزير الاوقاف والمقدسات الاسلامية ،
١٠ ـ معالي السيد مروان القاسم وزير التموين
١١ ـ معالي السيد سليمان عرار وزير الداخلية،
١٢ ـ معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة وزير المواصلات والصحة بالوكالة ،
١٣ ـ سيادة الشريف فواز شرف وزير الثقافة والشباب ،
١٤ ـ معالي الدكتور نجم الدين الدجاني وزيـــر الصناعة والتجارة ،
١٥ ـ معالي السيد محمد الدباس وزير المالية ،
١٦ ـ معالي المهندس سعيد بينو وزير الاشغال العامـــة ،
١٧ ـ معالي المهندس علي السحيمات وزيـــر النقـــل ،

افتتـــاح الجلســـة

دولة رئيس المجلس

النصاب قانوني ، اعلن افتتاح الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليـــوم

السيد الامين العام

١ ـ تلاوة محضر الجلسة السابقة

الجميـــع

نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام من تلاوتـــه

السيد الامين العام

٢ ـ تلاوة الكتب والاوراق الواردة

ـ ١ ـ

كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٦٩١٦ المؤرخ في ١٩٧٨/٦/٢٥ المتضمن احالة مشروع قانون الشركات المعدل لسنة ١٩٧٨ لابداء الراي فيـــه باعتباره من الامور المستعجلة .

ـ ١ ـ

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري
عملا بالمادة ٧/أ من قانون المجلس الوطني

الاستشاري رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ ، ابعثلدولتكم طيا ب ١٠٠ نسخة من مشروع القانون المعدل لقانون الشركات مع الاسباب الموجبة له الذي تنوي الحكومة اصداره كقانون مؤقت وارجو عرضه على مجلسكم الموقر لابداء الراي فيه باعتباره من الامور المستعجلة .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء
مضر بدران

دولة رئيس الوزراء

في الواقع هذا القانون لو سمح دولة الرئيس والاخوان له صفة استعجال لامور ملحة جدا وفي بعض الشركات التي تساهم فيها الحكومة تحتاج بالفعل الى بعض الاجراءات بعد اخذ هذا القانون الصفة الكاملة ، فارجو اخذ صفة الاستعجال لهذا القانون في هذه الجلسة وشكرا

دولة رئيس المجلس

بناء على طلب دولة الرئيس ، اعطاء هذا القانون صفة الاستعجال ارجو أن يوافق المجلس للاسباب التي ذكرها دولة الرئيس

من يثني على ذلك . . .

الجميع :

موافقون

دولة رئيس المجلس

اذن مقرر اللجنة القانونية السيد سلمان القضاه ، يتولى قراءة الاسباب الموجبة والتعديل حتى ينال المناقشة وموافقة المجلس عليه .

قانون مؤقت رقم (   ) لسنة ١٩٧٨

قانون معدل لقانون الشركات

المادة ١ — يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الشركات لسنة ١٩٧٨) ، ويقرأ مع القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ — تعدل الفقرة (٢) من المادة (٨١) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى اخرها : —

(على انه يجوز لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير الموافقة على زيادة راسمال اي شركة يزيد راسمالها على عشرين مليون دينار وتساهم فيها الحكومة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ منه ، وذلك مهما كانت النسبة المئوية المسددة من راس المال المصرح به لتلك الشركة) .

الاسباب الموجبة

حيث يعرض في التطبيق العملي لاحكام الفقرة (٢) من المادة (٨١) من قانون الشركات وفي معرض البحث في زيادة رؤوس اموال الشركات المساهمة ولا سيما منها ذات الرساميل الضخمة والتي يتطلب تنفيذها وقتا طويلا ان تحتاج هذه الشركات الى زيادة رؤوس اموالها خلال اي مرحلة من مراحل التنفيذ ، كما هو الوضع مثلا في شركة البوتاس العربية التي سيرتفع راسمالها من اربعين مليون دينار الى ثلاثة وستين مليونا ، ولما كانت احكام الفقرة (٢) من المادة (٨) من قانون الشركات ، المعدلة بالقانون رقم (١٦) لسنة ١٩٧٨ لا تجيز زيادة راسمال الشركات من حيث المبدا الا اذا كان راسمالها الاصلي مسددا بالكامل او ان ما نسبته ٨٠٪ من راسمالها قد سدد ودفع بالكامل ولما كان تسديد ما نسبته ٨٠٪ كحد ادنى من راسمالها يتطلب بالتالي التزام الحكومة بتسديد القسط الاكبر من مساهمتها علاوة على الجهات الاخرى المساهمة في الشركة الامر الذي يعني تعطيل مبالغ كبيرة في هذه المرحلة،فقد وجد من الضروري تعديل الفقرة (٢) المشار اليها بحيث تناط بمجلس الوزراء صلاحية زيادة رؤوس اموال تلك الشركات وايجاد مصادر التمويل لها وفق متطلبات برامجها ودون اللجوء الى استصدار قرارات لجنة الامن الاقتصادي لمعالجة مثل هذه الاوضاع .

دولة رئيس المجلس

الحقيقة هذا التعديل جاءنا بصفة الاستعجال هذا اليوم ويبدو في ضوء ما ذكره دولة الرئيس وما تلاه المقرر انه تغطية لامر حاصل بالنسبة لشركة البوتاس العربية الاردنية ومن اجل هذا هو مادة واحدة .

هل المجلس موافق على التعديل ؟

الدكتور عيسى القسوس

في اقتراح اخر ، ان هذا القانون توزعنسخة وتاخذ الموافقة عليه في الاسبوع القادم .

دولة رئيس المجلس

يا دكتور بموجب جميع الاعراف البرلمانية وبقانون هذا المجلس ان صفة الاستعجال تمنح لمثل هذه القضايا هي مادة واحدة وفي ضوء ما شرحه دولة الرئيس وما تلاه المقرر الامر مطروح للموافقة .

السيد مقرر اللجنة القانونية

يا سيدي ما دام ان المجلس الكريم وافق على النظر بصفة الاستعجال لم يعد هناك مجال للتوزيع والاسباب الموجبة واضحة وهي المساهمة الكبرى في الشركات الكبيرة من هذا النوع لها اسهم كثيرة ، يعني لا ترغب الحكومة ان تجمد اموالها الى ان يبدا التنفيذ يعني عندما تكون الحكومة مشتركة في ضمانه ان هذه الشركات موثوقة وبالتالي ستسدد رؤوس اموالها في حينها .

الدكتور عيسى القسوس

لو ارسل قبل يومين كان الواحد درسه قبل ما يعطي فيه رايه يعني ان يعطي رايه في نفس الدقيقة ، هذا اجهاض للديمقراطية .

دولة رئيس الوزراء

لا ، يادكتور هذا ليس اجهاض للديمقراطية الحقيقة هو وفق كل الاصول الديمقراطية .

يمكن أن نفهم السطرين ونصف للزميل الموضوع يتلخص بشركة البوتاس ، شركة البوتاس راسمالها الحالي اربعين مليوندينار وسترتفع بناء على اقتراحات البنك الدولي الى ٦٣ مليون دينار يعني هذا ان الحكومة يجب بأن تدفع ثمانية عشر مليون دينار فورا لانه لا يجوز لها ان ترفع من ٤٠ مليون الى ٦٣ ثلاثة وستين الا اذا كان الاربعين مليون مسكرات وكاملات ، حصة الحكومة من الاربعين مليون ثمانية عشر مليون طبعا دفعت الحكومة حوالي ستة ملايين لانه نسبة الحكومة واحد وخمسين بالمائة ثمانية عشر مليون دينار غير موجودات ، زيادة راس المال يجب ان تزاد، صناديق الاقراض المتخصصة وافقة الان عن تزويد شركة البوتاس بالقروض سواء كان البنك الدولي والصندوق الكويتي والصناديق العربية الاخرى الى ان تزيد الشركة الى ثلاثة وستين مليون حتى نزيد الى ثلاثة وستين مليون لا يوجد عندنا ١٨ ثمانية عشر مليون ، هذه هي ببساطة ما في اجهاضللديمقراطية الشغلة صفةالاستعجال اتت على ان ينشر هذا الموضوع في الجريدة الرسمية في مدد ٣٠ الشهر لنستطيع أن يكون لهذا قوة القانون ، اللجنة العامة لشركة البوتاس العربية ستجتمع ومدعوة للاجتماع هو موضوع سرعة في الانجاز ، مشاريع اقتصادية كبرى وليس اجهاض للديمقراطية .

دولة رئيس المجلس

شكرا . . دكتور زهير تفضل

الدكتور زهير ملحس

يا سيدي انا في الواقع اوافق على التعديل لكن لي سؤال بسيط جدا ، هناك مشروع بتعديل قانون الشركات ككل ، فقط سؤال يمكن الجواب عليه الان ، اين وصل هذا .

الدكتور نجم الدين الدجاني
وزير الصناعة والتجارة

بالفعل صدر هذا التعديل ، تعديل شامل بقانون الشركات ، لقطاع من القطاعات لعام ١٩٧٨ ، وراعى قانون التعديل كل المواد التي كانت موضوع بحث .

السيد طاهر حكمت

يا سيدي بتدقيق المادة الوحيدة المطلوب تعديلها ، يتبين ان الموافقة على زيادة راس المال قد اعطيت لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير وفي اعتقادى ان رقابة مجلس الوزراء المبنية على تنسيب من الوزير فيه ضمانة كافية لتجنب اي محذور يمكن ان يرتفع في الذهن في مثل هذه الحال فالمحذور الذي يواجهه في مثل

هذه الحالة هو ان تتضم لدينا رساميل شركات دون ان يكون لها موجودات حقيقية وهذا امـر ضار بالاقتصاد ومعروف ضرره ، الا اننا نثـق ان قرارات مجلس الوزراء قادرة على معالجـة هذا الموضوع وعدم اتاحة الفرصة لاي شركـة وانما الشركات محدودة ترى فيها الملاءة ، ولذلك ولما كان التعديل لا يجعل زيادة اوتوماتيكية وانما متوقف على قرار من مجلس الوزراء الذي هـو جهة ذات صلاحية ويفترض فيها انها تقوى بتقدير الملاءمة من عدمها ، فانني اقترح ان تكون هـذه الجلسة هي جلسة لاقرار هذا التعديل وانيكون التعديل مقبولا وموافقا عليه .

دولة رئيس المجلس

من يوافق على التعديل . .

لحظة . تفضل شفيق بك

السيد شفيق زوايـدة

جاء التعديل هذا على شركات معينة . يمكن ان نكون اثنتين او ثلاثة في البلد ، ولكن مـا هو الحال ، بالنسبة للشركات الاخرى التي راسمالها مثلا مليونين يمكن وينقص راسمالها (١٠٠)الف دينار ولا تستطيع زيادة راسمالها ، ولا تـزال هذه الشركات للان تحاول رفع راس المال ولا تستطيع هل لان الدولة مساهمة في هذه الشركة براسمالها بموجب هذا القانون والشركـات الاخرى لا تـزاد .

السيد المقـرر

الواقع انه نص التعديل واضح انه هـذا الشرط او هذا التعديل موقوف على الشركـات التي تساهم فيها الحكومة ولهذا انتهى الاشكال اما موضوع الشركات الاخرى ، بتصور في قانون شركات سوف يطرح ، وسوف يبحث فيه .

السيد شفيق زوايده

الشركات الاخرى تساهم فيها الحكومة عـن طريق مؤسساتها . فاذا كان في فرق بـين الحكومة والقطاع الخاص او القطاع العـام هذا شيء ثان ، لكن انا من رايي ان يكون راس المال بنوعيه محددة مثلا مليون مليونين ثلاثـة ملايين الخ ، اما الى عشرين مليون هذا لا ينطبق الا على شركتين ثلاث .

دولة رئيس المجلس

القانون مطروح للموافقة من يوافق عليـه يرفع يـده ؛

الجميـــع :

موافقـــون

السيد الامين العام

والنتيجة اربعة وخمسين صوتا موافقة .

موافقة بالصيغة التي سبق وتلاها السيد المقرر

— ب —

السيد الامين العام

تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقـم س/٧ /٦٨٧٢ تاريخ ١٩٧٨/٦/٢٤ المتضمـن احالة مشروع قانون سوق عمان المالي لسنة ١٩٧٨ من اجل احالته الى اللجنة المختصة .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

عملا بالمادة ١/٧ من قانون المجلس الوطنـي الاستشاري رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ ، ابعث لدولتكم طيا بـ ١٠٠ نسخة من مشروع القانون المعـدل لقانون سوق عمان المالي مع الاسباب الموجبـة الذي تنوي الحكومة اصداره كقانون مؤقـت ، وارجو عرضه على مجلسكم الموقر لابداء الراي فيـــه .

واقبلوا فائق الاحترام .

قانون رقم (   ) لسنة ١٩٧٨

قانون معدل لقانون سوق عمـان المالي

المادة ١ — يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون سوق عمان المالي لسنة ١٩٧٨) ويقـرا مع القانون الاصلي رقم ٣١ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره فـي الجريدة الرسمية .

الماد ٢ — تعدل المادة (٢٠) من القانون الاصلي بحيث يصبح ما ورد فيها فقرة — د — وتضاف اليها الفقرات التالية :

ا — بالرغم مما ورد فيقانون رسوم الطوابع المعمول به ، تعفى عقود البيع المبرمة في قاعـة السوق وعقود تفويض البيع او الشراء التـي تعطى من العملاء للوسطاء وشهادات تملـك الاوراق المالية من رسوم طوابع واردات .

ب — تستوفى سوم طوابع الواردات عـن عقود تحويل الاوراق المالية فقط ، وذلك بنسبـة (٥ر١) بالالف من القيمة الاسمية للاوراق المالية وتشمل هذه النسبة ضريبة الحرس الوطنـي ، ويستوفى السوق هذه الرسوم .

ج — بالرغم مما ورد في قانون الشركات او في انظمة الشركات المساهمة العامة المقبولـة أوراقها المالية لدى السوق فانه لا يحق لهـذه الشركات استيفاء اية رسوم على عقود تحويـل الاوراق المالية او اي بدل مقابل اصدار شهادات اسهمها او اسناد قرضها .

دولة رئيس المجلس

هذا القانون معروض على المجلس من اجل احالته على اللجنة المختصة حتى يتوفر للمجلس دراسته وابداء الراي فيه وهو قانون سوق عمان المالي بطبيعة الحال الى اللجنة المالية من يثنـي عـلى ذلـك

اصوات : المالية والقانونية .

السيد احمد الطراونه

القانونية ، رجاء ليش المالية ، . .

دولة رئيس المجلس

هل يمتنع ان تراه اللجنة القانونية والمالية . .

السيد احمد الطراونه

متابعا — يا سيدي الان خصصنا بالنظام كل لجنة اصبحت الان متخصصة الان في لجنة مالية . .

دولة رئيس المجلس

هل يمتنع الان ان يحال للجنة المالية ثم تراه اللجنة القانونية

السيد احمد الطراونه

اذا بتريد يجتمعوا مع بعض لا اعرف ، اذا تستطيع اللجنة المالية اذا ارادت ان تستشـير براي بعض الاخوان القانونيين ، لا يمتنع عليهـا ذلك ابدا ، انما النظام الان ينص على انه كـل موضوع للجنة المختصة ، وقلنا من اول انه خلوا كل القوانين للجنة القانونية اما راي المجلس فكان ان يعطى كل قانون للجنة المختصة فلماذا نفرض العجز باللجنة المالية ونطرحه على اللجنـة القانونية ، اللجنة المالية قادرة على انها تقوم بذلـك .

السيد امين شقـير

يعني اولا بحسب نظام المجلس لا يوجد مـا يمنع ان تنظر قانونا معينا اكثر من لجنة باعتبار ان القانون هو قانون مالي فمن العدالة والمنطـق ان يستمع الى راي الفنيين بموضوع البحـث ، انما اللجنة القانونية هي لجنة فنية اخرى لهـا واجب معين في ان تضع المعنى والهدف المقصود من القانون ضمن صياغته وضمن اطاره القانوني والتشريعي الصحيح ، فلا يوجد تناقض وانما هو انفاذ لمعنى وجود هذه اللجان .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، توضيح بسيط لا يمتنع عـلى اي عضو في اللجنة المالية وفي المجلس ان يبدي اي راي قانوني او مالي بالاضافة الى راي كل لجنة مختصة . امام المجلس الاقتراح الاول من معالي احمد بك ان يحال الى اللجنة المالية لانها هـي ذات الاختصاص من يثني على هذا الاقتراح ومن يوافق على احالته الى اللجنة المالية وحدها .

السيد الامين العام

المجموع خمسين صوتا ، يحال الى اللجنـة الماليـة .

دولة رئيس المجلس

اذن يحال الى اللجنة المالية .

— ج —

السيد الامين العام

تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقـــــم ج/١٢/٦٨٧٣ المتضمن احالة قانون جـــوازات السفر المعدل لسنة ١٩٧٨ الى المجلس من اجل احالته الى اللجنة المختصة :

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

عملا بالمادة (٧/أ) من قانـــــون المجلس الوطني الاستشاري رقم (١٧) لسنة ١٩٧٨ ، ابعث لدولتكم طيـــا بـــ ١٠٠ نسخة من مشروع قانون معدل لقانون جوازات السفر الذي تنوي الحكومة اصداره كقانون مؤقت مع الاسبـــاب الموجبة له ، وارجو عرضه على مجلسكم الموقر لابداء الراي فيـــه .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الـــوزراء

الاسبـــاب الموجبـــــة

ان الاسباب الموجبة للقانون المعدل لقانون جوازات السفر وزيادة الرسوم المفروضة بموجبه مرده زيادة موارد الخزينة ودعم الاجـــــراءات المبذولة للتخفيف من هجرة الكفاءات للخـــــارج وللمساواة بين الرسوم التي تفرضها غالبية الدول العربية ولان تنظيم العمل والصالح العـــــام يتطلبان تخفيض المدة لثلاث سنوات ، كمـــا ان اكلاف اصدار الجوازات اخذت تتزايد بشكل كبير الامر الذي تطلب التقدم بمشروع القانون المعدل.

قانون مؤقت رقم (   ) لسنة ١٩٧٨
قانون معدل لقانون جوازات السفر

المادة ١ — يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٨) ، ويقـــرا مع القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرا عليه من تعديـــلات كقانون واحد ، ويعمل بـــــه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ — تعدل المادة (٨) من القانون الاصلي على الوجه التالي : —

ا — باضافة عبارة (واعضـــــاء المجلس الوطني الاستشاري) بعد عبارة (اعضاء مجلس الامة) الواردة في البند (١) من الفقرة (أ) منها.

ب — باضافة البند (٥) التالي الى اخر الفقرة (ب) منها : —

البند ٥ — استثناء مما ورد في البنـــــد (٤) من هذه الفقرة ، يستوفى رسم قدره عشرة دنانير عن كل جواز سفر خاص يعطى للاشخـــــاص المشمولين باحكام البند (٦) من الفقرة (أ) من هـــذه المـــــادة .

المادة ٣ — يلغى نص المادة (١٠) مـــــن القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :—

المادة ١٠ — ا — يكون جواز السفـــــر العادي صالحا لمدة ثلاث سنوات من تاريـــــخ اصداره وبعد انتهاء مفعوله او انتهاء مدتـــــه يصرف جواز سفر جديد بدلا منه .

ب — تبقى جوازات السفر العادية المعمول بها قبل نفاذ هذا القانون سارية المفعول لحـــين انتهاء مدتها .

المادة ٤ — يلغى نص المادة ٢٦ من القانــــون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : —

المادة ٢٦ — تستوفى عن جوازات السفر ووثائق السفر الرسوم التالية : —

	فلس	دينار
١ — رسم جواز السفـــــر	...	١٥
٢ — رسم الاضافة عن اي شخص او اشخاص من افراد العائلة	...	٠١
٣ — رسم التظهير (تغيير المهنة او تصحيح العمر او اضافة الاقطار)	...	١
٤ — رسم وثيقة السفر الجماعية بواقع دينار واحد من كل شخص يرد اسمه في تلك الوثيقـــــة		
٥ — رسم تذكرة السفر المنصوص عنها في المادة ١٩ من هذا القانون	...	٧
٦ — رسم الاضافة على تذكرة السفـــــــر	...	٢
٧ — رسم التظهـــير على تذكرة السفـــــــر	...	٢
٨ — رسم تذكرة الحــــج المؤقتـــة	...	٥
٩ — رسم وثيقة السفـــــر الاضطرارية	...	٣

اصوات : يحال الى اللجنة القانونية

دولة رئيس المجلس

هذا للجنة القانونية ،

الجميـــع :
موافقـــــون

— د —

السيد الامين العام

تلاوة كتاب دولة رئيس الـــوزراء رقـــــم م/٤٥/٦٦٦٥ المتضمن احالة مشروع قانـــــون مؤسسة الموانيء لسنة ١٩٧٨ الى المجلس من اجل احالته الى اللجنة المختصة .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

عملا بالمادة (٧/أ) من قانـــــون المجلس الوطني الاستشاري رقم (١٧) لسنة ١٩٧٨ ، ابعث لدولتكم طيـــا بـــ ١٠٠ نسخة من مشروع قانـــــون مؤسسة الموانـــــيء الـــذي تنـــوي الحكومة اصداره كقانون مؤقت مع الاسبـــاب الموجبة له ، وارجو عرضه على مجلسكم الموقر لابداء الراي فيـــه .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الـــوزراء

الاسباب المبررة لدمج دائرة المينـــاء والمؤسسة البحريـــة بدائرة واحدة

في جميع موانيء العالم يوجد قسمـــان رئيسيان هما قسم ادارة وقسم عمليات ، ويجب ان يكون الارتباط والتنسيق بين هذين القسمـــين وثيقا ليستطيع الميناء تقديم الخدمات المطلوبة منه.

فمثـــــــلا :

في ميناء روتردام وامستردام واللذان مـــرا بمراحل تطور زمني طويل تقوم ادارة الميناء بتاجير ارصفة ومستودعات لشركات البواخر لمدد طويلة تصل الى ٩٩ سنة وتقوم هذه الشركات بتشغيل بواخرها بواسطة موظفيها وعمالها ، اما في ميناء همبورغ وبريمن فان ادارة الميناء تعطي عمليات الميناء الى الشركات الكبيرة العاملة في المينـــــاء ضمن شروطها ومراقبتها وفي موانيء الــــــدول الشرقية هناك شركات حكومية تعمل بامرة الميناء لاعمال مناولة البضائع داخل الميناء .

في ميناء العقبة وعندما بدا الميناء باستقبال وتشغيل البواخر ، كانت هناك شركة خاصـــــة تقوم باعمال المناولة حولت هذه الشركة بعد حرب حزيران الى شركة حكومية لها انظمتها وقوانينها الخاصة ، وكانت تعمل في الميناء ضمن انظمتها مع ضعف الصلة بينها وبين دائرة الميناء ، اذ ان كل من هاتين الدائرتين لها انظمتها وقوانينها الخاصة وكان ينتج من ذلك ازدواجية في العمل ومضاعفة النفقات وعدم استغلال القدرات والكفـــــاءات بشكـــل جيـــــد .

فمثـــــــلا :

تشكل اقسام المؤسسة البحرية مما يلي :—

١ — الادارة ، ٢ — القسم المالـــــي ،
٣ — قسم الشحن والتفريغ ، ٤ — قسم البحرية،
٥ — قسم العتالـــة ، ٦ — القسم الفني

كما تشكل دائرة الميناء من الاقسام التالية :

١ — الادارة ، ٢ — القسم المالـــــي ،
٣ — المستودعات ، ٤ — القسم الفنـــــي ،
٥ — قسم البحريـــــة

ما كان يحدث سابقا وقبل ان توحد ادارة الميناء والمؤسسة البحرية : —

١ ــ كان قسم البحرية في دائرة المينــــاء والذي يتالف من مرشدين لديهم شهادات قباطنـــة لا يشعرون بما يعاني منه قسم البحريـــــة في المؤسسة البحرية اذ كان المرشد يرسي الباخـــرة بعيدا عن موقع لنشات ومواعين المؤسسة البحرية دون الاهتمام بان ارسال المواعين واللنشات الى الباخرة يحتاج الى وقت طويل مما ينتج عنه تاخير في تفريغ البواخر ، وبنفس الوقت كان قســـم البحرية في المؤسسة البحرية يفتقر الى الخبرات التي من واجبها اصلاح وصيانة اللنشات والمواعين وهذه الخبرات موجودة لدى دائرة الميناء في قسم البحريـــــة .

٢ ــ ان قسم الشحن والتفريغ والعتالة في المؤسسة البحرية من واجبهما تفريغ البضاعة من البواخر وتنسيفها بالساحات ومن ثم تحميلها على السيارات بعد التخليص عليها كما ان عمليـــة ايجاد اماكن بالمستودعات والساحات والاشراف على تحميل البضائع الى السيارات بعد التخليص عليها كانت سابقا من مسؤولية دائرة المينــــاء والذي كان يحدث بان مفتش الرصيف ومامــوري المستودعات لا يهتمون كثيرا بتامين اماكن لتخزين البضاعة وتوفير العدد الكافي من مراقبي التسليم للاشراف على تحميل السيارات عند التخليص على البضاعة ، وما يحدث حاليا وبعد ان دمجـــت الاقسام الثلاثة في المؤسسة البحرية ودائـــرة الميناء وهي قسم الشحن والتفريغ وقسم العتالة وقسم المستودعات والساحات ليتمكن من زيادة طاقة تفريغ البضاعة كما اصبح كتبةالفرز التابعين للمؤسسة البحرية والذين يتبعون حاليا الـــى ماموري مستودعات دائرة الميناء مسؤولــين عن تغطية العجز الحاصل في عدد مراقبي التسليـم وذلك لرفع طاقة اخلاء الساحات عندما تكــون شركات التخليص جاهزة لسحب البضاعة ممــا يوفر الوقت في عملية استلام وتسليم البضائع .

٣ ــ القسم الفنـــي :

يوجد لدى دائرة الميناء مشغل مزود بجميع المعدات اللازمة لاصلاح الالات مع وجود مهندسين ذوي خبرة طويلة ، والاليات العاملة في الميناء تابعة للمؤسسة البحرية ، وكان يحدث ان يتلكــا القسم الفني بتقديم المساعدة للقسم الفنـــي في المؤسسة البحرية بالرغم من وجود الامكانيات مما يجبر المؤسسة البحرية ان تلجأ الى المشاغـــل الخاصة بمدينة العقبة لاجراء الاصلاحات مما كان يعيق العمل من جراء ارسال الاليات واصلاحهــا ويزيد التكلفة في مشاغل الميناء لعدم استغلالهــا بالشكل السليم ، ما يحدث حاليا هو ان رئيـــس قسم مشاغل الميناء يشرف مباشرة على قســـم الاصلاح في المؤسسة البحرية وينتج عن ذلـــك استغلال مشاغل الميناء استغلالا كاملا وتوفــير ثمن الاصلاحات في اليات المؤسسة التي كانــت تصرف للمشاغل الخاصة علاوة على رفع كفــاءة الاليات من جراء اشراف مهندس من دائرة الميناء على القسم الفني في المؤسسة البحرية .

٤ ــ علاوة على ما تقدم فان الازدواجيــة الموجودة في الاقسام الاخرى كالادارة والقســم المالي والاحصاء واللوازم والمشتريات والتدقيــق ولكونهم يقومون جميعهم بنفس الاعمال، وبالامكان في حالة دمجهما توفير عامل الوقت والتكلفة وعدد الموظفين الذين بالامكان استغلال الزائد منهم في هذه الاقسام في اقسام اخرى يوجد بها نقــص كالمستودعات وكتبة الفــرز ومراقبة التسليـــم والتنــــــلى .

ان عملية الدمج هي قائمة الان ما بـــين بعض اقسام المؤسسة البحرية ودائرة المينــاء بحكم طبيعة العمل مما نتج عن ذلك زيادة طاقة الانتاج الذي ساهم في حل مشكلة ازدحا مميناء العقبــــة .

قانون مؤقت رقم (   ) لسنة ١٩٧٨
قانون مؤسسة الموانــيء

المــادة ١ ــ

يسمى هذا القانون (قانون مؤسسة الموانيء لسنة ١٩٧٨) ويعمل بـــــه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المــادة ٢ ــ

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :

الوزير : وزير النقـــل

المؤسسة : مؤسسة الموانــــيء

المجلس : مجلس ادارة المؤسسة

المدير العام : مدير عام المؤسسة

الموانيء : الموانيء البحرية الاردنية وتحدد منطقة كل منها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزيــر .

السفينة : اي مركب صالح للملاحة مهمــا كانت حمولتـــــه وتسميته ويشمل ذلك اجزاءه وفروعه الاصلية او المتحركة وجميع التفرعــــات الضرورية لاستثمار السفينة .

البضائع : جميع انواع السلع والمنتوجات الصناعية والمواد الخام والحيوانات .

التفريغ : تفريغ البضائع من السفينة الى ارصفة الميناء او المواعين باية وسيلة .

التحميل على البواخر : تحميل البضائع على السفن من رصيف الميناء والمواعين باية وسيلة .

التجريم : ويشمل الاعمال التالية :

١ ــ تلقي البضائع من روافع السفن على المواعين والرصيف وفكها من الالات وترتيبها داخل المواعين او على الرصيف وايصال المواعين حتى محاذاة الرصيف ورفع البضائع من المواعـــين وترتيبها على الارصفة ضمن مسافة لا تزيد عـــن عشرين مترا من حافة الرصيف .

٢ ــ تنزيل البضائع من الارصفة الـــى المواعين وترتيبها فيها وايصال المواعين الـــى محاذاة السفينة ووضع البضاعة تحت روافعهــا وتعليقها فيها من اجل عمليات التنضيد .

التحميل على الشاحنات : نقل البضائع من الارصفة الى داخل او خارج المستودعــــات وتكديسها ضمن حدود منطقة المؤسسة ثـــم تحميلها من مكانها على الشاحنات طبقا للتعليمات التي تصدرها المؤسسة .

المــادة ٣ ــ

تؤسس بمقتضى هـــذا القانون مؤسسة حكومية تسمى (مؤسسة الموانيء) ذات شخصية معنوية لها استقلال مالي واداري ولها بهـــذه الصفة ان تقوم بجميع التصرفات والاجــراءات القانونية المتعلقة بهــا وان تقاضي وتقاضى وان تنيب عنها في ذلك النائب العام او اي محـــام تعينه لهذه الغاية .

المــادة ٤ ــ

تتولى المؤسسة وحدها انشاء الموانيء في المملكة وادارتها وتنميتها واستغلالها وصيانتهــا والقيام بعمليات تفريغ وتحميل البواخـــــر (الاستفادورية) والتجريم وتحميل الشاحنـــات وتقديم سائر الخدمات الاخرى ذات الصلــــة بالموانــــيء .

المــادة ٥ ــ

اعتبارا من نفاذ احكام هذا القانون :

أ ــ تؤول للمؤسسة جميع الامـــــوال والموجودات والحقوق العائدة لدائرة ميناء العقبة والمؤسسة البحرية لميناء العقبة وتتحمل جميــع الالتزامات المترتبة عليها .

ب ــ تعتبر العقود والاتفاقيات المبرمة مع كل من دائرة ميناء العقبة والمؤسسة البحريـــة لميناء العقبة وكانها معقودة مع المؤسسة التـــي تصبح الخلف القانوني لهما في كل ما اشتملـــت عليه من حقوق والتزامات .

جـ ــ ينتقل جميع العاملين في دائرة مينــاء العقبة والمؤسسة البحرية لميناء العقبة الـــى المؤسسة بكامل حقوقهم والالتزامات المترتبـــة عليهــــم .

المــادة ٦ ــ

يتولى شؤون المؤسسة :

أ ــ مجلس ادارة

ب ــ مدير عـــام

جـ ــ جهاز تنفيــذي

المـــادة ٧ —

يتالف المجلس من : —

١ — الوزيـــر رئيســـا
٢ — المدير العام نائبا للرئيس
٣ — وكيل وزارة النقل
٤ — وكيل وزارة المالية/الجمارك
٥ — مدير عام سكة حديد حطيـــة / العقبـــة
٦ — مدير عام شركة مناجـــم الفوسفات الاردنية المساهمة المحدودة
٧ — مدير عام شركة البوتاس العربية
٨ — ممثل عن دائرة الموازنة العامة يعينه وزير المالية
٩ — ممثل عن اتحاد الغرف التجارية الاردنيـــــة
١٠— ممثل عن غرفة صناعة عمان
١١— ممثل عن شركات الملاحـــة العاملة في الموانىء الاردنية يعينه الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد .

المـــادة ٨ —

ا — يتولى المجلس ادارة شؤون المؤسسة والاشراف عليها ورسم السياسة العامة لها وتناط به كذلك جميع الصلاحيات والمهام اللازمة ، بما في ذلـــــك : —

١ — انشاء وادارة الموانىء واستغلالهـــا واقامة المنشات اللازمة لها .

٢ — دراسة مشروع الموازنة السنويـــــة للمؤسسة ورفعها لمجلس الوزراء لاقرارها .

٣ — شراء او استئجار او استعارة ايـــة سفينة لاستعمالها او استغلالها لاعمال النقـــل البحري مباشرة او بالاشتراك مع اية مؤسسة او شركة تقوم بهذه الاعمال .

٤ — التوصية لمجلس الوزراء بتحويل طريق استيراد او تصدير البضائع من اي ميناء او مرفـــا او معبر اخر الى ميناء اردني كلما اقتضت الحاجة لذلـــــك .

٥ — تنظيم نقل البضائع من السفن الـــــى الموانىء ومنها الى اية جهة اخرى داخل المملكـــة وخارجها وبالعكس والاشراف على عمليات النقل.

٦ — اعداد مشاريع الانظمة المتعلقـــــة بالمؤسســة .

ب — يمثل المؤسسة لدى الغير رئيـــــس المجلس ، وله ان يفوض بعض صلاحياته للمديـــر العــــــام .

المـــادة ٩ —

يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه مرة واحدة كل شهر على الاقل ويكون اجتماعه قانونيا اذا حضره سبعة من اعضاءه بما فيهــــم الرئيس او نائبه وتصدر القرارات بالاجماع او باكثريـــــة الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة .

المـــادة ١٠ —

يعين المدير العام ويحدد راتبه وجميع حقوقه المالية وتنهى خدماته بقرار من مجلس الـــــوزراء بناء على تنسيب الوزير على ان يقترن القــــرار بالارادة الملكية السامية .

المـــادة ١١ —

يتولى المدير العام ادارة المؤسسة وتصريف شؤونها بما يكفل تحقيق غاياتها في حـــــــدود الصلاحيات المخولة اليه بمقتضى احكام هـــــذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه بما في ذلك :—

ا — تنفيذ القرارات التي يصدرها المجلس وتطبيق السياسة العامة التي يضعها .

ب — اعداد الموازنة السنوية للمؤسسة وعرضها على المجلس .

ج — الاشراف على اعمال موظفي المؤسسة والمستخدمين فيها .

هذا من الاصل

د — ممارسة اية صلاحيات اخرى يخولها اليه المجلس .

المـــادة ١٢ —

ا — للمؤسسة موازنة مستقلة .

ب — تتألف الموارد المالية للمؤسسة من :—

١ — واردات المؤسسة من الرسوم والعوائد والاجور عن الخدمات التي تقدمها .
٢ — ريع الاموال المنقولة وغير المنقولـــــة العائدة للمؤسسة .
٣ — القروض والهبات والمنح التي تقـــدم للمؤسسة والتي يوافق عليها مجلس الوزراء .
٤ — المبالغ التي قد تقدمها لها الحكومة .

ج — تتبع للمؤسسة في تنظيم حساباتهـــا وسجلاتها مبادىء المحاسبة التجارية .

د — يرفع المجلس للوزير خلال مدة اقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية تقريرا عن اعمال المؤسسة مع الحساب الختامي وحساب الارباح والخسائر .

هـ — يتولى ديوان المحاسبة مراقبة وتدقيق حسابات المؤسسة وللمجلس أن يكلف فاحـــص حسابات قانوني للقيام بهذه المهمة .

المـــادة ١٣ —

للمؤسسة بموافقة مجلس الوزراء وتنسيب كل من وزير المالية ومحافظ البنك المركزي الاردني أن تصدر سندات تنمية لغايات تطوير الموانـــىء وفقا للقوانين المعمول بها .

المـــادة ١٤ —

تتمتع المؤسسة بجميع الاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

المـــادة ١٥ —

ا — لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الانظمـــــة الخاصة بالامور المالية والادارية واللوازم ومقاولات الاشغال وشؤون الموظفين والمستخدمين وصناديق الادخار الخاصة بهم والتامين الصحي والاحكـــام الخاصة بادارة الموانىء وتسجيل السفن والكوارث البحرية واجراءات الامن والصحة ورسوم وعوائد واجور الخدمات التي تقدمها المؤسسة .

ب — يجوز ان تشتمل الانظمة المنصوص عليها في الفقرة (ا) من هذه المادة على نصوص بفرض العقوبات على المخالفات التي ترتكب ضد احكام هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضـــاه وعلى التعويضات والغرامات المالية التي يتوجب دفعها مقابل اجراء المصالحة والتسوية والاجـــور والمكافات التي تدفع لمكتشفي هذه المخالفات .

المـــادة ١٦ —

يلغى قانون ميناء العقبة رقم (١٨) لسنة ١٩٥٩ وقانون المؤسسة البحرية لميناء العقبـــة رقم (٤) لسنة ١٩٦٩ على أن يراعى في ذلك مـــا يـــــلي : —

ا — ان تبقى جميع الانظمة الصـــــــادرة بموجبهما معمولا بها الى ان تلغى او تستبـــــدل بانظمة اخرى تصدر بمقتضى احكام هذا القانون.

ب — أن تعتبر اية اشارة الى دائرة ميناء العقبة او المؤسسة البحرية لميناء العقبـــة في اي من الانظمة المنصوص عليها في الفقرة (ا) مـــن هذه المادة بانها اشارة الى المؤسســة .

المـــادة ١٧ —

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيـــذ احكام هذا القانـــون .

دولة رئيس المجلس

القانون يحال على اللجنة القانونية ، هـــل المجلس موافـــــق

الجميـــــع :

موافقـــــــون

السيد احمد الطراونه

يا سيدي عندما قلنا ...

دولة رئيس المجلس

يا احمد بك المجلس وافق على رايك ...

السيد احمد الطراونه

عندما قلنا ان نشكل لجان او لا نشكـــل ،

الان نحن نخالف النظام ، ما في مانع أن نحيله الى اللجنة القانونية لكن في لجنة اسمها لجنة الخدمات والمرافق العامة ، منصوص عليها في القانـــون ومنصوص علياه بالنظام ، ماذا كانت هذه اللجان لا ترى القوانين المختصة فيها ، اذن الى ايـــن ستذهب هذه القوانين . لو علمتم من الاول أن تذهب القوانين كلها الى اللجنة القانونية لكـن المجلس صوت على مادته النظامية والقانـــون ينص على هذا ، الحقيقة اذا جئنا لهذا هذه لجنة مؤلفـــة .

دولة رئيس المجلس

لكن المجلس وافق على ان يحال الـــى اللجنة القانونيـــة .

السيد احمد الطراونه

المجلس وافق ، وانا مع المجلس .

السيد الامين العام

٣) الاجازات والاعتذارات

— ا —

كتاب اجازة مقدم من معالي السيد عبد الله الريمـــاوي .

— ا —

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري المحترم

أرجو اجازتي عن حضور جلسة المجلس المقررة في ١٩٧٨/٦/٢٦ وذلك بسبب انشغالـي بأمور طارئة تقتضي سفري الى خارج البلاد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عضو المجلس
عبد الله الريمـاوي

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازته

الجميـــع :
موافقـــون

— ب —

السيد الامين العام

كتاب اجازة مقدم من معالي الدكتور اسحق الفرحـــان

— ب —

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري المحترم
الموضوع : طلب معذرة

ارجو قبول اعتذاري عن حضور جلســة المجلس يوم الاثنين بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٦ بسبب اضطراري للسفر لتلبية دعوة الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة لحضور الاجتماع السنوي لمجلسها الاعـــلى .

واقبلوا الاحتـــرام

عضو المجلس
د. اسحق الفرحان

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازته

الجميـــع :
موافقـــون

— ج —

السيد الامين العام

كتاب اجازة مقدم من سعادة السيد محمد علي بديـــر

— ج —

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري المحترم
بعد التحيـــة ،،

أرجو اعلامكم بانني ساغادر الاردن يـــوم الاحد الموافق ١٩٧٨/٦/٢٥ لحضور اجتمـــاع الغرفة التجارية العربية الالمانية ولمدة خمســة ايـــام .

ارجو الموافقـــة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
محمد علي بدير

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازته

الجميـــع :
موافقـــون

— د —

السيد الامين العام

كتاب معذرة مقدم من سعادة السيد عطاالله الكباريتـــي

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم

ارجو قبول معذرتي عن حضور جلســـة ١٩٧٨/٦/٢٦ لاسباب قاهرة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عضو المجلس الوطني الاستشاري
عطا الله الكباريتي

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على قبول معذرته

الجميـــع :
موافقـــون

— هـ —

السيد الامين العام

كتاب معذرة مقدم من معالي السيد راضي العبد الله

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم

ارجو قبول معذرتي عن جلسة اليوم بسبب وفاة احد الاقارب واضطراري للسفر الى ايدون.

واقبلوا تحياتـــي

عضو المجلس
راضي العبد الله

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على قبول معذرته

الجميـــع :
موافقـــون

— و —

السيد الامين العام

كتاب معذرة مقدم من معالي السيد جعفـــر الشامـــي

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاكرم
تحية واحتراما وبعد ،،

لامر طارىء لن اتمكن من حضور جلســـة المجلس الكريم اليوم . ارجو التفضل بالمعـــذرة ولدولتكم والاخوة الاعضاء التحية والاحترام .

المهندس
جعفر الشامـي

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على قبول معذرته

الجميـــع :
موافقـــون

السيد الامين العام

٤) متابعة الاستماع الى بيانات الحكومـــة التي يقدمها اصحاب المعالي الوزراء حـــول سياسات وزاراتهم ومنجزاتها وخططهـــا المستقبليـــة .

(١)

دولة رئيس الوزراء

بالاضافة الى ما ذكر سابقا من بيانات معالي الوزراء حول وزاراتهم يوجد تقريرين لدى المجلس الكريم لدى امانة السر ، الاول تقرير كان طلب في الجلسة الماضية من وادي الاردن ، ماذا سمـح ان يوزع على المجلس ، والثاني من الوضع المالي في الواقع التقرير الثاني اردنا أن يكون عن الوضع المالي وليس السياسة المالية ، لانه يجب ان اذكر لدولة الرئيس والاخوة الاعضاء بانه السياســة المالية كسياسة لم توضع بعد الى الان . وقـد سبق وأن جرت ندوة مالية ومن هذه النـــدوة

ستوجد السياسة المائية . ولذلك تقرير مؤسسة مياه الشرب عن الوضع المائي الحالي وخطط مؤسسة مياه الشرب في مؤسسة مياه الشرب ومياه الصناعة فقط ،

دولة رئيس المجلس

شكرا دولة الرئيس ....

نعود الى الاستماع لبيانات اصحاب المعالي ... معالي السيد غالب بركات ...

(٢)

السيد غالب بركات وزير السياحة والاثار

بسم الله الرحمن الرحيم .. دولة الرئيس .. الاخوة اعضاء المجلس الكريم ، قامت وزارة السياحة والاثار باعداد تقرير عن اعمال الوزارة ومشاريعها بالمستقبل التقرير موجود لدى الامانة العامة وسارجو دولتكم التكرم بالايعاز بتوزيعه للاعضاء .. بهذا التقرير توجد معلومات صافية عن الاجهزة التي تعمل في حقل او قطاع السياحة والاثار وهي سلطة السياحة . ودائرة الاثار العامة ومركز التدريب الفندقي مؤسسة الفنادق والاستراحات السياحية ومشروع تنمية البتراء وجرش وارجو ان تسمحوا لي أن اعرض اهم النقاط الموجودة بالتقرير وابدأ بموضوع السياحة بالاردن . بدأت منذ الخمسينات وكانت في اول عهدها حركة صغيرة بدأت بحجم ٤٢ الف قادم في سنة ١٩٥٣ وصلت في سنة ١٩٧٦ الى مليون و٦٣ الف قادم ، اقول قادم لانه الطريقة المعتمدة في احصاء القادمين هو الناس او الزوار الذين يفدون الى البلد ويقضون اكثر من ٢٤ ساعة في البلد مهما كانت اسباب الزيارة ، اذن نحن مصدر حركة سفر مقدارها حوالي مليون زائر سنويا ، المردود او العائدات من تلك الحركة حسب تقديرات البنك المركزي هي بحدود ٩٥ مليون دينار اردني في عام ١٩٧٧ وقد اخذ البنك المركزي بعين الاعتبار انفاق الاردنيين الموجودين في الخارج واحتسبها ضمن تقديرات السفر وعلى هذا الاساس نلاحظ ان الارقام كبيرة ، ٩٥ مليون دينار من العائدات يقابلها نفقات تشكل انفاق الاردنيين المسافرين الى الخارج وتقديرها في سنة ١٩٧٧ كان بحدود ٣٦ مليون دينار فاذن الميزان السياحي هو لصالح الاقتصاد الاردني ويساعد في دعم ميزان المدفوعات ومن حيث الارقام او المقارنة نلاحظ ان الدخل السياحي اتى في سنة ١٩٧٧ في المرتبة الثالثة بعد تحويلات المغتربين وبعد صادرات السلع ، هذه هي الصورة العامة، اما الاجهزة التي تعنى بالعمل السياحي فهي سلطة السياحة . مؤسسة عالية الخطوط الجوية الملكية الاردنية ، مركز التدريب الفندقي ، مؤسسة الفنادق والاستراحات السياحية والتجمعات المهنية لمكاتب السياحة والسفر وبالاضافة الى شركة النقليات للسياحة الاردنية واللجنة العليا لرعاية السياحة في الاردن . مقومات سياحية كثيرة أهمها الاثار والمناطق ذات الميزات المناخية مثل المصايف والمشاتي ، الشواطئ ، تجمعات المياه في البحر الاحمر . والبحر الميت ، والاغوار . كمناطق متميزة والهدف من العمل السياحي في الاردن هو ان نستفيد ونستغل تلك الموارد والمقومات في افادة الاقتصاد الوطني ولخدمة المواطن . السياسة العامة لوزارة السياحة تهدف الى توفير اماكن لاقامة الخدمات واماكن الاستقبال ووسائل النقل للمواطن وللزائر الاجنبي اي ان عملنا يعنى بالسياحة الداخلية والسياحة الاجنبية ، بالنسبة للسياحة الداخلية لا يمكن أن ندعي بان المنشات او التجهيزات قد اكتملت ، لكن هناك بعض المشاريع الريادية التي اولتها الحكومة عناية خاصة وقد روعي بتلك المشاريع توزيعها في كافة الوية ومحافظات المملكة حيث تتوافر المقومات ، فمثلا هنالك مشاريع في الازرق وفي زي ومحافظة الكرك ومحافظة البلقاء ، بالاضافة الى محافظة العاصمة وفي محافظة معان ، المشاريع بالنسبة للسياحة الداخلية لم تكتمل ، التطلع الى المستقبل الهدف منه ان نؤمن للمواطن منشات باسعار معقولة بالتعاون مع الاجهزة الاخرى من المؤسسات الاجتماعية الاخرى واملنا التطلع بالمستقبل من ان للتعاون مع مؤسسة التامينات الاجتماعية لايجاد منشات لاستقبال المواطنين وقضاء اجازاتهم بحيث تكون الاجازة عملية منظمة وذلك سعيا نحو ايجاد مجتمع مرفه ومزدهر، اما بالنسبة للسياحة الاجنبية واستقبال السائحين من الخارج

فهناك عدة مشاريع ، وارجو ان الفت النظر بالدرجة الاولى الى ورقة تبين حجم الاستمرار في قطاع السياحة وقطاع الفنادق وفي هذه القائمة تلاحظون ان هناك في الاردن في الوقت الحاضر ٣٠ فندق تحت البناء ، مجموع الاستثمار مقدرة فيها ٧٥ مليون دينار . عدد الغرف التي تبنى الان في الاردن في مختلف المناطق هي ٤١٥٧ غرفة تقدير عدد الاسرة حوالي ٧٦٠٠ سرير موزعة في انحاء المملكة من فئات مختلفة . وهنا اريد ان اقول ان القسم الاكبر من تلك الاستثمارات هي استثمارات للقطاع الخاص تمت نتيجة للحوافز التي توفرها الحكومة . الحكومة توفر الاعفاءات والتسهيلات من خلال لجان تشجيع الاستثمار وجميع هذه الفنادق استفادت من اعفاءات قانون تشجيع الاستثمار . وهناك ايضا القروض التي يوفرها بنك الانماء الصناعي وجميع هذه الفنادق استفادت من القروض التي يوفرها بنك الانماء الصناعي . القروض تكون بنسبة تتراوح بين ٣٠٪ — ٥٠٪ من قيمة المشروع حسب الحال ، مدة القروض تتراوح أيضا حسب المشروع من (٧) سنوات الى (١٠) سنوات .

التطلع الى المستقبل يمكننا ان نقول باننا نامل بان تكون بالبلد حركة سياحية منتظمة ومتواصلة ، السياسة العامة التي تعمل من اجلها الوزارة هو تنويع اماكن الزيارة بحيث يمكن توفير الخدمات وتقويم تلك الخدمات والاماكن الى مختلف فئات الزوار سواء كانوا من البلاد العربية او البلاد الاجنبية ، هناك العناية بالاثار ، وهناك العناية بالشواطئ ، وهناك العناية بالمياه المعدنية ، والعناية بمختلف المقومات السياحية ، هدفنا ان تكون الزيارة الى البلد فيها فائدة ثقافية ايضا لا نريد ان يقضي الانسان وقتا ضائعا بالاردن في اجازته بل ان يستفيد ثقافة وهو ضمن اطار التوصيات التي توصي بها المنظمات الدولية مثل اليونسكو ، العمل الفندقي يجب ان يرافقه تدريب والتدريب هنا من المشاكل الاساسية لاننا مع الاسف الخدمات الفندقية والخدمات السياحية ما زالت دون المستوى الذي نرجوه ، تلزمنا اليد العاملة وتلزمنا الكوادر الفنية المدربة ولهذا تم انشاء معهد التدريب الفندقي ، تخرج حتى الان منه (٢٠٠) خريج ووزارة التربية والتعليم لمبنع وزارة السياحة تتعاونان في انشاء مدرسة فندقية الامل ان ينتهي العمل بها في مطلع عام ١٩٨٠ وهذه المدرسة ستكون مدرسة اكاديمية وقد تم الحصول على قرض مبلغه مليون ونصف دينار من البنك الدولي لانجاز ذلك المشروع الذي سيحتوي على نموذج لفندق من ٩٦ سرير وفئات مختلفة من الخدمات في الفندق الهدف منه تدريب المتدربين ، على كل حال سيصادفنا في العامين القادمين ازمة في حقل الفنادق لانكم تلاحظون من الكشف الموجود في الجدول ان هناك ستطرا زيادات مضطردة على الفنادق بمعدل ١٠٠٠ غرفة سنويا والاربعة الاف غرفة الموجودة تحت البناء ستوفر بحدود ٤٠٠٠ الى ٥٠٠٠ فرصة عمل جديدة للعاملين في حقل الفنادق ، الان مركز التدريب الفندقي يخرج بحوالي ١٢٠ متدرب سنويا ، الامل ان يتضاعف هذا العدد ونطلب الان من الفنادق الجديدة ان تنظم دورات تدريبية في الموقع اذا كانت لها شركات أدارة متخصصة ، هذا بايجاز عن موضوع السياحة ، هناك معلومات تفصيلية موجودة في التقرير لم اثقل عليكم بها وساجيب عن اي استفسار في وقت لاحق . اما بالنسبة لدائرة الاثار العامة ، الاردن من البلدان الفريدة في العالم الذي يمكن ان تكون متحفا مفتوحا ودائرة الاثار العامة من الدوائر الاردنية ومن اقدم الدوائر في الاردن، اذ انشأت في سنة ١٩٢١ وتقوم تلك الدائرة الان بصياغة والعناية بتراثنا ولا ابالغ لو انني قلت انه في اي مكان في الاردن تجد اثار ، قبل يومين وانا جالس بمكتبي جاءني تليفون من شرطة البادية يقولون ان هناك في مركز مشروع مطار الملكة علياء ظهرت اثارات واتصلت مع مدير الاثار راسا وارسل خبير من الدائرة ، ووجدوا انه في اثار فعلا بالموقع وتم تسجيلها ، وكذلك حدث بالسلط نفس الشيء وزير المالية قال لي اين الذهب الذي وجدتموه ، في مشروع المطار لا يوجد ذهب بالحقيقة ، الذي وجدناه هو عبارة من صندوق صغير عبارة عن قبر والذي اريد ان اشير اليه هو ان اخواننا المواطنين يعتقدون دائما او في معظم الحالات انه عمله هو شغلة التفتيش عن الذهب ، الاثار علم والاثار معالجة التاريخ ، ومدير الاثار كنت اتحدث قبل ايام ، قال اعطو وزير المالية الذهب الذي

وجدتموه واعطونا شوية الفخار والخشب الذي تجدوه ، نحن لا نريد ذهبا ، هذا الذي يريده ، المهم ان هناك تعاون في حقل الاثار وافق العمل يتسع بصورة متواصلة ، الاثار موجودة في كل انحاء المملكة هناك بعض المشاريع الكبيرة التي نحضر لها ، في ام قيس بصورة خاصة ، نامل ان تصبح مركزا موازيا للبتراء وجرش وام قيس كمدينة اثرية هامة مؤهلة بموقعها الجغرافي ، لان تكون من المراكز الهامة اذ هناك عناية خاصة بالمواقع الاثرية بكل مكان ودائرة الاثار لها فرق للترميم والحفريات وتتعاون مع مدارس الاثار الاجنبية ، لدينا الان مدارس اثار لكل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والمانيا وتركيا موجودة في الاردن تعمل وتتعاون مع دائرة الاثار العامة ويسرني ان اسجل ان دائرة الاثار العامة تتعاون مع البلدان العربية بايفاد خبراء من العاملين بها فقد اوفد من الخبراء في الاثار الاردنيين الى كل من الكويت وابو ظبي وعمان وعاونوا وقدموا دراسات عن مشاريع مختلفة اثرية في تلك البلدان ؛ من اهم مشاريع الاثار مشروع المتحف الاثري الذي دراسته في الوقت الحاضر جاهزة ونامل ان يطرح له العطاء خلال مدة قليلة ، هناك تطلعات اكثر للمستقبل بان يكون لدينا مركز للبحث الاثري ومتحف يمكن العلماء والدارسون في حقل الاثار من البحث العلمي والدراسة ، هناك عدد من الموظفين في بعثات بالخارج ونامل ان يتقوى الجهاز بصورة متواصلة ، والاثار في بلدنا من القطاعات الهامة جدا وتتعاون دائرة الاثار العامة مع مختلف الوزارات التي تعنى بالثقافة لتحقيق رسالتها . اما المشروع الاخير والذي ساستاذن المجلس الكريم باخذ وقته هو مشروع تنمية البتراء وجرش وهذا المشروع هام جدا بالنسبة للعمل السياحي بالاردن حصلت الحكومة الاردنية على ستة ملايين دولار من البنك الدولي ووافقت على تخصيص ستة ملايين اخرى اي ما مجموعه (٤) ملايين دينار لتحسين الخدمات وصيانة وترميم الاثار . هذا المشروع له ادارة خاصة ويهدف الى تنفيذ (٢١) مشروع متفرع عنه مثلا هناك بناء فندق من ٨٠ غرفة بالبتراء وبناء مركز للبحث الاثري واستراحة في داخل البتراء ، ترميم الطريق المؤدي في السيق ، اجراء وتنفيذ مشروع الصوت والضوء في جرش ، بناء مطعم كبير في جرش ، ترميم المعابد والاثار في جرش ، المشروع متكامل وله دراسة كاملة ويشتمل ايضا على انشاء بعض الخدمات الاساسية في وادي موسى مثل الكهرباء والماء والمواصلات وتتعاون ادارة المشروع مع مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية وسلطة الكهرباء الاردنية ومع دائرة مؤسسة مياه الشرب في تنفيذ تلك المشاريع .

دولة الرئيس ، ارجو ان اكون قد قدمت عرضا شاملا وموجزا لموضوع السياحة والاثار . وفي التقرير المقدم للسادة الاعضاء معلومات وافية عن مختلف المشاريع واذا رغب اي من الاخوان بالاستفسار سيسرني ان اجيب عن اي سؤال .

دولة رئيس المجلس

الحقيقة اريد ان ارجو المجلس عن اي سؤال او استفسار يوجه لمعاليه ان يكون بعد الاستماع لمعالي وزير التموين بسبب ارتباطه بواجب رسمي يضطره للمغادرة ، فنستمع لمعالي مروان بك ثم نوجه اي استفسارات لغالب بك .

— ٣ —

السيد مروان القاسم وزير التموين

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، السيدات والسادة اعضاء المجلس ،،

تعلمون ان وزارة التموين انشئت وباشرت اعمالها في شهر نيسان من عام ١٩٧٤ ، على اثر الازمات الحادة التي اصابت الاسواق العالمية كارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية عامة واسعار المواد التموينية خاصة بالاضافة الى عدم توفر القدر الكافي في بعض هذه المواد التموينية في الكثير من الاحيان هذه المواد ، وبعودة بسيطة بالذاكرة الى تلك الفترة من الزمن تبرز على سبيل المثال ازمة النقص في مادة السكر وارتفاع اسعارها عالميا ، وكان من الطبيعي أن تتاثر السوق

الاردنية بالمتغيرات التي تصيب الاسواق العالمية وبسرعة كبيرة ذلك اننا نستورد لمعظم ما يستهلك علاوة على انه لم يكن لدينا في ذلك الحين الطاقة التخزينية لتوفير احتياطي من المواد التموينية الاساسية لنكون بمنأى عن هذبات الاسعار العالمية .

وهنا وان بدا ان توضيح اسباب المتغيرات التي اصابت الاسواق العالمية ليس من اختصاص وزارة التموين الا انه لا بد من الاشارة الى معادلة بديهية في الاقتصاد مفادها ان اسعار السلع مرتبط بعضها ببعض فزيادة اسعار النفط ستتبعها زيادة اسعار السلع الاستهلاكية . ونحن في الاردن كبلد مستورد وقعنا بين حجري الرحى فلا نفط لدينا يحمينا من زيادة اسعار السلع التي نستوردها ولا سلع لدينا تفيض عن حاجتنا فنصدرها ليحمينا ارتفاع اسعارها من زيادة اسعار النفط .

وكانت هذه احدى المهام التي اوكلت لوزارة التموين بالاضافة الى مهام عدة من ابرزها توفير احتياجات المملكة من المواد التموينية الاساسية ولقد عملت وزارة التموين ولا زالت على توفير احتياجات المملكة من المواد التموينية الاساسية وبيعها لمواطن باسعار معتدلة تقل في معظم الاحيان عن الكلفة ، مع ما يترتب على ذلك من تحميل خزينة الدولة مبالغ طائلة ، بلغت على سبيل الاستدلال ما يقارب العشرين مليون دينار خلال السنوات الاربع التي تشكل عمر وزارة التموين ، انفق على دعم المواد الاساسية كالسكر والقمح والطحين ، وغني عن القول اننا نستهلك سنويا ما يقارب الثلاثمائة الف طن من القمح ، بالكاد يغطي انتاجنا المحلي سدس هذه الكمية ، والباقي يستورد على شكل قمح او طحين على كلا الحالين تقوم خزينة الدولة بتحميل عبء الدعم لتوفير الرغيف لمواطن بسعر معتدل . ويصل الدعم في غالب الاحيان ما يزيد من ٥٠٪ من كلفة الرغيف .

كما عملت الوزارة على توفير نوع جيد من الارز بارخص الاسعار حيث تعاقدت مع الشقيقة جمهورية مصر على استيراد قسم كبير من حاجة الاستهلاك المحلي ، والابقاء على قسم اخر يقوم القطاع الخاص باستيراده من مصادر متعددة ليكون للمواطن حرية الاختيار بين اصناف متعددة من الارز .

كذلك قامت الوزرة بتوفير لحم الضان ولحم العجل الطازج المبرد بالاضافة الى الدجاج المجمد وقد افتتحت الوزارة مراكز لتوزيع هذه الاصناف شملت جميع احياء العاصمة ، وامتدت لتشمل المحافظات ، وتباع هذه الاصناف في غالب الاحيان باسعار تقل عن سعر التكلفة ، واستكمالا لتوفير اللحوم بانواعها فقد عمدت الوزارة الى التعاقد مع الشقيقة عمان على استيراد انواع جيدة من الاسماك تباع لمواطن باسعار رخيصة وتقوم الوزارة كذلك باستيراد نوع من الحليب وبيعه الى المواطنين باسعار الكلفة احيانا في الاسواق فمرد ذلك الى عدم توفر الانواع المطلوبة في اوقات محددة من السنة في مصدر السمك وهذا سنتلافاه مستقبلا لدى الانتهاء من انشاء مستودعات التبريد التي سياتي الحديث عنها لاحقا والتي ستكون جاهزة للاستعمال قبل نهاية العام الحالي بعون الله ؛ مما يتيح المجال لاستيراد كميات السمك المطلوبة في الاوقات المناسبة من السنة وحفظها في مستودعات التبريد لتوزع على السوق المحلية بشكل منتظم .

وهذا يتمشى مع توصية الامم المتحدة لتوفير الحليب باسعار الكلفة او مدعمة باعتباره غذاء اساسيا .

والوزارة من موقع المراقبة لتوفر المواد التموينية تتدخل لتوفير اية مادة تلاحظ نقصها في السوق المحلية وهذا ما حدث لدى ظهور بوادر نقص السمن النباتي فقد اشترت الوزارة كمية من السمن النباتي الجيد وطرحته في الاسواق مما ساعد في الابقاء على سوية اسعار هذه المادة واعطى الفرصة لصنع السمن النباتي لتلافي النقص بالمستقبل .

كما ان الوزارة تعطي جل اهتمامها لتحديد اسعار بعض السلع التموينية الاساسية وتقوم بمراقبة جودة جميع السلع التموينية للتاكد من صلاحيتها حفاظا على سلامة المواطن . فانشات لذلك مديرية فعالة اثبتت موجوديتها بشكل مرض .

دولة الرئيس ، الاخوة اعضاء المجلـــس الكـــرام .

لم يقتصر عمل وزارة التموين في حقل توفير السلع وطرحها الى المستهلك بسعر الكلفـــة وانما شمل العديد من السلع الاستهلاكية التي تصل قطاعا كبيرا من المواطنين هم الموظفـين وعائلاتهم حيث تصلهم هذه السلع عن طريـق المؤسسة الاستهلاكية المدنية التي افتتحت اول سوق لها في عمان في شهر نيسان من العام الماضي كما افتتحت سوقا في الزرقاء واخر في اربـــد سيباشر اعماله في مطلع الشهر المقبل . والوزارة ساعية الى فتح اسواق اخرى في مناطق تجمـــع الموظفين في المملكـــة .

ان الوزارة في سعيها لتوفير احتياجـــات المملكة من المواد التموينية بالكميات الكافيـــة والنوعيات الملائمة باسعار معتدلة تلجا كما نص نظامها رقم (٢٤) لسنـــة ١٩٧٤ في البند (ب) من المادة رقم (٤) اما الى الشراء بواسطـــة القطاع الخاص او عن طريق الشراء المباشـــر وتنتهز الوزارة كل فرصة تستطيع من خلالهـــا توفير بعض المبالغ في عمليات الشراء ، ولقد ثبت بالتجربة ايجابيات الشراء المباشر في خفضـــ اسعار السلع مما يبرر احيانا اللجوء الى هـذا الطريق بعد ان تكون قد استرشدت بالاسعـــار العالمية للسلعة المراد شراؤها .

وكما تعلمون دول العالم تتسابق الان الـــى توفير احتياطي من المواد التموينية الاساسيـــة وكان لا بد لبلدنا من مراعاة ذلك . وهنا لا بد من التلميح الى ما سبق الاشارة اليه من انه اذا كان توفير احتياجات المملكة من المواد التموينيـــة الاساسية قد حمل خزينة الدولة مبلغا ما يقارب العشرين مليون من الدنانير فان توفير الاحتياطي من هذه المواد التموينية الاساسية سيحمـــل الخزينة مبلغا مماثلا لاقامة المشاريع الضروريـــة لتحقيق هذه الغاية . ولم تبخل الحكومة في دفـــع المبالغ اللازمة واعطت الاولوية لانشاء هـــذه المشاريع اللازمة لتوفير الاحتياطي من المـــواد ولتحقيق ذلك قامت الـــوزارة بالمشاريع التالية :

المشروع الاول

اولا : صوامع الحبوب في عمان والعقبـــة

يجرى العمل الان بانشاء هذه الصوامـــع بطاقة تخزينية مقدارها (٥٠،٠٠٠) خمســـين الف طن لكل من عمان والعقبة وستؤمن هـــذه الصوامع تخزين حاجة المملكة من القمح المستورد لمدة ستة اشهر . وهي بالاضافة الى كونهـــا تحقق هذه الغاية البالغة الاهمية فانها ستقلـــل من تكلفة شراء القمح ذلك ان شراء كميات كبيرة من القمح وفي اوقات محددة توافق مواســـم عرض القمح للبيع عالميا يضمن الحصول علـــى اسعار منخفضة . هذا بالاضافة الى تحقـــق الكثير من الغايات نورد منها ما يلي : ـــ

والصوامع بالاضافة الى انها ستحقق غاية التخزين فهي ستقلل من تكلفة شراء القمح اذ انها ستمكننا من شراء كميات كبيرة من القمح باقـــل الاسعـــــار .

كما ان التخزين في الصوامع سيمكننا مـــن تلافي فساد بعض كميات القمح التي كانت تسببها الرطوبة والقوارض والحشرات من جراءالتخزين بالمستودعات الماديـــة .

وبالتخزين بالصوامع سنوفر ملايين الاكياس التي كانت تستعمل لنقل القمح من البواخر الـــى المستودعات ، ذلك ان الحبوب ستنقل مـــن البواخر لتحفظ في الصومع . هذا بالاضافة الى الكثير من النفقات والوقت والجهد باستعمـــال الاجهـــزة الاليـــة .

المشروع الثاني

مستودعات مخازن التبريد في عمان والعقبة

يجرى العمل حاليا ببناء مخازن للتبريـــد في كل من عمان والعقبة بطاقة تخزينية مقدارها (١٥٠٠) الف وخمسماية طن لكل منها ، ونأمل سينتهي العمل بها وتكون جاهزة قبل نهاية العام الحالي بعون اللـــه .

وستكون طاقة هذه المستودعات (١٥٠٠) طن لكل موقع وبذا ستتمكن من توفير طاقـــة تخزينية لكمية ٣ الاف طن لكافة انواع اللحـــوم

والدجاج والاسماك وستستمر الوزارة عـــلى استيراد اللحوم الطازجة والمبردة وهذه المـــواد وان قضت ظروف حفظها الى تعريضها للتجميـــد فهي ستصل الى المستهلك كما لو انها طازجـــة ذلك انه لن يمر عليها وقت طويل بين اعدادهـــا ووصولها الى المستهلك .

المشروع الثالث

المستودعـــات العاديـــة

قامت الوزارة بانشاء عدد من المستودعـــات العادية في الرصيفة بطاقة تخزينية مقدارهـــا (٥٠،٠٠٠) الف طن وتستعمل هذه المستودعات لتخزين السكر والارز والطحين والحليب وتفاديا لتجميع مستودعات الوزارة في محافظة العاصمة فقد عمدت وذلك الى انشاء مستودعات في بقية المحافظات تتلائم مع حاجة هذه المحافظـــات لتوفير مخزون من المواد التموينية الاساسيـــة لتكون تحت تصرف مديريات التموين في هـــذه المحافظات لمواجهة الحاجة دون الرجوع الـــى المستودعات في العاصمة وبذا نوفر في الوقـــت ونتجنب الضغط والارباك للمستودعات الرئيسية لذا انشأت الوزارة مستودعات في معان بطاقـــة تخزينية مقدارها خمسة الاف طـــن .

وفي الكرك لثلاثة الاف طن وهي بصدد انشاء مستودعا تفي اربد بطاقة تخزينية مقدارهـــا خمسة عشر الف طن وفي السلط لتخزين خمسة الاف طن وفي الطفيلة لثلاثة الاف طن .

ان هذه المستودعات بالاضافة الى انهـــا ستؤمن احتياطيا من المواد التموينية الاساسيـــة لهذه المناطق فانها ستبعد هذه المواد من التاثـــر السريع بذبذبات اسعارها عالميا .

بالاضافة الى توفير الاحساس بالامان للمواطن بوجود احتياطي من المواد التموينية في متنـــاول يـــده .

المشروع الرابع

المخابـــز الاليـــة

لقد انشات الوزارة المخبز الالي الذي يعمل بطاقة انتاجية مقدارها احد عشر الف رغيف فـــي الساعة ، ولقد اسهم هذا المخبز في توفير الخبز للمواطن اذ يصل من اكشاك موزعة في احيـــاء العاصمة ، والوزارة ساعية الى اقامة المزيـــد من المخابز في المستقبل .

المشروع الخامس

المطحنـــة الحديثـــة

ان الحجز طاقة انتاج المطاحن عن كفايـــة المملكة من الطحين ، استدعى التفكير لانشـــاء مطحنة ، والوزارة بصدد وضع مخططـــات ومواصفات لاقامة مطحنة بطاقة انتاجية مقدارها (٢٠٠) طن يوميا قابلة للتوسع الى (٤٠٠) طن يوميا ، كما انها ستجنبنا استيراد الطحـــين والاستعاضة عنه باستيراد القمح وهذا سيقلـــل الكلفـــة لانتاج رغيف الخبز .

دولة الرئيس ، ايها الاخوة ... ان مـــا انجزته وزارة التموين خلال السنوات الماضيـــة يعتبر جزءا من طموحات الوزارة وتطلعاتهـــا لانجازات مقبلة تستهدف صالح الوطن المواطـــن والوزارة لا تخفي حاجاتها لمساعدة المواطـــن لتحقيق هذه الطموحات وهي لا تطلب الكثير في هذا المجال وكل ما تطلبه تجاوب المواطن مـــع اجراءات الوزارة وتعاونه في تنفيذ هذه الاجراءات والوزارة في طلبها الاعلان عن الاسعار في محاولة منها الحد من ارتفاع هـــذه الاسعـــار تستهدف مصلحة المواطن تاجرا كان ام مستهلكا وشكرا .

السيد بركات الزهير

ان تجاوب المواطن مع وزارة التمويـــن من الامور المعروفة ، الا اني احب ان اقـــول اننا في المناطق الشرقية نعتمد بالدرجة الاولـــى على مياه الامطار ولانه في مدة الاربع سنـــوات الماضية مرت هذه المناطق في جفاف واثرت علـــى المواطنين وعلى احوال معيشتهم . وكذلك فان المادة الرئيسية للمعيشة هي مادة القمـــح ومـــن حيث انها المادة الرئيسية فانه لا يوجد مراقبـــين ولا يوجد تحديد لهذه الاسعار فالمواطن واقـــع تحت رحمة التاجر ، الموجود في هذه المناطـــق عندي اقتراح بخصوص المناطق الشرقيـــة ان

قلة الامطار اثبتت عدم جدوى زراعة القمـــح بسبب قلة تساقط الامطار ويا حبذا لو سمحـوا لبعض المتحمسين لحفر الابار الارتوازية لزراعة مادة القمح لتساعد الفرد من حيث المعيشـــة والحكومة من ناحية اقتصادية .

السيد وزير التموين

دولة الرئيس كما ذكرت ان انتاج الاردن من القمح لهذه السنة بالذات يكاد يغطـي سدس الكمية وتتحمل الخزينة دعم القمح الذي نستورده والطحين ، واؤكد ان السنة لا يقل دعمنا عـــن ٥ر٤ اربع ملايين ونصف دينار اما بالنسبة لحفر الابار فاعتقد ان سياسة وزارة ثانية ويجوابـك عليـــــه .

دولة رئيس المجلس

الحقيقة لا يوجد مانع من ان يظل ســؤال الشيخ موجه الى الوزراء المختصـــين سواء الزراعة او السياسة المائية فيما بعد المناقشـــة العامة هذا مجرد استيضاح .

السيد سليمان ارتيمـــة

معالي الوزير ، قال في بيانه ان الاعـــلاف ومشتقاتها معفاة من الجمارك الواقع ان هـــذه الحقيقة هي صحيحة ، وانا سالت في الجمـارك وقالوا انها معفاة ، ولكن الشيء المؤسف ان هذه المادة تباع حسب اهواء التاجر ، وهو انه فـي ساعتين ارتفع سعرها،يعني من ساعة زاد سعر الطون خمسة دنانير من دون اي مبرر . .

دولة رئيس المجلس

(مقاطعا) ـــ الحقيقة نحن نريد سؤالات، والواقع ان معالي الوزير مرتبط بميعاد بالمطار ولذلك ارجو ان يكون هذا اثناء المناقشة العامة، سيدة انعام المفتي . . .

السيدة انعام المفتي

سيدي الرئيس ، شكرا لمعالي الوزيـــر على اعطائنا الجانب الاساسي بالنسبة لسياسة التموين والتوسع في توفير المواد الاساسيـــة بالاسلوب اللازم ، هناك جانب اخر في سياسة التموين اود ان استفسر منه وهو ماذا يتم بشأن تثقيف المواطن عن قضية التموين وقضايــــا الاستهلاك وحسن استعمال المواد وبشكل خاص بالنسبة للمراة وانا اثير الان موضوع المراة التي تلعب الى حد كبـير في الحد مـــن الاستهلاك ، صحيـــح ان وزارة التموين تعنـــى بالشؤون الاساسية للتموين ولكن اذا ارادت ان تنجـــح في قضية سياسية توفير المواد لا بد ان تعنـــي بسياسة التصنيف حول التموين فهل تقوم الوزارة بالتنسيق مع المؤسسات المختلفة . .

دولة رئيس المجلس

رجاء ان تدخل تدخلا بسيط ، مروان بـك ملزم بموعد ، وسوف يعود ويجاوب علـــــى اسئلتك وعلى اسئلة الجميع .

السيد وزير التموين

ـــ دولة الرئيس ، ارى ان وقتي اصبـــح متاخرا ولن استطيع ان اقوم بواجبي وساظـــل هنا واجاوب على الاسئلة .

دولة رئيس المجلس

ـــ اذن جاوب على اسئلة سليمان باشـــا والست انعام رجاء ، المناقشة ليس موعدهـــا اليــــوم .

السيد سليمان ارتيمـــة

يا سيدي بسيطة ، الاستفسارات معروفة ونحن بلدنا بخير ، موضوع مؤسسة التسويـــق الزراعي بوزارة الزراعة ، مؤسسة فيها جيش من المهندسين واصحاب كفاءات عالية قاعديـــن شغلتهم عبارة عن اعطاء تصاريح ، اعطي هذا خمسين طون اعطى هذا كذا مئة طون هـــذه الشغلة . في عندنا شغلة اسمها الوسطـــاء . . وزارة التموين تعمل جاهدة لصالح المستهلـك لكن المستفيد الاول من المزارع والمستهلك المستفيد فقط هو الوسيط ، الوسيط هو الذي فقط فـــي عمان ، هو كمسيون عمان المالي هذا الجيشـــ من المهندسين القاعدين وباستطاعتهم انهـــم يخففوا طالما ان الغاية الاساسية هي المستهلك، وانا مؤمن ان دولة الرئيس حريص جدا علـــى المستهلك وايضا وزارة التموين ، ناحية ثانيـــة معالي الوزير سؤال اخير قطع السيارات التـــي بالاغوار هل لوزارة التموين علاقة بالتسعيرة . .

السيد وزير التموين

طبعا في ثلاثة اسئلة من سليمان باشـــا نبدأ بالنسبة للاعلاف ، شعورا من وزارة التموين بانه في سنين الجفاف لا بد من توفير هذه الاعلاف وكنا بحثنا في أكثر من مناسبة مع بعض الجهات الرسمية للتنسيق فيما بينهـــا لشراء المـــواد الاساسية للاعلاف بالذات الذرة ، ومحاولـــة توزيعها الى المزارع او الى اصحاب المواشـــي بسعر الكلفة وسندخل في هذه التجربة ، علـــى ما اعتقد في العام المقبل ، حاولنا جاهديـــــــن الحصول على قروض من خلال النظام الاميركـــي لهذاا لعام ، الا اننا لم نوفق بذلك ونحن جادين بالتنسيق مع وزارة الزراعة ومؤسسة الاقراض الزراعي لايجاد حل مستمر الى ان ننتهي مـــــن مشاريع وزارة التموين التي نقيمها الان فـــــي (الجويدة) ومن خلالها سننشأ مصنـــع اعلاف بطاقة انتاجية « ٤٠٠ » اربعماية طون يوميـــا والتي من خلالها نوفر ما يحتاجه المزارع قـــدر امكانياته . اما بالنسبة للسؤال الثاني فاعتقـــد ان كل الدوائر المعينة والوزارات المعنية تنسق فيما بينها لتحاول للوصول الى الحد الامثـــل لخدمة المزارع والمواطن بشكل عام . اما بالنسبة لقطع السيارات بقي لنا الان اكثر من سنـــة ونناقش مع تجار قطع السيارات ومع الغـــرف التجارية حتى اخر اجتماع كان من حوالي اسبوع اتفقنا على معادلة بالفعل تنصف المواطن وتنصف التاجر ونرجو خلال الشهر القادم نتوصل الـــى تحديد اسعار هذه القطع . اما بالنسبة لسؤوال السيدة انعام منذ ان شعرنا بحدة الازمة بالنسبة للمواطن وحدة الغلاء بدانا بالاتصال حتى علـــى مستوى السيدات ، لان السيدة هي معنيـــة اكثر من الرجل بالنسبة لتمويـــن البيت والصرف على البيت ، وحاولنا في عدة اجتماعات دعـــوة سيدات من عدة جبال ، جبل عمان شفنا من كان لديهاهتمام ودعوناه الىاجتماع واستمعنا الىارائه واشتركوا معنا فيندوة فياتحاد غرف التجارة الذي عقد من حوالي اربع شهور ، ونحن نرحببكوزارة باي اقتراح بناء يساعدنا على تخفيف حـــدة الغلاء على المواطن .

دولة رئيس المجلس

جودت بك ، ارجو ان لا ننسى انه عندنـــا مناقشة فيما بعد ، واذا اردنا الاستفسار من كل وزير فنحن لن ننتهي اليوم .

السيد جودت السبول

لماذا تقتصر الرقابة من قبل وزارة التمويـــن على السلع التموينية وحدها ، ولا تشمـــــل جوانب اخرى متصلة بادوات الكيل والــــوزن قد يرد على سؤالي مـــن اصحاب الاختصاص بوزارة الصناعة والتجارة ، لكن الوزارةالمذكورة غير ممثلة بفروع لها بالمحافظاتوالالوية والاقضية ثم ان ثمة سلع اخرى محددة اسعارها من قبـــل الدولة ووزارة التموين لا تراقب اسعار التقيـــد، سؤالي محدود .

السيد وزير التموين

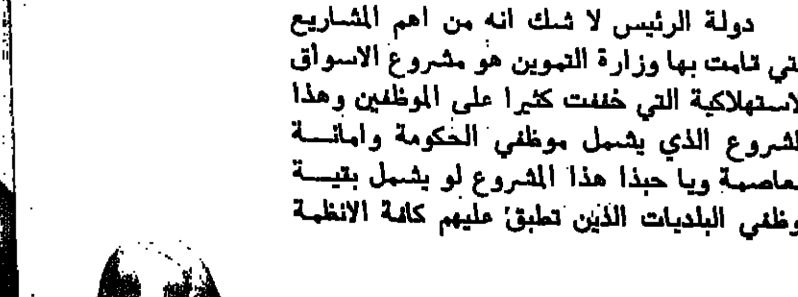
ان عدد مراقبي وزارة التموين لا يزيد على الخمسين شخص واذا وضعت الف شخصـــس فالنتيجة واحدة اذا لم يكن هناك تعاون مـــن المواطن نفسه اذا ما كان في تعاون من المواطـــن نفسه عندما يذهب ويبتاع سلعة ، له الحق فـــي ان يعرف ما هي كلفة السلعة وللاســف لان معظم المواطنين عندما يبتاعون حاجياتهم لاينظروا الى التسعيرة، نحن دخلنا فيمرحلة اعلان الاسعار حتى تكون مرحلة اولية بين سلعة واخرى ومـــن مكان لاخر ، وما دام عدم تعاون المواطن مـــع وزارة التموين لخدمته هو فمن الصعب جدا انـــه لو جندنا جيش بكامله سيكون هناك فجـــوات تظهر وهنا مكن ان يظهر السؤال الذي تفضلتم به

دولة رئيس المجلس

السيد طاش تفضل .

السيد شمس الدين طاش

دولة الرئيس لا شك انه من اهم المشاريع التي قامت بها وزارة التموين هو مشروع الاسواق الاستهلاكية التي خففت كثيرا على الموظفين وهذا المشروع الذي يشمل موظفي الحكومة وامانـــة العاصمة ويا حبذا هذا المشروع لو يشمل بقيـــة موظفي البلديات الذين تطبق عليهم كافة الانظمة



الاردنية ونظام الموظفين وغيرها وهم على مـا اعتقد قد طالبوا بتطبيق هذا النظام عليهـم ، وعلى فكره ربما يعتقد معاليي الوزير ان هؤلاء الموظفين كثون ، فبلدية الزرقاء لا يوجد بهـا سوى مئة وثمانين موظفا بمعنى الموظف وليـس العمال فما المانع من ان يطبق هذا النظا معلـى موظفي البلديات .

السيد وزير التمويـن

ترد للمؤسسة الاستهلاكية عدة طلبـات من كافة القطاعات لضمهم الى السوق الاستهلاكية وللحتيقة نحن ندرس كل طلب على حدد واعتقـد ان الاسبوع الماضي فقط اتخذ قرار باعطاء امانة العاصمة الحق في الانتفاع من السوق الاستهلاكية اما بالنسبة لبقية البلديات فنحن في صدد دراستها من ناحية قانونية اذا كان يجيز الاستفادة ، طبعا نرحب ، ولكن الشيء الاهم هـو ان السوق الاستهلاكية عندما انشات لتخفيف الغلاء عـن الموظف بالذات الذي اصبح دخله اقل بكثير مـن دخل اي فرد اخر في المجتمع الاردني ، وعلـى سبيل المثال عندما باشرت الحكومة بزيادة الرواتب لموظفين وقد زادتها مرتين وقبل انشاء المؤسسة الاستهلاكية ، وجدنا أن الزكادة التي اعطيـت للموظف لم تفيده بالمرة ، اذ ان الاسعار ارتفعت بنفس النسبة لزيادة التي حصل عليها الموظف ، كما ان سياسة الدولة ان كانت بالنسبة للموظف او القوات المسلحة فهو شيء طبيعي وبديهي في كل المجتمعات العالمية في امريكا ، يوجد (الميس) الذي هو مخصص لموظف والى الجندي كمـا تجد بنفس المستوى على مستوى الدول الاشتراكية ولكن يجب أن نتذكر ان نظام اقتصاد هذا البلـد هو نظام اقتصادي حر وكل ما نقوم به هو تنظيم وضعنا بمستوى أن تقوم بخدمة المواطن بالشكل الامثـل .

دولة رئيس المجلس

السيد وداد بولص .

السيدة وداد بولص

اريد ان اسال ما هي الاجراءات التي تتخذها وزارة التموين في الحملات الاعلامية لتثقيف المواطن العادي في ان لا يذعن لارتفاعات الاسعار هذا الخوف ، هنالك خوف وذعر بين المواطنين هل هنالك الان حملات اعلامية ، مثلا ببـلاد الانجليز عندما رفضت نساء لندن شراء السمك، وهناك قصة القهوة فبقوا متعاونين على عـدم شراء او استلام او شراء هذه المواد . نريـد حملات تثقيف اذاعية واعلامية وحفلات نـدوات تلفزيونيـة .

السيد وزير التموين

يا سيدني نحن كنا قد اشتركنا في عـدة ندوات ونحضر معظم المؤتمرات . بالنسبة حتـى القطاع الخاص حتى نتثقف ونستفيد من خبراتهم اما الحل الرئيسي يبقى مثل ما تفضلت انه لا بـد من حملة تثقيف مستمرة لتوعية المواطن نحن الان بتوجيه من دولة الرئيس هناك عملية تنسيـق بالذات مع وزارة الصحة ووزارة الاعلام ووزارة الزراعة على سبيل المثال اعتبارا من العام المقبل بنينا مستودعات التبريد حتى نوفر كلفة اللحوم الى المستهلك والمواطن الاردني فهذه تعني اننـا سنضطر لجلب هذه المواد مجمدة الا انها ستكون طازجة سنشتري مـن مراكز الذبـح مباشرة وسترسل بالبواخر التي تحتوي على ثلاجـات ومنها الى مستودعات التبريد في عمان . فهـذه العملية من العمليات الاساسية ، نعترف انـه اذا لم يكن هناك توعية اعلامية لمواطن بان هذه النوعية من اللحم وبها نفس البروتينات حتمـا لا بد ان يبتعد عنها بالنسبة للحم المبرد المستورد يوميا والذي نستورده الان يوميا من بلغاريـا في اول المرحلة وجدنا ان المواطن ابتعد عن شراء هذه النوعية على اساس انها غير مذبوحة علـى الطريقة الاسلامية ، وغير نظيفة الى ان ثبتـت الحقيقة ، فالان الرواج والاقبال عليه جيدة جـدا ونامل ان تنجح الوزارة على مستوى اللحـوم المجمـدة .

دولة رئيس المجلس

تفضل ابو هشام .

السيد احمد الطراونة

الجلسة مخصصة للاستماع الى بياناوتقارير الحكومة وليست لمناقشة ، انما لمعالي الوزيـر

تدم لنا تقرير يترك الرد الى وقت معين فيما بعد لمناقشة ، الا اذا كان هنالك موضوع لم يذكر في تقرير معالي الوزير ويرى انه سوف يبحث فـلا مانع ؛ لكن الملاحظ انه جرت مناقشة قبل ان يقرا ولذلك اقترح ان لا نناقش الوزراء الا بعد أن نعين جلسة لكل وزارة لكي لا نضيع وقت المجلس .

دولة رئيس المجلس

من يثني على ذلك .

السيد وصفي ميرزا

الاستفسار شيء والنقاش في الموضوع شيء اخر حضرات الاعضاء يستفسروا استفسار ليس هذا معناه نقاش . . .

دولة رئيس المجلس

. . . لكن هذا يجبرنا الى مناقشة . . .

السيد وصفي ميرزا

(متابعا) نعم هـذا يجبر الـى النقاش . والنقاش يجب أن يكون شامل من جميع الاعضاء وانا احب ان استفسر ايضا كحق لي ، حتـى استطيع ان اعد نفسي للنقاش بالمستقبل في نفس الموضوع بالذات ، الاستيراد لمواد الغذائيـة هل هو محصور بعدد معين من التجار او هـل الحكومة تشارك في نوع معين من المواد الغذائية.

السيد وزير التموين

طبعا ، بالنسبة لمواد الاساسية الرئيسية التي اعتمدتها وزارة التموين .

السيد احمد الطراونـه

دولة الرئيس ، انا قدمت اقتراح ، وارجـو طرح الاقتراح ، فاذا اخذ المجلس بالاقتراح كان به ، واذا لم يأخذ يعود الراي للمجلس باستمرار النقاش .

دولة رئيس المجلس

سيطرح اقتراحك بعـد سؤال ابو ناصر ، وارجو من الاخ مروان بك ان يجيب باختصار ، واحب ان اوجه نظـر المجلس فعلا ، اذا الاخوان يريدون ان يستفسروا من كل وزيـر فمعناه اننا لن نخلص من هذه المناقشة ، القضية تحتاج ان يكون كل عضو نقاط معينة ومـواد رئيسية يصير المجلس الى مناقشتها واتخـاذ التوصيات بشأنهـا .

السيد وصفي ميرزا

يا سيدي النقاش لا يمكن ان يكون الا بعد الاستفسار اولا ، الاستفسار ثم النقاش .

دولة رئيس المجلس

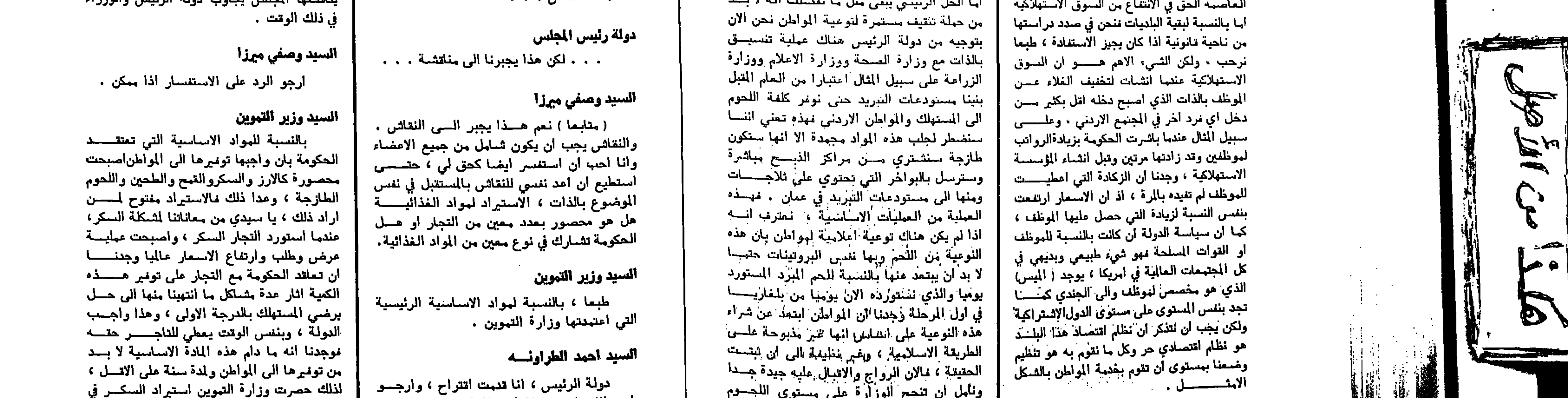
الحكومة مسؤولية مشتركـة ، بعد ما ان يناقشها المجلس يجاوب دولة الرئيس والوزراء في ذلك الوقت .

السيد وصفي ميرزا

ارجو الرد على الاستفسار اذا ممكن .

السيد وزير التموين

بالنسبة للمواد الاساسية التي تعتقـد الحكومة بان واجبها توفيرها الى المواطن اصبحت محصورة كالارز والسكر والقمح والطحين واللحوم الطازجة ، وعدا ذلك فالاستيراد مفتوح لمـن اراد ذلك ، يا سيدي من معاناتنا لمشكلة السكر، عندما استورد التجار السكر ، واصبحت عمليـة عرض وطلب وارتفاع الاسعار عالميا وجدنـا ان تعاقد الحكومة مع التجار على توفير هـذه الكمية اثار عدة مشاكل ما انتهينا منها الى حـل يرضي المستهلك بالدرجة الاولى ، وهذا واجـب الدولة ، وبنفس الوقت يعطي للتاجـر حقـه فوجدنا انه ما دام هذه المادة الاساسية لا بـد من توفيرها الى المواطن ولمدة سنة على الاقـل ، لذلك حصرت وزارة التموين استيراد السكـر في الوزارة واستوردت كمية تسد حاجة البلد لسنة كاملة ، على ان يباع بسعر محدد ويكفي ويسـد حاجة المملكة ، كذلك بالنسبة للحوم دخلنا فـي تحديد وحصر استيراد اللحوم الطازجة الضان لنفس السبب حتى نقلل من الكلفة على المستهلك والوزارة تحملت دعم هذه المادة خلال السنوات الماضيـة .



دولة رئيس المجلس

نعود الى اقتراح احمد بك الطراونه الذي يوفر وقت المجلس وييسر عليه ويضع قاعدة . احمد بك يقترح ان لا يستفسر من الوزراء وان نؤجل المناقشة الى ما بعد الاستماع لجميــــع البيانات التفصيلية والكلمات التي بين ايديكم ،من يثني على هذا الاقتراح ، ومن يوافق عليــــه. عدنان بك عدا الاخوات عدد الموافقين .

دولة رئيس المجلس

(متابعا) لانه لا يمتنع على اي عضو ان يثير في المناقشة اي نقطة والحكومة تجيب عليــه . ما هو عد الاصوات .

السيد الامين العام

العدد ٣٧ صوتـــــا .

دولة رئيس المجلس

تفضل دكتور موفق

الدكتور موفق الفــواز

في بعض الاسئلة بتكون بسيطة خالصــس (جـــــدا) .

دولة رئيس المجلس

لا يا دكتور ما بتكون بسيطة ، لا انت تناقش والحكومة تجيب عليها برئيسها واعضائها، طبيعي عن كل نقطة في خطابك .

الدكتور موفق الفواز

يا سيدي هذا حقي في المناقشة ،

دولة رئيس المجلس

انتهي ، صار اقتراح ، صار تصويت .

اصــــوات

سقط الاقتراح

دولة رئيس المجلس

كيف سقط ٣٧ صوت .

السيد وصفي ميرزا

يا سيدي الاقتراح سقط ، يعاد الاقتــراح يعاد التصويت من جديد الاقتراح ما ثبت لانــيله اخــذ ٣٧ صوت .

دولة رئيس المجلس

معالي وزير الاقتصاد ، تفضل

السيد وزير الصناعة الدكتور نجم الدين الدجاني

— ٤ —

سيدي الرئيس ،

السادة اعضاء المجلس المحترمين

اخواني :

لقد قدمت الى مجلسكم الكريم ورقة تتعلق بالتطورات الاقتصادية والمالية في المملكــة تناول دولة الرئيس في عرضه جانبا منها . وهي الان بين ايديكم لدراستها ومناقشة ما ورد فيها .

واسمحوا لي ان اتناول في هذا العرضـــس وبشيء من الايجاز الدور الذي تضطلع به وزارة الصناعة والتجارة وهي تعمل بشكل دؤوب لتتفاعل وتؤثر بالنواحي الاقتصادية وتوجيهها في مسارها الصحيح بما يخدم غايات التنمية والصالح العام. الورقة اشتملت على عرض شامل على التطورات الاقتصادية والمؤشرات الاقتصادية التي ســادت المملكة خلال عامي ٧٦ و ١٩٧٧ والربع الاول من عام ١٩٧٨ اشتملت الورقة على معلومات تتعلق بالدخل القومي الاجمالي ، التجارة الخارجيــة الاستيراد ، التصدير ، القطاعات في الدخــل القومي وما نالت من نمو خلال هذه الاعوام، ميزان المدفوعات وعدد من الامور الاخرى المالية بالنسبة للدين العام الداخلي والخارجي وغيرها مـــن الامور الهامة بالنسبة للاوضاع الاقتصاديــة بالمملكة ، من الامور الواضحة في هذه الورقــة أن الوضع الاقتصادي في المملكة خلال هذه المــدة وضع سليم وصحي . ميزان المدفوعات حقــق عام ١٩٧ وفر زاد على ٥٥ مليون دينار لاول مرة في تاريخ المملكة ومن المنتظر ان يكون الوفــر في الميزان خلال هذا العام يزيد على سبعة ملايين دينار، ساترك الامور المتعلقة بالاوضاع والتطورات الاقتصادية حيث انها مفصلة بشكل عام وانتقل بالعرض بشكل موجز الى الاعمال التي تطلــع فيها وزارة الصناعة والتجارة والتي تعمــل

بشكل دؤوب وتتفاعل وتؤثر على النواحــــي الاقتصادية وتوجيهها في المسار الصحيح بحيــث تخدم غايات التنمية والصالح العام .

ان وزارة الصناعة والتجارة تعمل بصورة رئيسية على تنظيم الشؤون الاقتصادية التي تقع ضمن اختصاصها ولا سيما من حيث تطبيـــق وتنظيم سياسة التصنيع القائمة على مبدا الحرية في الترخيص وتطبيق معيار الاعفاءات للمشاريع التي ترغب الحكومة في تشجيعها اكثر من غيرها بالنظر لفوائدها الهامة . وذلك مـــن خـــلال الاعفاءات والتسهيلات الممنوحة بموجب قانــون تشجيـــع الاستثمـــار .

وانطلاقا من سياسة الحكومة في تشجيـــع ودعم الصناعة المحلية فقد اعتمدت مبدا الحماية الجمركية دون مبدأ الحماية الاغلاقية وبنــــاء على ذلك فقد اعتمدت سقفا لهذه التعريفــة لا يتجاوز ٣٥٪ لصالح الصناعة الوطنيــة كجدار للحماية امام منافسة الصناعات الاجنبية المماثلة وقامت الحكومة كذلك بسن التشريعات التـــي تمكن المؤسسات الصناعية من ادخال موادهـــا الاولية تحت وضع الادخال المؤقت بقصد التصنيع واعادة التصدير مما كان له كبير الاثــر في زيادة حجم الصادرات الوطنية التي ارتفعت من (١٤) مليون دينار عام ١٩٧١ الى (٦٠) مليون دينار عام ١٩٧٧ تشكل الصادرات الصناعية والسلع الصناعية حوالي ٧٠٪ .

كما قامت الحكومة بتوفير مصادر التمويل التي لا ترهق هذه الصناعة وتمكنها بالتالي من متابعـــة مسيرتها بشكل جيد من خلال بنك الانمــــاء الصناعي فقد وفر بنك الانماء الصناعي عـــام ١٩٧٦ ٧٤ قرضا بمليون ونصف المليون دينـــار وعام ١٩٧٧ اعطى ٦١ قرضا بلغ مجموع قيمتهـــا ٤ مليون و ٧٠٠ الف دينار ، فقد اعطى البنـــك بما مجموعه ٤٨٠ قرضا بلغت مجموع قروضهـــا ١٨ مليون ونصف دينار ، فمن الواضح ان حجم اعمال البنك خلال عام ١٩٧٦—١٩٧٧ والجــزء الاول من عام ١٩٧٨ كانت اكبر من حجم عملــه في مجموع السنين السابقة ، كما ان البنك يوفــر بالاضافة الى القروض مساهمات في عدد مـــن المشاريع التي يعتبر ان دوره فيها رئيسي بدعمها وتشجيع المساهمة فيهـــا .

اما بالنسبة للاسواق والمنافذ التي تمكـــن الصناعة من تصريف منتجاتها في الخارج ، فـــان الوزارة تسعى دائما من خلال الاتفاقات الثنائية والاتفاقات المتعددة الاطراف سواء كانت علـــى صعيد دول الجامعة العربية او صعيد مجموعـــة الدول الاوروبية من توفير الاسواق الملائمة لها ويكاد الاردن الان يرتبط مع معظم دول العالــم باتفاقات لهذه الغاية تشمل هـــذه الاتفاقات ، اتفاقات مع دول الجامعة العربية المشتركة والــى اتفاقات مع مجموعة الدول الاوروبية ، ومجموعة دول السوق الاوروبية بالاضافة الى الـــدول الاعضاء فيها ، واتفاقات مع دول سوق اوروبا الشرقية مثل هنغاريا وبلغاريا ، ويوغسلافيـــا ورومانيا وغيرها بالاضافة الى دول اسيوية مثل كوريا ، الهند ، بالاضافة الى عدد مـــن الدول الافريقية ، هذا بالاضافة الى الاشتراك في عديد من المعارض الدولية التي تستهدف التصريـــف بالانتاج الاردني وترويجه والاشتراك من خـــلال عدد من المراكز التجارية التي تم انشاؤها مـــن خلال المشاركة ما بين وزارة الصناعة والتجارة واتحاد الغرف التجارية في تلك الدول ، وقـــد اسست مؤسسة المراكز التجارية مراكز لهـــا في القاهرة والخرطوم وبغداد وعدد اخر من الدول وتفكر الان في التوسع في عدد من الدول الشرقية التي تحصر الاستيراد بالقطاع العام على ان تعمل من خلال هذه المؤسسة وقد كانت التجربة ناجحة وادت الى زيادة حجم المبادلات التجارية والــى ترويج السلع الاردنية في تلك المراكز .

اما بالنسبة لرقابة الفنية ، على جـودة الانتاج الصناعي ، والتي تعتبر من اهم العوامل لحماية المستلك المحلي وسمعة البضاعة مـــن ناحية التصدير ، فقد دعمت الوزارة اعمـــال مؤسسة المواصفات والمقاييس الاردنية وهـــي الان توشك على انهاء بناء تجهيزاتها واعـــداد مختبراتها لهذه الغاية واصدار شهادات بالجودة فيها بموجب قانون ، وقد اصدرت هذه المؤسسة لغاية الان خمسة وسبعين مواصفة قياسيـــة الزامية تم اعدادها بالتعاون ما بين وزارة الصناعة

وغرف الصناعة وغرف التجارة والمؤسسات الحكومية المختصة ، ومؤسسات الابحاث العلمية في المملكة ، كما اشترطت الوزارة على الصناعات التي تعمل بموجب ترخيص وامتياز صادر من دول اجنبية ان تكون مواصفة هذه المواد التي تحمل هذا الامتياز او هذا الترخيص او هذه الاسماء معادلة تماما ومطابقة للمواصفات المعتمدة والمطبقة في الدول التي اصدرت هذه التراخيص. كذلك والى ان يتم استكمال اعداد المواصفات الالزامية ، فان الوزارة تعتمد بصورة مؤقتة على المواصفات القياسية التي اعدتها منظمة المواصفات والمقاييس العربية المنبثقة عن الجامعة العربيـــة .

اما بالنسبة للسياسة التجارية فان وزارة الصناعة والتجارة تقوم حيال المنتجات المختلفة وفيما عدا المنتوجات الزراعية والتموينية باتباع سياسة حرة تجاه المستوردات وتشجيع الصادرات الوطنية ، وقد استمرت التجارة الخارجية في القيام بدور هام في النشاط الاقتصادي فزادت الصادرات خلال العامين الماضيين بنسبة ٣٠٪ سنويا .

وفي هذا الصدد يبرز دور الوزارة في برمجة وتعقيل وتوجيه الاستيراد من جهة ، وتوجيه الصادرات الوطنية الى اسواق التصدير من خلال الاتفاقيات الثنائية التي تعقدها مع مختلف الدول بقصد تعديل الموازين التجارية مع تلك الدول .

كما ان الوزارة تولي عنايتها القصوى الى الاهل في الضفة الغربية فتسمح بادخال منتجات الضفة الغربية الى الضفة الشرقية ليتم تسويقها فيها او عبرها الى اسواق التصدير ، كما تقوم بوضع واعتماد الاسس التي يتم بموجبها ترخيص الصناعة فيها وتنظيم نقل الانتاج الصناعي طالما كانت مواده الاولية مدخلة اصلا عن طريق الضفة الشرقية وتم تصنيع هذه المنتجات من قبل مواطنين عربا ، وقد تم وضع اسس مفصلة من قبل لجنة خاصة لتطبيق هذه القواعـــد .

وعلى صعيد ملكية المشاريع الاقتصادية فان الإتجاه العام هو تشجيع القطاع الخاص على المبادرة والقيام بهذه المشاريع بالرساميل المتاحة له ولا تتوان عن المساهمة معه للقيام بالمشاريع الكبيرة التي تحتاج الى رساميل ضخمة لا يستطيع القطاع الخاص تمويلها أو القيام بها ، فتمد الحكومة الى مده اما بالرساميل او الخبرات الفنية ، وعلى ذلك فقد عمدت الوزارة الى تعديل بعض التشريعات التي تتصل بهذا المجال وعملت على تحديثها لكي تساير ظروف تطور العصر والمتطلبات الحياتية القائمة ، وكان من أهم التشريعات التي تناولها التعديل او سيتناولها التعديل في الوقت القريب ، هي :

قانون الشركات :

معظم التشريعات الاقتصادية المعمول فيها بالمملكة صدرت في اوائل الخمسينات أو مطلع الستينات ومن الطبيعي ان التطورات الاقتصادية التي تمت في المملكة والفعاليات الاقتصادية وحجم المؤسسات الاقتصادية تغيرت تغيرا كبيرا منذ ذلك الوقت مما جعل من الضروري الاخذ بمبدا تعديل هذه التشريعات فعلى سبيل المثال ، قانون الشركات ، فان هذا القانون صدر بالاصل عام ١٩٦٤ وبالرغم من التعديلات العديدة التي طرات عليه كان يعاني من بعض اللبس والابهام في بعض مواده وكانت المقادير والمعايير الموضوعة فيه لا تتمشى والمعايير التي نواجهها بهذه الايام . مما حدا بنا الى اصدار تشريع هذا العام بتعديل القانون بشكل عالج جميع نقاط الابهام واللبس التي لمستها الوزارة من خلال التطبيق العملي لهذا القانون وصدر هذا التعديل بقانون معدل في ١٩٧٨/٤/١٦ كما ان هذا التعديل راعى النقطة التي ذكرها أحد الاخوان من اعضاء المجلس بحيث سمح ... ، كان في السابق لا يسمح في زيادة راس المال اذا كان هناك جزء بسيط غير مغطى من راس المال ، سمح بزيادة راس المال اذا كان مسدد ٨٠٪ وهذا كان من التعقيدات التي روعيت في هذا القانون ، كما انه راعى بالسماح بتاسيس شركات المشاركة التي لم يكن العمل مسموح بها من قبل وكانت تعالج بالسابق من خلال قرارات تؤخذ بواسطة لجنة الامن الاقتصادي والتي لم يكن القصد منها معالجة مثل هذه الاوضـــاع . النظام الثاني هو نظام مراقبة الاعمال الاجنبية .

٢ ــ نظام مراقبة الاعمال الاجنبية

صدر عام ١٩٧٥ وعدل سنة ١٩٧٦ وعدل مؤخرا في عام ١٩٧٨ وهذا التعديل يرغب في تسهيل انتقال وتداول الاوراق المالية للشركات من خلال سوق عمان المالي فقد عدل نظام مراقبة الاعمال الاجنبية بحيث يسهل على رعايا الدول العربية تداول هذه الاسهم بيعا وشراءا من خلال السوق مع تبسيط قيود العملة التي كانت سائدة. طبعا سوق عمان المالي بدا عمله مؤخرا فكان من الضروري اجراء تعديلات بحيث يمكنه من القيام بواجباتـــه .

٣ ــ قانون مراقبة اعمال التامين :

من المعلوم ان هذا القانون صدر عام ١٩٦٥ وعام ١٩٦٥ لم يكن بالبلاد مؤسسات قوية وطنية للتامين ، وبقي معمول به للمدة الاخيرة وفي المدة الاخيرة شعرنا ان هذا القانون يعاني من عدة امور اولا ان هناك عدة مواد يكتنفها اللبس والابهام والتي ثبت من التطبيق العملي انها بحاجة الى التعديل ، كذلك ثبت ان القانون صدر لتمكين الشركات من اصدار بوالص تامين وامكانها من تحقيق اكبر ما يمكن من ارباح ولم يراعي ان يكون هدف هذه الشركات ان تستعمل الامكانيات المتوفرة لها بالمشاركة في برامج التنمية وتوفير مدخراتها فيما يخدم الاقتصاد الوطني في هذا البلد . كما اننا لاحظنا ان حجم التعامل التجاري في البلاد وحجم بوالص التامين تغير تغيرا كبيرا عما كان معمولا به في عام ١٩٦٥ ، ولذلك فقد شكلت لجنة وزارية وضمت في عضويتها عدد من الاختصاصيين في اعمال التامين ونادي شركات التامين ، واعدت قانون معدل وهو في مراحله الدستورية المختلفة لايصاله الى هذا المجلس ومناقشته ، موضوع حماية الملكية الصناعية . صدر عام ١٩٥٢ ولم يعدل منذ ذلك الوقت والاجراء الان لتحديث كل من قانون العلامات التجارية والاختراعات بما يتفق وتطور العصر ، وكون هذه العلامات ليست حكرا لاصحابها وانما هي من حيث الغاية النهائية تخدم المصالح القومية وتسهل نقل التكنولوجيا وتسخرها لخدمة اغراض التنمية .

٥ ــ قانون تسجيل الشركات الاجنبية :

صدر هذا القانون عام ١٩٧٥ ونتيجة للثقة بالمناخ الاستثماري في ظل الاستقرار السياسي فقد استحدثت الوزارة قانون تسجيل الشركات الاجنبية والذي بموجبه قامت العديد من الشركات الاجنبية باتخاذها من الاردن مقرا اقليميا لها وقد بلغ عدد هذه الشركات التي تم تسجيلها بموجب هذا القانون ما يربوا على المائة والسبعين شركة اجنبية مختلفة .

وهذه الشركات القصد منها جذبها للعمل في الاردن ولممارسة اعمالها خارج الاردن ، وتقديم بعض الاتسهيلات ، واننا الان بعد ان استفدنا الخبرة الكافية ندقق تدقيقا كافيا لتقدير مدى الفائدة التي تعود على البلد قبل اقرار تسجيل اي شركة لاخذ مقر اقليمي لها ونشجع بصورة خاصة التي تقوم باعمال الاستثمار بجعلها من عمان مركزا ماليا وتجاريا للمستقبل لخدمة الاقتصاد الاردني والمساهمة في اقتصاديات المنطقـــة .

٦ ــ قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين :

صدر هذا القانون عام ١٩٦٦ وعدل عام ١٩٧٢ .

يستهدف هذا القانون حماية الوكلاء الاردنيين من منافسة الوكلاء الاجانب بان تصر العمل في المملكة على الوكلاء الاردنيين كيلا تضيع على المملكة المبالغ المحصلة نتيجة العمولات التي تمنحها الشركات المصدرة للوكلاء الاجانب الذين كانت تعتمدهم ، وفي ذلك توفير لمبالغ كبيرة من العملات الاجنبية التي كانت تذهب الى هؤلاء الوكلاء ويستفيدون منها دون ان يترتب عليهم اية التزامات لقاء هذه الارباح ، وان الوزارة قد لحظت في هذا القانون بعض الابهام فيما يتعلق بحقوق الوكيل ، وهي بصدد دراسة تعديله بشكل يوفق ما بين مصلحة الوكيل والمستهلك في آن واحد . هناك بعض الوكلاء يفسروه بان لهم حق احتكاري وهذا الشيء لم يقصده القانون وفي مجال للبس ، وهذه القضايا سوف يعالجها القانون لحماية حق المستهلك من هذه الناحية .

٧ ــ قانون تشجيع الاستثمار :

صدر هذا القانون عام ١٩٥٣ تحت اسم اخر وعدل عام ١٩٧٢ ويهدف قانون تشجيع الاستثمار الى اجتذاب الاموال الاردنية والعربية والاجنبية وتشجيع المبادرات الاقتصادية للعمل على تنمية الطاقة الانتاجية للاقتصاد الاردني واستغلال موارده المتاحة استغلالا امثلا ، وتحسين ميزان المدفوعات والميزان التجاري عن طريق خفض المستوردات وزيادة الصادرات الوطنية وتوزيع المشاريع الصناعية والتنموية في مختلف مناطق المملكة ولا سيما منها الاقل تطورا . من الملاحظ ان معظم الصناعات التي يتم انشاؤها يتم في الوقت الحاضر في منطقة قريبة من عمان او ضمن المحافظة وهذا طبعا يجعل اكتظاظ في بعض الفعاليات الاقتصادية في حين ان حالة بعض المناطق مثل الشمال والجنوب لا يزال بحاجة الى دعم اكثر وستفكر الوزارة الان من خلال لجنة وزارية باعادة النظر بالقانون ؛ بحيث تمكن الصناعات من الذهاب الى المناطق التي فيها فعاليات اقتصادية اقل من غيرها والتي ترغب في تشجيعها للذهاب الى تلك المناطق من خلال الاعفاءات والتسهيلات التي يقدمها هذا القانون ، مع ان هذا القانون الحالي يعطي ويفرق ما بين الامتيازات التي تمنح للصناعات داخل منطقة المحافظة وخارجها ، الا انه على ما يظهر لوجود فروق في الهياكل الاقتصادية والبيئة الهيكلية التي لا تزال موجودة في تلك المناطق بحاجة الى تسهيلات اكثر لتتمكن من الاستفادة منها .

ان الوزارة لا تال جهدا في تطوير فعالياتها وخدماتها بصورة دائمة بما يوفر للفعاليات الاقتصادية جو الممارسة في اطار من الوضوح والعقلانية والمنافسة الشريفة العادلة .

هذا بصورة مختصرة مع بعض الافكار التي رغبت في طرحها لحضرات الاعضاء ، ارجو ان كان هناك اية اقتراحات او توجيهات .

* هذا بالاضافة الى تقرير عن موضوع الكهرباء ، وقد سبق في الجلسة الماضية ان طرح موضوع الكرهباء ، وقد اعدت سلطة الكهرباء الاردنية تقريرا وزع على المجلس الكريم ، يشتمل هذا التقرير مشاريع كهربة الريف الاردني ومشروع مفصل ومطول يشتمل على كافة البيانات والتفاصيل بما فيها القرى التي شملها والتي يشملها المخطط لتحقيق الانارة فيها ، وهذا يمكن الرجوع اليه ، الا انني ارغب ان ابين وبشكل مختصر ، : ممكن تقسيم مشاريع كهربة الريف الاردني الى الفئات التالية :

١ ــ المشاريع القائمة .

٢ ــ المشاريع تحت التنفيذ والتي يؤمل ان ينتهي العمل بها خلال هذا العام .

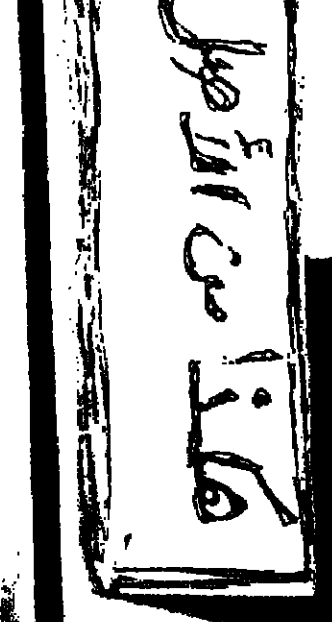
٣ ــ المشاريع المتعاقد عليها والمؤمن تمويلها .

٤ ــ المشاريع قيد الدراسة والتمويل .

سلطة الكهرباء الاردنية، انشأت عام ١٩٦٧ ومنذ عام ١٩٦٧ ولحد الان قامت بمشاريع لكهربة الريف استثمرت فيها ما يزيد على ستة ملايين دينار ، كانت العملية محصورة بشركات الامتياز ، التي هي شركة الكهرباء عمان ، وشركة كهرباء اربد ، تم لغاية الان كهربة وتوصيل الكهرباء الى خمسة وسبعين قرية منها خمس واربعون قرية في محافظة اربد ، وسبعة عشر قرية في محافظة عمان والبلقاء والباقي في المناطق الجنوبية من المملكة ويجري تزويد الكهرباء في ٦٢ قرية من ال ٧٥ بواسطة الشبكات العامة في حين ان الباقي سيتم تزويدها بواسطة مخطات ديزل صغيرة ومعظمها غير اقتصادية .

المشاريع التي هي تحت التنفيذ هي: مشروع كهرباء وادي الاردن يكلف هذا المشروع ٢ مليون ونصف دينار ويأمل ان ينتهي العمل به قبل نهاية هذا العام ولقد بدا في كهربة بعض اجزائه قبل شهر وقد تم كل التمويل اللازم له من قرض منحته حكومة المانيا الغربية ، ويشتمل على ايصال الكهرباء الى ٢٧ قرية و ٣ مراكز تسويق محطات ضخ مياه على طول وادي الاردن من العدسية شمالا حتى البحر الميت جنوبا ، المشروع الثاني الذي هو الان تحت التنفيذ

* التقرير المذكور محفوظ في ملفات الامانة العامة للمجلس .



مشروع كهرباء الكرك ، وكلف ٢ مليون و٧٠٠ الف دينار مولت كلها محليا ، ويشتمل على بناء محطة توليد ديزل مركزية وشبكة خطوط ضغط عالي لايصال الكهرباء الى عشرين قرية و٣ محطات ضخ للمياه في جميع انحاء محافظة الكرك ، ومن المؤمل ان يتم تشغيل المشروع بالكامل خلال الربع الثالث من هذا العام .

اما المشاريع المتعاقد عليها ، فهي تشمل ما يلي :

١ ــ مشروع كهربة الريف في محافظتي عمان والبلقاء ، يشمل ٣٥ قرية في منطقة مادبا والسلط وعمان والزرقاء وناعور بالاضافة الى منطقتي البقعة وشنلر ، ويؤمل أن يتم الانتهاء من هذا المشروع قبل نهاية عام ١٩٨٠ ويمول من مصدر امريكي كلف ١٥ مليون دولار منها ٩ ملايين قرض امريكي والباقي من مؤسسات وتمويل محلي بالاضافة الى هذه القرى ال ٣٥ هناك ٣٠ قرية مولت من قرض سوفياتي بلغ ٢٫٥ مليون دينار ويوصل الكهرباء الى هذه القرى في المحافظة ويؤمل ان ينتهي العمل منه قبل عام ١٩٨٢ .

المشروع الثالث هو مشروع كهربة الريف في محافظة اربد من القرض السوفياتي ويشتمل على ايصال الكهرباء الى مئة قرية تقع غرب وشرق وجنوب اربد ، ويؤمل أن ينتهي العمل به قبل نهاية عام ١٩٨٢ ويكلف ٧ ملايين دينار منها ٢٫٥ مليون من القرض السوفياتي ، اما القرى الواقعة جنوب اربد فتشمل ٣٠ قرية منطقة الكفارات وسيكلف ٢٫٥ مليون دينار ت متأمين ٣ ملايين جنيه استرليني من قرض بريطاني والباقي سيؤمن من موارد محلية ونامل ان ينتهي العمل بل قبل نهاية عام ١٩٨٢ .

اما المشاريع التي هي تحت الدراسة والتمويل ، فقامت سلطة الكهرباء الاردنية بدراستها وقررت بموجبها ايصال التيار الكهربائي الى كافة القرى التي يبلغ تعداد سكانها (٥٠٠) نسمة فاكثر او التي تقع على مقربة من خطوط الشبكات العامة وتنفيذا لهذا المشروع ستقوم باستثمار مليون و٤٠٠ الف دينار لايصال التيار الى مشروع محافظة الكرك لايصاله الى ٢٢ قرية اضافية ، وسوف ينتهي العمل به قبل عام ١٩٨١ مشروع كهربة الريف في الاغوار الجنوبية ويشمل عشرة قرى في اغوار المزرعة والصافي يكلف ٤٥٠ الف دينار وينتهي العمل به قبل ١٩٨١

مشروع كهربة منطقة الطفيلة ويكلف نصف مليون دينار ويشمل ٧ قرى في منطقة الطفيلة ،

مشروع كهربة الشوبك ، ويكلف ٤٥٠ الف دينار ويوصل التيار الكهربائي الى ستة قرى ، بالاضافة الى ١٢ قرية سيتم تزويدها وهي قرى نائية ، وذلك من محطات توليد ديزل صغيرة ، وسيتم تمويلها من قرض دنماركي سيتم توقيعه ، فعلى ذلك فان مجموع القرى التي سوف يتم كهربتها قبل عام ١٩٨٢ ، سيبلغ ٣٠٣ قرية وشكرا .

ــ ٥ ــ

دولة رئيس المجلس

سيادة وزير الثقافة والشباب ، ليتفضل ،

سيادة وزير الثقافة والشباب

دولة الرئيس ، ايها المجلس الكريم ،،

لقد جاء انشاء وزارة الثقافة والشباب تعبيرا من قناعة الدولة بان الاردن يحتاج الى وضع تخطيط ثقافي صحيح يستند الى فلسفة نابعة من تراب البلد وطموحاته وتفاعله الحي الايجابي مع العالم المعاصر وتياراته الفكرية والانسانية .

ان من القضايا الصعبة الشائكة وضع تعريف دقيق للثقافة . ولكننا نستطيع أن نجمل المعاني التي يتضمنها تعبير الثقافة ــ كما نفهمه في الوزارة ــ في الصورة التالية :

١ ــ التراث الفكري والاجتماعي الذي يصنع شخصية الشعب والامة وخاصة في نزعات الشعب والامة للابداع الحضاري .

٢ ــ تعبير الشعب او الامة عن الجمال بمعناه الواسع من خلال نشاطات ابنائه المبدعين والموهوبين في حقول التعبير عن الجمال ، كالادب والشعر والرسم والنحت والموسيقى والعمارة والتمثيل والغناء وغير ذلك .

٣ ــ الارتقاء الحضاري للشعب بمجوعه من خلال تمتين النسيج الاجتماعي الموروث

وتطويره واغنائه بالانفتاح على الفكر الانساني والفني العالمي وانتاج العبقرية البشرية في مختلف انواع المعارف والابداع .

في هذا الاطار فاننا نتصور مهمتنا في الاردن موجهة للاهداف التالية :

١ ــ احياء التراث الكريم الخير الذي ساهم في صنع شخصيتنا الوطنية وامتنا العربية ، بحيث يرتبط افضل ما تحدر الينا من تراثنا بمجهودنا نحو صنع المستقبل الوطني .

٢ ــ تشجيع الحركة الفكرية في الاردن بحيث تساهم في التفاعل الذي يصنع تقدمنا وشخصيتنا المتميزة ومساهمتنا تجاه وطننا العربي والعالم ، وخاصة تشجيع الفكر المستنير الانساني المرتبط بآمال وطننا وامتنا ، والداعي للبناء والعمل والروح الايجابية لا السلبية والهدم واليأس .

٣ ــ تشجيع الحركة الفنية ، رسما ونحتا ومسرحا وموسيقى ، بحيث تخصب الذوق وتسمو بالنفس وتساهم في بناء الاردن بناء حضاريا راقيا .

٤ ــ تعهد نزعات الابداع الفني والعقلي لدى الافراد والمؤسسات وتشجيع الحس الجمالي العام بكل تعبيراته .

ان ارتباط رعاية الشباب بنفس الوزارة مع قضية الثقافة والفنون امر له دلالته . فنحن نؤمن بالشباب ، ونؤمن بان نموهم ونضوجهم يجب ان يسير جنبا الى جنب مع ارتقائنا الثقافي ، بحيث يكون شبابنا مصدرا للابداع مثلما يكونوا هدفا للرعاية الفكرية والنفسية والصحية منذ الصغر في ظل القيم الصحيحة التي يقوم عليها الوطن . اننا نريد لشباب الاردن أن يكونوا ورثة للتراث الروحي والفكري الفني الكريم مثلما نريد لهم أن يكونوا طاقات تفاعل وخلق وتقدم في الوطن .

ان الاردن الذي تقع علينا جميعا مسؤولية بنائه وحمايته هو الاردن الذي يحمل رسالة قومية ووعيا انسانيا ، وهو الاردن الذي يؤمن بالمستقبل ؛ اي الشباب ، وبالخلق ، وبالمساهمة العالمية .

دولة الرئيس ، ايها المجلس الكريم ،،

لقد تم انشاء وزارة للثقافة والشباب في تعديل لهذه الحكومة ، وكان لي شرف انشاء هذه الوزارة ووضع لبناتها الاولى ، وهي تبلغ الان من العمر سنة وستة اشهر ، ولقد اشتملت فترة التاسيس جهودا سريعة ومكثفة لاستيعاب اهداف هذه الوزارة ثم ترجمتها الى تشريعات وبرامج وفعاليات . وبنظام التشكيلات لعام ١٩٧٨ يمكن القول ان الاسس التشريعية التنظيمية قد تمت وابتدات مرحلة استقطاب العناصر النشطة في مجالات عمل الوزارة المختلفة ، وكانت الوزارة قد استهلت عملها في اول اسبوعين من انشائها باستضافة وتنظيم اول مؤتمر لوزراء الثقافة العرب حضره معظم وزراء الثقافة العرب والمنظمات الثقافية الدولية وصدر عنه اول بيان ثقافي عربي هو بيان عمان .

وفي اثناء هذه الفترة تم كذلك وضع الانظمة الحديثة لتطوير العمل الثقافي وتشجيعه مثل نظام جوائز الدولة التقديرية للاداب والفنون . ونظام نشر الانتاج الثقافي وتوزيعه . وواكب ذلك تطوير البرامج الثقافية في مختلف المجالات سواء في علاقات التبادل العربي او الدولي في مجالات الموسيقى ، والفنون الجميلة ، والادب والرسم ، والمهرجانات الفنية ، وثقافة الاطفال ، والتاليف ، والطباعة ، والمسرح والافلام والصور الفوتوغرافية ، ونشر الكتب ، والمعارض مثل المعرض الاول للفنون الجميلة الاردنية ، والمعرض الاول للكتاب الاردني ، كما دعمت وانشات الروابط مثل روابط الادباء والكتاب والفنانين التشكيليين والمسرحيين الاردنيين والمكتبيين الاردنيين ، ونقل العمل الثقافي من العاصمة ليتفاعل مع المواطنين في المدن الاردنية .

ودابت وزارة الثقافة لانجاز صرح ثقافي هام هو المسرح الملكي الذي سيصبح مركزا ثقافيا عربيا رئيسيا لتقديم مختلف انواع الفنون الى المواطنين الاردنيين والعرب وسيخدم مواطني المملكة الى سنوات طويلة قادمة يشاركه في ذلك مواقع ثقافية اخرى ستستعمل للمهرجانات المحلية والعربية والدولية مثل قصر الثقافة الذي سيطور ليصبح أحدث مسرح في المنطقة العربية .

وكذلك مسرح مدينة جرش الذي تقوم عليه وزارة السياحة والاثار .

وقد وجدت هذه الوزارة بعد دراسة مستفيضة ان الحاجة ماسة لسرعة المباشرة في انشاء كلية الفنون الجميلة في الجامعة الاردنية كما ورد في الخطة الخمسية للجامعة وتسعى الوزارة مع الجامعة لاظهار هذا المشروع الى حيز التنفيذ نظرا للحاجة الماسة لخريجين اردنيين في مجالات الفنون المختلفة علما بان معظم الدول العربية لديها مثل هذه الكليات .

كما ان هذه الوزارة قد شعرت بمدى الحاجة الماسة بان يكون في المملكة الاردنية الهاشمية مكتبة وطنية عامة وهو ما كان يجب ان يكون في هذا البلد منذ سنوات طويلة وقد قامت هذه الوزارة بالاتصال مع الجهات الحكومية الاردنية المختصة والبنك الدولي ومنظمة اليونسكو لوضع الدراسة الاولية والدراسات الهندسية للمباشرة بانشاء المكتبة الوطنية التي لا غنى عنها كاساس من اسس البنيان الثقافي في اي بلد من البلدان .

كما باشرت هذه الوزارة في وضع التصورات اللازمة والدراسات لمشروع المتحف الوطني الاردني الذي سيشتمل على مختلف أنواع العروض والنماذج في كافة مجالات الانتاج البشري . علما بان هذا البلد يجب أن يكون فيه اجمل واحدث وارقى متحف وطني لانه يحوي كنوز البشرية من اول ظهور الانسان في هذه المنطقة . ان انجاز مشروعي المكتبة الوطنية والمتحف الوطني هما امانة في عنق كل مواطن يعي مسؤولية النهضة الحضارية لهذه الامة . وهو امانة في اعناقنا كما انه امانة في اعنقكم . ان انجاز المسرح الملكي والمكتبة الوطنية والمتحف الوطني وكلية الفنون الجميلة هي الاسس الواضحة لنهضة ثقافية طويلة المدى لهذه الامة وجيلها القادم . وستكلف هذه المشاريع مبالغ كبيرة من المال كما انها تحتاج الى جهد مركز لخلق الكوادر الاردنية الفنية المدربة التي تستطيع ان تقوم على ادارة هذه المشاريع .

اما على صعيد الشباب فان هذه الوزارة بالتعاون مع الوزارات الاخرى والجامعة الاردنية والمؤسسات الحكومية والاهلية تتحمل مسؤولية جيل من الشباب موفور الصحة ذو قيم ومقاييس عريقة . فعلى صعيد الشباب لا بد من نظرة حديثة جوهرية شمولية تنظر في اسس ومستقبل هذه الامة . تبدا برعاية الام للطفل قبل ولادته ثم رعاية الطفل وصحته وتعليمه وقيمه ومقاييسه ونشاطاته المختلفة وتنظيمه وفتح مجالات العمل لمن لم يستمر في درب التعليم وفتح مجال التعليم لمن استمر فيه وترعى طلابه في الداخل والخارج وتنظمهم لخدمة هذه الامة . وربط كل هذا وذاك بخطة شاملة تبدا حلقاتها بالتكامل عبر اجهزة ووزارات هذه الدولة والمؤسسات الاردنية المختلفة .

اما على صعيد صحة الشباب فان الرياضة تحتاج الى نظرة ثورية في هذا المجتمع ومعرفة الاسباب والمسببات الثقافية والاجتماعية والنفسية المؤثرة على ذلك وتحاول ان تنتصر باسلوب ثوري على الصعوبات التي تواجه نهضة رياضية جبارة في هذا البلد يتبناها كل اب وام وكل استاذ ومسؤول وكل قائد في هذا المجتمع ينظر الى رفعته وتقدمه في كافة المجالات . ان اللمسات الاخيرة توضع الان لوضع خطة ثورية لنهضة رياضية شاملة تعتمد على مشاركة الدولة والقطاعات العسكرية والجامعات والمدارس الخاصة والعامة والهيئات البلدية والهيئات الاهلية الخاصة ، بحيث يشارك الجميع في تحمل ابعاد هذه الخطة المطوحة والتي اظهرت حاجة الاردن الماسة الى ما لا يقل عن (٢٠٠٠) الفي مدرب ومعلم رياضة من حملة الشهادات الجامعية في السنوات القادمة .

علما بان ما هو متوفر الان في الاردن من معلمين جامعيين في مجال التربية البدنية يبلغ :

في المرحلة الثانوية تسعة (ستة ذكور وثلاث اناث) من ٢٠٩٧ معلم ومعلمة لـ ١٧١ر٥٣ طالب وطالبة في ٢٥٩ مدرسة .

وفي المرحلة الاعدادية خمسة عشر معلم (١٣ ذكور و ٢ اناث) من ٦٠٣٢ معلم ومعلمة لـ ٩٨٢ر١٢٤ طالب وطالبة في ٨٥٩ مدرسة .

وفي المرحلة الابتدائية اثنان (ذكر وانثى) علما بان مجموع المدارس الابتدائية لكافـــــــة القطاعات تبلغ (١١٢٣) مدرسة .

ان الرقم المؤلم وهو عدد مدرسي المرحلـــة الابتدائية والبالغ (١١ر٦٣٦) يقابله فقط اثنان من المعلمين الجامعيين في التربية البدنية لمجمــــوع طلبة يبلغ ١٠٤ر٤٠٢ .

لا يمكن لاي منطق ان يستنتج ان شعبـــــا يمكن أن يتعلم الرياضة ويعشقها ويزاولها بدافع ذاتي وبمستوى لائق ، اذا علم ان ابناءنـــــا في المدارس الابتدائية لا يجدوا من يعلمهم هذا النوع من الفنون ، لذا فان الخطة الطويلة المدى لتغيير هذا الوضع الخاطيء جدا يجب ان تعتمد عـــلى استقدام اعداد كبيرة من مدربي الرياضة ليقوموا باعمال التدريب والتعليــم الرياضي في الاردن . بالاضافة الى اعداد اكبر من الاردنيين المؤهلــين من خلال مؤسساتنا التعليمية .

لذا فقد اتخذت هذه الوزارة نصب اعينها السعي الحثيث لانشاء كلية للرياضة في عمـــان لتخريج اساتذة مختصين في التربية الرياضيـــــة وبشهادات جامعية . ان هذه الكلية الان قيـــد الانجاز في موقعها في مدينة الحسين للشباب وقـــد تم وضع الدراسات المتعلقة بقيامها بـــين وزارة الثقافة والشباب والجامعة الاردنية وجامعـــات اجنبية متخصصة وتجري الان الدراسات النهائية للاتفاق على طريق المباشرة بالتعليم فيها بـــين وزارة الثقافة والشباب والجامعة الاردنية ونامل في ان تكون هذه الكلية العامود الفقري للتعليــم الرياضي الجامعي في الاردن ورفع كفاءة الرياضة بصورة عامـــة .

ان المشروع المتكامل الذي سبق وذكرتـــه والذي يغطي فترة لا تقل من ٥ سنوات سيكلف ما لا يقل عن خمسة ملايين دينار اردني .

دولة الرئيس ، حضرات السيدات والسادة ،،

ان اهتمام مجلسكم الموقر بنوعية الحيـــاة وقيمتها وبيئتها هي التي ستسمو بنا بارتقـــاء حضاري في مجالات الابداع والموهبة البشريـــــة بكافة المجالات التي يبدع ويتسامى فيها الانسان. ان الانسان الاردني ليستطيع ان ينتج من الموهبة والابداع والتفوق ما يجعلنا نعتز ونثق بمستقبل مشرق لهذا الشعب في مجالات الحياة المختلفة .

دولة رئيس المجلس

ليتفضل معالي وزير الاوقاف ،

اصـــــوات

— (طلب استراحة ورفع الجلسة لمـــدة ربع ساعة ،

اصـــــوات

(باستمرار الجلسة) لا ، استمرار

السيد كامل الشريف وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

*

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، الاخوات والاخوة اعضـــاء المجلس الوطني الاستشاري ، في الواقع هناك صعوبة اساسية في موقفي هذا ، في وقت يجري فيه الحديث عن ارقام وعن تغذية وعن طعـــام ، ان نحشر قضية ربما يخيل للمرء انها لا تلاقـــي مباشرة الاهتمامات اليومية للناس لكن في الحقيقة نحن نعتقد ان البحث في العقائد والافكار والقيم والاخلاق ، يرتبط قطعا بتطلعاتنا نحو الحيـــاة الافضل ، هذا مدخل ضروري ، باختصار شديد ، نظرتنا وسياستنا في وزارة الاوقاف والشـــؤون والمقدسات الاسلامية ، لاننا نعتقد انه ما لـــم يصاحب اي تطور ضوابط من القيم والاخـــلاق والمبادىء والافكار فانها تظل معرضة لهزات بـــل تؤدي بعكس المقصود منها ، ولو ضربنا مثـــلا ، اي مؤسسة تقام يمكن ان تكون مصدرا للسعادة ، كما يمكن ان تكون بسهولة مصدرا للشقـــــاء وارتكاب الموبقات والانحرافات ، ما لم يصاحبها تلك الضوابط ، هذا مدخل ضروري للبحث فيما اتصوره من سياسة وزارة الاوقاف والشـــؤون والمقدسات الاسلامية .

* تقرير وزارة الأوقاف في الملف لـــدى الامانة العامة للمجلس .

لقد اشار دولة رئيس الحكومة الى قاعدة البلد عموما يمكن ان تصلح شعارا لوزارة الاوقاف وهي اننا في الوقت الذي ننفتح فيه عـــــلى الحضارات ونريد ان نقتبس منها كل خير وكـــل جهد وكل علم في نفس الوقت ، على ان يبقـــى انتماءنا لتراثنا وحضارتنا وشخصيتنا المتميـــزة ، هاتان القدمان يجب ان نحافظ على استوائهمـــا وعلى استمرارهما اذا اردنا ان نحقق المجتمـــع المتوازي السليم ، اذا اردت ان الخص ، استعير تعبير اخر لقلت ان سياسة وزارة الاوقاف تنطلق من تثبيت العقيدة الاسلامية ، والعقيدة في نظرنا تعني معيار اخلاقي يحكم علاقات الانسان باخوانه ومواطنيه معيار اخلاقي يسيطر على الانســــان ويقوده نحو القيم والشمائل والجيرة الحسنة ، والتسامح وقبول الراي المخالف والعدل في الغضب والرضى والاقتصاد في الغنى والفقر وغـــير ذلك مما اشتمل عليه تراثنا والتي يجب ان نحافـــظ عليها . العقيدة تعني ايضا الانتماء للتاريـــخ والتراث ومن خلال الانتماء للارض التي هي هبة من تلك العقيدة ومن ذلك التراث ، الانتمـــاء للارض عن طريق اعمارها والحنو عليها والدفاع عنها والتمسك بها وفي صراعنا الراهن مـــــع الاستعمار الاستيطاني تبدو هذه الحقيقة مـــــن الاهمية بمكان عظيم ، والعقيدة تعني ايضـــــا مجموعة من المبادىء والقوانين التي نعتقد ايضا انها تحقق للفرد الامن والاستقرار والطمأنينـــة وحينما نصر على ان نتمسك في هذه المبـــادىء فان الغرض منها هو حماية المجتمع من الفـــراغ الفكري والعقائدي الذي يمكن أن تتسرب منـــه افكار اخرى يمكن ان تكون هي البداية بالاستعمار الفكري والاقتصادي والسياسي هذه هي مجموعة كاملة ، ومن كلمة العقيدة انها تعني الوحـــدة الوطنية ، تعني ان يكون هناك معيار وميـــزان للامة ، ميزان واحد يحدد الخير والشر والصواب والخطأ ، ويعني هذا انطلاق للمثل العليا والقيم في النهضة التي ترينا ، لكن العقيدة هي كائن حي ، كما انها تعطي الحياة للناس هي ايضا تحتاج الى ان يمارسها الناس الى ان يصدو عنها كل تيـــار يمكن أن يهدمها الى ان يبذلوا كل جهد مشتـــرك لاحيائها وتعميقها بالنفوس ، ومن هنا تاتـــي سياسة الوزارة كما اشار دولة الرئيس ، تقوم جهود مكثفة لاحياء المؤسسات الاسلامية وقـــد اشار الى البنك الاسلامي والزكاة وغيرها لكـــي يمارس المسلمون الفرائض ، ومن خلال هـــذه الممارسة ياتي الارتباط بالقيم والمعاني وغير ذلك، المسجد مؤسسة ، المجلة الاسلامية ، المطبوعة الشهرية ، المعهد الشرعي ، كل هذه المجموعة من الوسائل والاسباب التي يراد منها نعميق هـــذا الانتماء لهذه العقيدة ، هناك قدمنا للامانة العامة للمجلس الموقر ، تقريرا موجزا سريعا عن بعض ارقام لا احب ان اخبركم بها ارجو ان تتاح لكم الفرصة لقراءتها ، ثم اذا كان توجيه لجلسات مقبلة ، يمكن أن يستفاد من كل توجيه ، لكـــن اردت ان اقول — تلاحظون ، ان هناك جهـــودا تبذل لاعمار الاراضي الوقفية الزراعية والعقارية على قدر الامكانيات المتاحة للوزارة وهي محدودة بطبيعة الحال ، وهناك جهود بالذات في الضفة الغربية وفي الوطن المحتل ، واذا كان المجال لا يتسع للافاضة في هذه النقطة . . .

دولة الرئيس ، حضرات الاعضاء المحترمين ،،

هذه خلاصة عما يحتويه التقرير المقدم لكم، ارجو ان تتاح لكم الفرصة لتلاوته ، وسوف نكون ان شاء الله على استعداد لاي توجيه فـــي جلسات مقبلة . اشكر لكم حسن استماعكم ، وسعة صدركم ، والسلام عليكم

— ٧ —

دولة رئيس المجلس

الكلمة الان لمعالي وزير الداخلية فليتفضل.

معالي السيد سليمان عرار وزير الداخلية : *

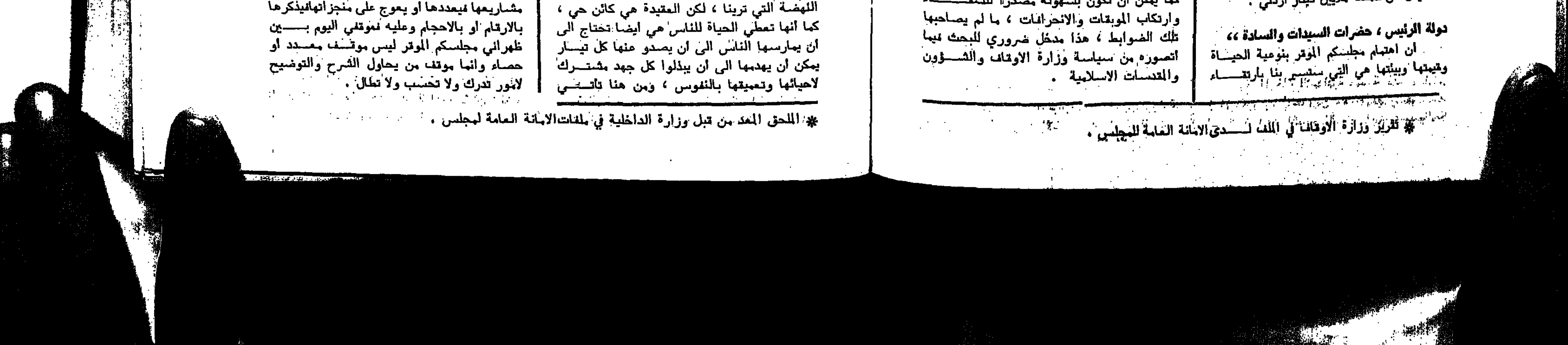
بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس . . .حضرات الزملاء ،

اسمحو لي وانا اسرد على مجلسكم الكريم ما ارى انه السياسة العامة للوزارة التي اتولى الاشراف عليها ان ابادر فاذكر أن هذه الـــوزارة بالذات لا يستطيع المتحدث عنها أن يلوى علـــى مشاريعها فيعددها او يعوج على منجزاتها فيذكرها بالارقام او بالاحجام وعليه فموقفي اليوم بـــين ظهراني مجلسكم الموقر ليس موقـف معـدد او حصاء وانما موقف من يحاول الشرح والتوضيح لامور تدرك ولا تحسب ولا تطال .

* الملحق المعد من قبل وزارة الداخلية في ملفات الامانة العامة لمجلس .

هكذا من الأصل



سيد يالرئيس . . .حضرات الزملاء ،
تعلمون ان اهم واجبات الدولة — اي دولة هو توفير الامن لشعبها ومواطنيها لتنمي مواردها وتطور ذاتها في جو نقي لا خوف فيه ولا فزع .

وهذه البقعة من بلاد العرب بالذاتتاريخها كله يكاد ان يكون دليلا قاطعا على صواب هذا القول . فمنذ وجود الانسان على ارضها كانت صفحات تاريخها مقرونة بالامن ، ان استتب عمرت وان اختل تراجعت وما احزمة القلاع والحصون والخراب التي نشاهدها على كل بقعة من بقاع الاردن الا دليلا على ايمان اهلها بهذا ومحاولتهم لتثبينه وكل حكم اتاها مر من خلال توفير الامن .

فلم ينشيء الادوميون والحموريون والمؤابيون حضارتهم الا بعد ان حصنوا البلاد بشبكات دفاعية صدت كيد العدو الخرجي وشلت عبث الطيش الداخلي وكذلك فعل الانباط . . وفعلها من بعدهم الرومان وعليه فلم تعمر البتراء وتبنى ولم تنشا مدن الديكا بوليس بجرش وام قيس ولم تبنى عمان والكرك وام حي والعقبة في جو انفلات حبل امن او انهيار مجتمع ولم تمد الاقنية التي نرى بقاياها والطرق التي ما زالت معالمها ولا البرك والمدرجات والقصور والدور والمزارع والمقالع والمناجم الا بفضل مجتمع وفر الهدوء الحقيقي للوطن والمواطن وصرفه عن مصارعة جاره ونفسه الى معالجة الارض والطبيعة .

ايها الاخوة ، لا اريد ان استطرد بتعداد الصور التاريخية لحضارة بلدنا وتاريخه كجزء من تاريخ امتنا وتاريخ الانسانية المرتبط تماما بالامن فانتم اعلم بالعهود الاسلامية وما وفرت من تطور بفضل رجال يفهمون الامن فهم ابن الخطاب الذي يلخصها بمقولته المشهورة « لو عثرت شاه لكنت مسؤولا عنها لانا لم امهد لها الطريق » ولا اريد ان اذكركم بواقع هذه البقعة في مطلع هذا القرن يوم انزوت الى مجتمعات متقاتلة متناحرة تغير على بعضها من اجل اليسير التافه من المغنم ، بتوارث ارضنا وكادت لانعدام الامن تندثر وتزول عددا وامكانيات لولا ان تولتها ايد مؤمنة بشعارات الثورة العربية ومؤمنة بقدرة الانسان العربي في هذه البقعة فكان اول عمل لها تولته بقيادة المغفور له الملك عبد الله ابن الحسين ان عقدت مؤتمر القطرانة للاصلاح بين فئات شعبنا ذلك المؤتمر الذي حضره امير البلاد واسقط فيه جميع الثارات التي لدى المواطنين ضد بعضهم وتمت اثره مصالحة عامة شاملة وفتح به عهد جديد من الحياة لهذا الجزء من الوطن العربي وتركزت بعد هذا المؤتمر المبادىء التي رسخها هذا المؤتمر وحميتبالعقوبة الزاجرة وبالسلطة الناهية وبالامثولة الواعية ثم فوق ذلك واثناءه بالتوعية المتواصلة والبناء الدائم الذي نقل هذا المجتمع في سنوات من عمر التاريخ قصيرة الى ما نرى من مدنية وثقافة وما نلمس من نظام وتنظيم .

سيدي الرئيس حضرات الزملاء :

سمحت لنفسي بالتهويم بكم في استعراض تاريخ سبعة الاف سنة من عمر الانسانالمذكورة على هذه الارض لاضعكم في جو تصور خطورة الامن واستتبابه في هذه البقعة ومقدرة شعبنا ان توفر له الاستقرار على العطاء وعلى تحطيم (الغزو الاجنبي) . وفي واقعنا المعاش ان لا نعتقد ان ايا من هذه القواعد الاساسية قد استبعد فالعبث الشديد بامن المنطقة الذي تمثله الغزوة الصهيونية المكن لها بالدراسة والاعداد والمدعمة من اعداء امتنا التاريخيين بالمساندة والامداد لا يمكن تنكسر الا على ايدي شعب متوحد سليم البنية كثيف العطاء ولا يمكن ان تتوقف هذه الايدي متخشبة في الهواء دون ايد اخرى تشلها بتعاضدها ومعالجتها للارض التي تدافع عنها ومن هذا كله ياتي تصورنا للامن ومفهومنا لدور وزارة الداخلية في تحقيقه . فصيانة الامن والسلامة العامة ، والاداب — والحريات العامة وتهيئة الاسباب التي تؤدي الى التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق العدالة في حدود استقلال القضاء هي كلها وسائل لترتفع بالمجتمع الى مراحل العطاء والبناء ومراحل الدفاع وصون الحقوق وكلها لا تتاتى الا بمشاركة للمواطن حقيقية في كل ميدان من هذه الميادين . . نعم من خلال الحكام الاداريين تتلقى الدولة مطالب المواطنين وشكاواهم وتطلعاتهم ولكن تطلعات

هذه الحكومة بتوجيهات جلالة الملك تذهب الى ما هو ابعد بكثير من هذه العلاقة ، انها تهدف الى مشاركة المواطن في كل ذلك مباشرة وقد اعدت وزارة الداخلية لهذه الغاية مشروع قانون الادارة المحلية الذي امل ان يعرض على مجلسكم الكريم قريبا وان يحظى بتايدكم لكي نتمكن من تحقيق المشاركة الشعبية في ادارة المرافق المحلية والذي يكفل للحكام الاداريين دورا افعل واشمل من دور « سامع الشكاوى وناقلها » وقد سعينا وسع اجتهادنا لسد الثغرات التي في القوانين المحلية النافذة تحقيقا لمبدأ الفعالية ومبدا الديمقراطية السائدين في مجال الادارة المحلية في العالم ، ولنا ان نذكر على مسامع مجلسكم الكريم ان هذه الحكومة لم تبخل على ان يكون جهاز الامن في بلدنا مواكبا للتطورملائما لتطورات المجتمع وما يتبعه من تطور للجريمة وضرورة مواكبة وسائل كشفها ومحاربتها وقد استطاعت هذه الحكومة ان تضيف لموازنة الامن ٥٠٪ زيادة عما كانت عليه في السنوات السابقة وقام هذا الجهاز بدوره جيدا سواء في التدريب والاعداد او في الميادين الهامة التي يباشر فيها عمله كميدان السير والترخيص والاقامة وشؤون الاجانب والكشف عن الجرائم ومنع وقوعها وتطبيق القوانين وتنفيذ الاحكام .

انني لا اريد ان اطيل على مسامع المجلس الكريم بالاحصائيات مكتفيا بايراد بعضها في الملحق المرفق بهذه المقدمة والموزع على حضراتكم والمتضمن بالاضافة لمنجزات مديرية الامن العام منجزاته ملخصة لمديرية الدفاع المدني ولمديرية الجوازات ومديرية الاحوال المدنية التي نشطت في السنة الاخيرة وخرج قانونها لحيز الوجود كخطوة جديرة بان تخطوها الاردن منذ سنوات اسوة بغيرها من بلدان العالم وكنقله ضرورية لا غنى عنها في تطوير بلدنا الاخذ باسباب القوة والمنعة يوما بعد يوم .

سيدي الرئيس . . . زملائي الكرام ،

مهام وزاررة الداخلية متعلقة بالانسان مباشرة في حله وترحاله وحركته وسكونه . . . ومنشطه ومكرهه ، ولهذا نحن لا نحرج يوم نوجز لحضراتكم جهد الوف الاشخاص في الامن العام والجوازات والاحوال المدنية والدفاع المدني والادارة والمحافظات بكلام قليل لانكم جميعا تدركون معنى الامن دون شرل او فلسفة وتدركون معنى كلمة الله التي من فيها على عبده « واطعمهم من جوع وامنهم من خوف » .

والسلام عليكم ورحمة الله .

— ٨ —

دولة رئيس المجلس

معالي وزير النقل ، ليتفضل ،

السيد علي السحيمات وزير النقل

دولة الرئيس ، ايها السيدات والسادة .

يمثل قطاع النقل عنصرا رئيسيا من تطوير البلاد اقتصاديا واجتماعيا وانسانيا ويقاس تطور اى بلد في العالم بتطور مستوى التسهيلات المتاحة لنقل وانتقال الاشياء والانسكانوالمعلومات وتاثيره اساسي على تنمية وخدمة القطاعات الانتاجية والتجارة الخارجية والسياحة وعمليات التطوير والتغيير الاجتماعي والانساني .

ويشتمل هذا القطاع على الطرق والسكك الحديدية وميناء العقبة والمؤسسة البحرية والطيران المدني والارصاد الجوية ومؤسسة النقل العام ومؤسسة عالية كما يدخل في توجيه وتنظيم جميع النشاطات العاملة بهذا القطاع .

حدثكم معالي وزير الاشغال العامة عن الطرق، اما باقي مشتملات هذا القطاع فساعرض لكم موجزا عنها وستوفر في حالة اكتمالها في الاردن امكانية ممتازة لاعمال الاستثمار في المشاريع الاقتصادية صناعية او زراعية كما ستجعل من الملكة مركزا نموذجيا للخدمات في المنطقة ونقطة وصل بين العالم المتطور المنتج في الخارج وبين الطاقة المستهلكة والشرائية في المنطقة التي نعيش في قلبها .

من هذا المنطلق نعمل الان على ما يلي :—

١ — تطوير وتحسين وتحديث شركات النقل البري من وسائل ووسائط داخل المملكة وتلك التي تربطنا بالدول العربية المجاورة ، وفي هذا المجال يجري تحسين شبكة الطرق كما علمتم وهي قياسا بامكاناتنا من افضل شبكات الطرق في المنطقة .

كما يجري تطوير سكة الحديد التي بـدات حديثا والغاية منها تنفيذ النقل المكثف بالاضافـة لكونها وسيلة نقل امينة ولا تخضع للتذبذب في الاسعار ورخيصة التكاليف لنقل الكميات الكبيرة والمنتظمة ومن هنا تم تنفيذ وانشاء سكة حديـد العقبة لنقل الفوسفات وقد تم انجازها في العـام ٩٧٥ وهنالك مشاريع اخرى لاستكمال منشآتهـا كزيادة عدد قاطراتها وشاحناتها وبناء خط جديد بين الحسا والمزار وبين ميناء العقبة ومصنـع الاسمدة في اقصى الشاطىء الجنوبي وعند انتهاء هذه الاعمال سيتم نقل اكثر من خمسة ملايـين طن سنويا من الفوسفات لغايات التصديـر من الميناء ولتزويد مصنع الاسمدة باحتياجاته .

ولقد تم التغلب على المشاكل التي نتجت عن بعض الاخطاء التي ظهرت في المشروع اثنـاء التنفيذ وتم اصلاحها ان هنالك بعض المطالبـات المالية الباهظة التي تقدم بها المقاولون وهي قيد التحكيم ، اما بناء الجهاز البشري اللازم للتشغيل وصيانة الخط والذي كان مفروضا ان يتم اثنـاء التنفيذ فقد تم التغلب على صعوباتـه .

بالنسبة للخط الحديدي الحجازي ونعنـي به القسم الواقع داخل الاردن فهو خط قديـم يسير بين الاردن وسوريا لنقل البضائع والركاب احيانا وقد تعثر مشروع اعادة بنائه على اساس الاتفاق المشترك بين سوريا والاردن والسعودية وتوقف العمل فيه نهائيا عام ١٩٦٨ ، وفي العـام الماضي ٩٧٧ عقدت الهيئة العليا للمشروع والمكونة من الوزراء المختصين في الدول الثلاث اجتماعا في عمان بناء على دعوة من الجانب الاردني وقـع بنتيجته اتفاق تضمن ما يلي : ـ

ا . صرف النظر نهائيا عن اعادة تعميـر الخط القديم على الاسس القديمة لعدم جـدواه وفائدتـه .

ب . استبداله بخط قياس عريض على اسس اقتصادية وفنية حديثة لنقل البضائع والركـاب يربط الدول الثلاث فيما بينها ويربطها باوروبـا وقد تشكلت لهذه الغاية لجان فنية لوضع الاتفاق موضع التنفيذ وتم اختيار ثمان مجموعات مـن الشركات الاستشارية في اجتماع الهيئة العليـا الاخير بالشهر المنصرم في دمشق وذلك لتقديـم عطاءاتها لاعمال الدراسات الاقتصادية والهندسية للمشروع والمنتظر احالته خلال اربعة اشهـر ، كما تم في مجال تنظيم النقل البري توقيع عـدد من الاتفاقيات الثنائية للنقل والترانزيت مـع عدد كبير من الدول .

٢ ـ تطوير وتحديث منافذ البلاد على العالم الخارجي وفي هذا المجال اعطت الحكومة اهتماما كبيرا خلال العامين الاخيرين لميناء العقبة وتـم تزويده برصيفين جديدين عائمين كما تم تحسين وتطوير جهازه الالي والبشري وتم تحسـين ساحاته وزيادتها وتحديث اساليب المناولة والتفريغ والتخزين بحيث اصبح الميناء من افضل الموانىء في المنطقة ومنذ انتهاء الازدحام في بداية العـام ٩٧٧ لم تتاخر اية باخرة عن التفريغ ولم تدفـع اية غرامات تاخير على الرغم من زيادة البضائـع المستوردة والمصدرة وتوقف استعمال رصيفـي الوسط لغايات توسيع الميناء كذلك فان عمليات التطوير في الميناء لا زالت جارية ومن اهمها بنـاء اربعة ارصفة جديدة بكلفة ١٨ مليون دينـارا وتجهيزات الفوسفات بكلفة تزيد علـى العشرة ملايين دينارا ، وبناء ميناء صناعي في جنـوب الشاطىء لخدمة اغراض مصنع الاسمدة ومصنع البوتاس بكلفة تقدر بحدود عشرين مليون دينارا وباكتمال هذه الاعمال سيكون بمقدور الميـناء ليس فقط تغطية احتياجات المملكة في الاستـيراد والتصدير ولكن لتطوير تجارة الترانزيـت واحتياجات المناطق الحرة والدول العربية المجاورة وسيصبح من افضل موانىء العالم .

اما المطارات فلدينا الان مطاران وهمـا مطار عمان المدني ومطار العقبة ، وعلى الرغم من التحسينات التي ادخلت على مطار عمان الحالي فانه لا يلبي كل الاحتياجات وليس بوسعنا انفاق المزيد طالما ان المطار الدولي الجديد تحت الانشاء كما سيتم ادخال تحسينات على مطار العقبـة ليصبح بمقدوره استقبال رحلات جوية دوليـة والمنتظر وصولها قريبا ، اما بالنسبة للمطـار الدولي وكان موضع تساؤل بعض الاخوان فقـد نشات الحاجة الى بناء مطار دولي حديث قابـل للتوسع وخارج المدينة وذلك منذ بداية الستينات

واختير الموقع الحالي في الجيزة عام ٦٣ من قبـل شركة فرانس تكنيك ونشات ظروف ٩٦٧ واحتلال الضفة الغربية حالت دون تنفيذه واعيد البحث فيه في اوائل السبعينات وبدىء بوضع دراساته وتصاميمه واثناء البحث عن مصادر للتمويل نشات اجتهادات كثيرة لادخال تعديلات وتغييرات مستمرة على الاعمال بهدف ادخال التحسينات علـى الدراسات واساليب التنفيذ ولكن نتائجها كانت عكسية احدثت بلبلة وتاخيرا في سـير المشروع ومزيدا من التغييرات والتعديلات واخيرا التزامات متقابلة على طرفي العمـل الرئيسيين في المشروع وهنا المقاول والوزارة انتهت باتفاق مع المتعهـد في عام ١٩٧٦ يتنازل المقاول بموجبها عن جميـع ما ترتب له من مطالبات في مقابل التفاوض معـه عن نية لتنفيذ جميع الاعمال المدنية للمطار ومبنى الاستقبال الرئيسي وخلاصة القول ان اعمـال المشروع قد جرى ضبطها الان والسيطرة عليهـا من جميع النواحي وان العمل في الميدان جيـد ويسير حسب الخطة الموضوعة وامكانيات التمويل وعلى سبيل المثال فان الاتفاق عن المشروع كان حتى نهاية ٩٧٦ يصل في مجموعه الى اكثر مـن اربعة ملايين دينارا على الاعمال الهندسيـة والدراسات فقط والتي لم يجر الاستفادة منهـا الا قليلا في مقابل ما لا يزيد عن نصف مليـون دينارا فقط اعمال على الطبيعة ، اما الان فـان قيمة الاعمال على الطبيعة تصل الى حوالي خمسة عشر مليونا في مقابل ما لا يزيد عن نصف مليـون دينارا للاعمال الهندسية وستجدون تفصيلا لمراحل العمل وخطة سير المشروع في التقرير المقدم اليكم من المؤسسات الهامة العاملة في مجال النقـل هي مؤسسة (عالية / الخطوط الجوية الملكيـة الاردنية) وكانت ايضا رغبة بعض الاخـوان الاطلاع على نشاطاتهـا .

ومن المعلوم ان مؤسسة عالية هي مؤسسة حكومية لها مجلس ادارة برئاسة مديرها العام وتعمل على اسس تجارية وبمرونة كافية ضمـن موازنتها السنوية التي توافق عليها الحكومـة لتتمكن من تنفيذ مهامها وتخضع امورها الماليـة لرقابة ديوان المحاسبة .

وقد تطورت المؤسسة في السنوات الاخيرة بحيث اصبحت من اكبر المؤسسات العربيـة واوسعها نشاطا واطولها خطوطا .

كما تتمتع المؤسسة باعفاءات حكومية مماثلة للمؤسسات الحكومية الاخرى كما انها تقـوم من خلال وارداتها بتغطية جميع مصاريفها ودفـع الديون والاقساط التي تترتب عليها نتيجة شرائها لطائرتي البوينج ٧٤٧ والتي تبلغ هذا العـام ٧٫٥ مليون دينارا . ولم يرصد الواقع بالموازنـة اي دعم لمؤسسة عالية .

وللاطلاع على تفاصيل نشاطات المؤسسة داخل وخارج الاردن حيث انها ممثلة في سبعين بلدا في العالم بها ٢٩ بشكل مكتب و ٤١ بشكـل وكالة عامة ، فانني سادعو ادارة المؤسسـة الى استضافة مجلسكم الكريم واقترح موعـدا لذلك ١٧ تموز القادم الى ندوة تعقد في نـادي عالية للاطلاع على تفاصيل جميع النشاطـات داخل وخارج الاردن .

كما يسرني ان ادعو لجنة الخدمات فـي مجلسكم الموقر الى زيارة لمرافق المؤسسـة/ وتسهيلاتها الرئيسية .

ان بقية المؤسسات والدوائر التابعة لهـذه الوزارة تقدم خدماتها كل في نطاق عملها وهـي مديرية الطيران المدني ، مؤسسة النقل العـام، دائرة الارصاد الجوية وستجدون ايضا في التقرير المقدم اليكم نبذة عن نشاطاتها وانجازها .

— ٩ —

دولة رئيس المجلس

الكلمة الان لمعالي وزير الزراعة

معالي السيد صلاح جمعة وزير الزراعة

دولة الرئيس ، السـادة المحترمـون ، حضرات السيدات والسادة ، لسوء حظـي ان اكون الاخير ، وقد مل الاعضاء الى الاستمـاع الى البيانات الطويلة والبليغة ، ولذلك فانني ساوجز بقدر الامكان ، وامل ان نستطيع توزيع تقرير عن اعمال الوزارة في جلسـة قادمة لان اعداد تقرير شامل يتطلب بعض الوقت ولا بـد لي من الاشارة هنا الى هذه الحقيقة ، ان هنـاك توزيع لتقرير ولو كان مختصرا في الوقت الحاضر .

الملاحظة الثانية ، انه كان لي شرف الاجتماع مع رئيس واعضاء لجنة الزراعة صباح هذا اليوم في دائرة البحث العلمي بالجبيهة واستغرق اللقاء نحو ساعتين تطرقنا في هذا الاجتماع بالذات الى السلبيات ، ولذلك ستكون هذه الملاحظات التي ساوردها فيما بعد مقتصرة على الايجابية فقط ، نظرا لان الاجتماع العائلي مع رئيس واعضاء لجنة الزراعة مكنني من ان اقول اشياء لا اريد ان اقولها هنا ، وارجو من الاخوة العاملين في هيئة الاعلام ان لا يتطرقوا الى هذا الموضوع باي تفصيل .

دولة الرئيس ، تقوم وزارة الزراعة بتقديم الخدمات بانواعها الى المزارعين ، هادفة من ذلك الى زيادة الانتاج الزراعي والمحافظة على الموارد الزراعية وحسن استغلالها . ويفهم من الموارد الزراعية الارض والماء . ويتحقق ذلك من النشاطات المختلفة التي تقوم بها دوائر الوزارة سواء بالمركز او دوائرها بالمحافظات والالوية المختلفة وابداء بذكر بعض نشاطات وانجازات من منجزات دائرة البحث .

تقوم دائرة البحث العلمي بالتجارب والبحوث التطبيقية ذات الصبغة العملية فقط. وليست الاكاديمية بالنظر . . . الامكانات المادية للوزارة لا تسمح لها بهذا الاسراف ، ولهذا فان التجارب مقتصرة بالوقت الحاضر على البحوث التطبيقية فقط ، وهذه البحوث يراعى ان تتلائم مع الظروف المحلية ومع الامكانات الزراعية العملية والهدف منها ايجاد الحلول للمشاكل الزراعية والارتقاء بالانتاج الزراعي الى ما هو افضل عليه في الوقت الحاضر ، ويتم التعرف على هذه المشاكل من خلال التجارب ، على امكانية ادخال اصناف جديدة واساليب زراعية حديثة وسلالات ذات انتاج عال وصفات مطلوبة كما تستهدف هذه التجارب الى تقليل كلفة وزيادة العائدات من زيادة المساحة وزيادة دخل المزارعين بصورة او باخرى ومن خلال هذه النشاطات استطاعت وزارة الزراعيةادخال العديد من الاصناف المرغوبة ووزعتها على المزارعين بقصد تطوير اساليب الزراعة التقليدية ونقلها الى اساليب الزراعة الحديثة ، تمكنت من توفير المعلومات الاساسية عن مواعيد الزراعة والاحتياجات السمادية واعمال الوقاية من الافات والحشرات واحتياجات المحاصيل المختلفة من المياه التي تعتمد عليها المحاصيل في المناطق ذات الري المستديم والدوراتالزراعية وعن ادخال الماكنات والالات الزراعية الحديثة بما يتلائم مع ظروف البيئة من جهة مع ظروف الامكانيات العملية والمالية للمزارعين من جهة اخرى ومن الطبيعي ان نرى جميع هذهالانجازات التي يحققها جهاز البحث العلمي نوصل الى المزارعين عن طريق جهاز الارشاد الذي ينتشر في كل قرية ومدينة وهناك اعداد ضخمة من المنفذين الذين يقومون بهذا العمل ، ونحن نعد لهم جميع الامكانات لتسهيل اعمالهم وان كنا لا نستطيع في الكثير من الاحيان تحقيق ما نقوله في هذا المجال . مديرية المشاريع الزراعية تقوم الوزارة من خلال هذه المديرية بتنفيذ العديد من المشاريع في المجالات الزراعية التي وردذكرها في خطة التنمية الخماسية ومن اهم هذه المشاريع تطوير الاراضي المرتفعة البعلية . واقصد البعلية التي تعتمد على الامطار اعتمادا كليا ويتم من خلال هذا المشروع تقديم الدعم المادي لمزارعين على شكل مواد غذائية بالاضافة الى دعم فني تقدمه الوزارة لمساعدة المزارعين على زراعة اراضيهم المنحدرة لمنع انجراف التربة وزراعتها بالاشجار المثمرة الدائمة وصيانة التربة بالتالي من عمليات الانجراف المستمرة التي تتعرض لها بالوقت الحاضر اذا ما تركت تحت الاستغلال الموسمي او التقليدي ويتم من خلال هذا الدعم الذي تقدمه الوزارة اقامة الجدران الاستنادية والخطوط الكونتورية ، مثل الحساب (الاكتواري) من الصعب تفسيرها ، فرجاء عدم المواخذة في استعمالنا مفردات علمية ، انما سنحاول تفصيلها فيما بعد ، وحفر ابار لجمع مياه الامطار وخدماتها وتمكنت الوزارة من خلال سنوات الخطة من مساعدة المزارعين بزراعة ١٣ الف دونم بالاشجار المثمرة وحفر ٣٠٠ بئر جمع واقامة سلاسل حجرية غطت مساحة تقدر بحوالي ٢٦ الف دونم وما زال هذا المشروع مستمرا وقد حصلنا في الاونة الاخيرة ، من برنامج الغذاء العالمي على مساعدات غذائية تقدر قيمتها

١٢ مليون دولار . وستصرف جميع هذه المواد لتطوير الاراضي الزراعية البعلية ويؤمل ان يتم من خلال هذه المساعدات توجيه المزارعين الى الاهتمام بالمحاصيل الزراعية المثمرة ، ذات العمر الطويل بدلا من المحاصيل الموسمية التقليدية، من المشاريع الاخرى التي تقوم بها دائرةالمشاريع بالوزارة مشروع القمح . ويهدف هذا المشروع الى مضاعفة وزيادة انتاج وحدة المساحة من القمح ، وذلك عن طريق ادخال اساليب زراعية حديثة باستعمال الاسمدة وباستعمال الالات الزراعية الجيدة واستعمال الحصادات . وقد بدات هذه الوزارة في هذا المشروع منذ عدة سنوات . ومن الملاحظات ان المشروع لم يحقق الاهداف التي كانت مرجوة منه بالنظر لوجود ظاهرة تفتت الملكية . الامر الذي يجعل من المستحيل ادخال عناصر جديدة في تحديث الزراعة ومن هنا كان اعتمادنا ويجب ان يظل على قيام جمعيات تعاونية يمكن من خلالها تجميع تلك الملكيات بمساحات اكبر يمكن ان تقدم خدمة جيدة ومن الملاحظ هنا ان الجمعيات التعاونية لم يتحقق لها النجاح لعدة اسباب لكن اهمها ان معظم المواطنين لا يزالوا يتمتعون بعقلية فردية في هذا البلد ويفضلون العمل حتىلو كان في ذلك خسارة . الموضوع الثاني ان الجمعيات التعاونية لحد الان لم تستطع تقديم اغراءات مادية ذات مدلول يمكن للمزارعين الاستفادة من الانضمام اليها ، مع ذلك فان هذه الطريقة الوحيدة في الوقت الحاضر لاجتذاب المزارعين ضمن الجميمات التعاونية وساتولى شرح ذلك في الجلسات المقبلة لتحديد الامكانات التي يمكن عن طريقها تشجيع قيام تعاونيات حقيقية في هذا البلد . من المشاريع الاخرى التي قامت الوزارة بها خلال السنوات القليلة الماضية هي مشاريع استصلاح الاراضي الصحراوية ،من المعروف أن سلطة المصادر الطبيعية تقوم بحفر الابار في بعض المناطق التي ثبت أن فيها مياه وبهذه المناسبة ارجو أن اشير انه ليس من المناسب ان نصمم حفر الابار الا اذا ثبت بالدليل القاطع ان هناك مياه جوفية يمكن استغلالها لغايات الزراعة . ولذلك فيجب الانتباه كل الانتباه الى عدم التوسع في اعطاء رخص حفر الابار لان هذا يعود بالضرر على المواطن اولا وعلى المؤسسات التمويلية ثانيا، مع ذلك استطاعت وزارة الزراعة الاستفادة من جميع الامكانات التي انجزتها سلطة المصادر الطبيعية وتبلغ مساحة الاراضي التي وزعتها على المواطنين من ابناء البادية نحو ستة الاف او سبعة الاف دونم موزعة في مناطق مختلفة ، وقامت بتدريب المزارعين ، ووزعت عليهم هذه الوحدات . وايضا هناك بعض العقبات الكثيرة التي تحول دون القول بان هذا المشروع استطاع تحقيق ما هدف اليه من تاسيسه لاسباب كثيرة ساشرحها فيما بعد . الا ان العقبات هذه يمكن التغلب عليها وتذليلها والنتائج ستكون ايجابية باذن الله . ومن المديريات الاخرى العاملة بوزارة الزراعة مديرية الخدمات الزراعية ، وهي المديرية التي تقوم باعداد الغراس المثمرة ، في مشاتل الوزارة المختلفة وتوزيعها على المزارعين باسعار رمزية قد لا تصل الى نصف قيمة التكاليف . ومن هنا فان الحكومة ، عن طريق وزارة الزراعة تقدم دعما للمزارعين عن طريق تشجيعهم على الاقبال على زراعة الاشجار المثمرة عن طريق تقديم غراس باسعار رمزية ومن المهام التي يقوم بها جهاز المديرية تنظيم عملية وقاية النباتات برش جماعي ضد الافات والحشرات خاصة بالنسبة لبعض الاراضي التي تصيب الزيتون وبعض الامراض الهامة التي تصيب الحمضيات ، وهناك حملة رش قائمة بالوقت الحاض بمنطقة الاغوار للحمضيات،وتقوم الوزارة بواجباتها متحملة بعض التكاليف مساعدة للمزارعين خاصة صغار المزارعين الموجودين في تلك المنطقة ايضا من مهمات هذه المديرية الاشراف على المحاجر الزراعية الواقعة على مراكزالحدود التي من خلالها نستطيع تجنيب البلاد من ادخال افات وامراض جديدة ، فهذه المحاجر مجهزة باجهزة حديثة وتقوم باعمالها على خير وجه ونامل ان يظل التطور قائم فيها وادخال محاجر من نوع جديد بتسهيل عملية الاستيراد والتصدير سواء من الخارج او من الاردن الى خارجه . من مديريات الوزارة الهامة مديرة الحراج والمراعي: وفلسفة الحراج او فلسفة السياسة الحرجية في هذا البلد التي تتبعها وزارة الزراعة تتلخص في امرين اثنين ، اولا المحافظة على الحراج

الموجودة الطبيعية وعدم العبث بها وعدم التفريط بها مهما كانت الاسباب والمعاذير . الامر الثاني: تشجيع زراعة اشجار حرجية في مناطق حكومية تعتبر صالحة من حيث التربة والاقليم والبيئة لزراعة الاشجار الحرجية من المفترض ان تقوم الوزراة بزراعة مامساحته عشرين الف دونم سنويا من الاراضي الجديدة ، الا اننا في السنوات الاخيرة بسبب قلة الايدي العاملة لم نستطع الوصول لهذا الرقم ولا عذر لنا بذلك الا هذا العذر وليس بالامكان افضل ما كان في هذا المجال ويمكن التوسع باستعمال الالات ، باي صورة من الصور في اعمال التحريج بالنظر لطبيعة الاراضي التي يتم فيها زراعة الاشجار المراعي : موضوع طويل ، فمن الافضل ان لا ندخل في تفاصيله ، الا انه من المؤسف ان نقول ان المراعي اندثرت بفضل الانسان وليس بفعل الحيوان وهذا الاندثار تجاوز يوما بعد يوم بسبب تجاوز المواطنين على اراضي الدولة ، وكان من المفضل ان تبقى مراعي ، ولكن لا حيلة لنا في حالات كثيرة الا ان نسجل الاعتداءات وان نقدم الذين يقومون بها الى المحاكم والحكام الاداريين للحكم عليهم ضمن القوانين والانظمة ، ولكن من الواجب ان تعمل جميع اجهزة الدولة خاصة الاعلامية في توجيه الناس ، خاصة المزارعين الى عدم الاقبال على حراثة الاراضي الهامشية ، التي لا تصلح بصورة من الصور الا للمراعي ، اندثرت المراعي والمزارعون لم يستفيدوا ، كان الضرر مزدوجا وللاسف ان هذه العملية مستمرة ليلا نهارا ، كل من يذهب الى الطريق الصحراوي يلاحظ ان مئات الالوف من الدونمات تحرث ، انتهت المراعي وابيدت والمزارعون لا يحصلون على اي ناتج، مع ذلك نحاول قدر الامكان ان نحد من هذه التصرفات غير القانونية . من مديريات الوزارة الاخرى مديرية الاقتصاد الزراعي : هذه المديرية هي المسؤولة عن تنظيم استيراد وتصدير الخضار في الاردن ومن خارج الاردن الى الاردن ، ويراعى في وضع خطة شهرية في عمليات الاستيراد والتصدير ، عدم الاضرار بالمنتج اولا وهنا لا بد من التركيز على ان اهتمامنا الاول هو منصب على المنتجين فقط ، ونحن نعمل كل ما يمكن عمله ضمن القوانين والانظمة ، لحماية المنتج على ان لا تؤدي هذه الحماية الى الاضرار بالمستهلك فلا بد من قيام نوع من التعاون بين وزارات الدولة ومؤسساتها لتعني احداها بالمنتج من جهة والاخرى بالمستهلك واخص بالذكر هنا وزارة التموين ، ولا بد لذلك من قيام تعاون جاد ومنسق ومنظم بين هاتين الوزارتين حماية للمنتج والمستهلك الا اننا يجب لا يغرب على بالنا ان في كل بلاد العالم الحماية اولا للمنتج وليس للمستهلك ، هذا فيما يتعلق بالانتاج الزراعي . في تشجيع الانتاج وان نحمي المنتج كي يضاعف انتاجه ، فاذا تضاعف انتاجه وزاد امكن لمستهلك ان يحصل على السلعة بارخص الاسعار واقل مما يحصل عليها وهذه فلسفة يمكن ان ندخل فيها ساعات طويلة لا اريد ان اقحم المجلس للاستماع الى اية بيانات عنها وانا على استعداد لاقامة حوار دائم سواء عن طريق لجنة الزراعة او عن طريق افراد مجتمعين او منفردين للاستماع الى وجهة النظر التي نبديها في مثل هذه الامور . المديرية الاخيرة (انا اعتذر للاطالة ، لانه قضية الزراعة قضية مهمة) . . . هي مديرية الانتاج والصحة الحيوانية : تقوم الوزارة من خلال نشاط هذه المديرية بانتاج العديد من اللقاحات البيطرية وهذا بالمناسبة ارجو ان اشير الى ان معهد الصحة الحيوانية بالقويسمة يعتبر معهد مثالي اقليمي ونحن نصدر ونبيع اللقاحات البيطرية ، الى العديد من الدول العربية المجاورة ، والاجهزة العاملة فيه اجهزة ذات كفاءة ونشيطة ، وهي تعمل بصمت مثل اي جندي مجهول في خدمة هذا البلد ، ونحن فخورون بما يقدمه المعهد للمزارعين من لقاحات وعلاجات باسعار لا تكاد تذكر وفي حالات كثيرة توزع مجانا ، وايضا من اعمال هذه المديرية الاشراف على كل ما من شانه زيادة الثروة الحيوانية وتربية الدواجن بصورة خاصة بالنظر لان صناعة الدواجن في الاردن يجب ان تعطى اهمية خاصة لاننا عن طريق انتاج لحم ابيض يمكننا ان نستغني عن اللحم الاحمر او نستغني عن استيراد اللحم الاحمر وتوفير ملايين الدنانير التي تنفق هدرا لشراء اللحم ، بامكاننا ان نعوضه بانتاج ارخص كلفة منه، وعلينا ان نعود المواطنين على ان ياكلوا مما ينتج هذا البلد ، لا على اكل ما يمكن ان نستورده من الخارج

وبهذه المناسبة فستقام مساء اليوم ندوة لاستعراض العقبات والمشاكل التي تعترض صناعة الدواجن بشقيها اللاحم والبياض في الاردن وستقام في مجمع النقابات المهنية الاخوة كلهم مدعون لحضور هذه الندوة اذا سمح لهم وقتهم بذلك ، في الموضوع الاخير وهو الموضوع الشائك الذي يهم الاخ سليمان ارتيمة ، موضوع تسويق المنتوجات الزراعية ومؤسسة التسويق. مؤسسة التسويق هي مؤسسة مستقلة من اجهزة الدولة لها مجلس ادارة مستقل يراسه وزير الزراعة ، ولذا فنحن مسؤولون عنها،هذه المؤسسة استطاعت عن طريق التعاقدات التي تقوم بها مع المزارعين من تسويق خضارنا الى الاسواق العربية المجاورة وبعضها في الدول الاوروبية . وحققت نجاحات كثيرة ، ونحن على استعداد لاعطاء تفاصيل كثيرة . من الطبيعي ان الكمال لله وحده ونحن نشعر باننا نعجز في بعض الاحيان عن الاستجابة لجميع المزارعين الا انه يجب ان يكون في مفهوم الجميع ، اننا لا نريد بسبب او لاخر أن نتحامل على بعض القطاعات الاقتصادية في هذا البلد بحجة انها تستغل المزارع وتستغل المنتج ، قد يكون في بعض هذا حقيقة ، ولكن الحقيقة الكاملة يمكن ان تلخص فيما بعد بجلسات اخرى فمن الافضل ان نقول ان وزارة الزراعة تتفهم جيدا مشاكل المزارعين وهي تحرص كل الحرص على حماية المنتج وحماية المزارع دون الاضرار بالمستهلك وحبذا لو استطعنا انشاء اجهزة تقوم بدور الوسيط بدلا من الوسيط والى ان يتم ذلك فلا بد لنا من الاعتماد على الوسطاء والتعايش معهم ضمن رقابة صارمة ، شكرا دولة الرئيس وشكرا للسادة الاعضاء .

دولة رئيس الوزراء

في الواقع تم توزيع تقرير من وزارة التربية تقرير وزارة التربية اذا كان يرغب المجلس الكريم الاستماع من وزير التربية بالوكالة او يؤجل ذلك فهذا عائد للمجلس ، وعلى كل حال قمنا بتوزيع التقرير . وبتكون اخر وزارة .

دولة رئيس المجلس

عبد المجيد بك ، تفضل ،،

السيد عبد المجيد الشريده

من هذا المنطلق ، ارجو ان يعطى المجلس فرصة ابعد من الاثنين القادم حتى يستعد لقراءة هذه التقارير ، لانها الان بين ايدينا ولم نكون عنها ادنى فكرة ، حتى الواحد منا يتنور اكثر وياتي مستعدا للمناقشة ،

دولة رئيس المجلس

جمال بك ، تفضل ،،

الدكتور جمال الشاعر

اقترح ان نخصص الجلسة القادمة اي يوم الاثنين القادم [illegible] لمناقشة بيان دولة الرئيس . ومن خلال الردود والمناقشة يمكن اتخاذ نقاط لها علاقات بمختلف الوزارات وبعد أن نستمع الى مختلف الاخوان الذين سيردون على بيان دولة الرئيس نتوقع من دولة الرئيس ان يجيب ، ثم نخصص الجلسات التي تليها : كل جلسة لمجموعة من الوزارات حتى لو اخذ ذلك ثلاث او اربع جلسات لانه انا لا اعتقد ان جلسة واحدة تكفي سواء الاثنين القادم او ما بعده ، يمكن ان تغطي النقاش الذي له علاقة بالنقاط ،

دولة رئيس المجلس

شكرا جمال بك ،

الحقيقة احب ان اذكر شيء ان المجلس لديه اعمال ومهمات كثيرة من جملتها ، هذا الموضوع فشيء مهم انه نناقش ، لكن اذا استطاع المجلس أن يتوزع موضوعات العمل وموضوعات النقاش ، ربما ييسر ويوفر الوقت ويغطي كل المواضيع الهامة التي طرحت والتي سنستمع الى الرد عليها من دولة الرئيس ، وفي رده وفي حوار تام . . . الحقيقة لانه الاستمرار ايضا في اخذ كل وزارة على حده شيء مهم وضروري وأن يكون في ذهن وفكر العضو ، موضوعات رئيسية ضروري ، لانها امور تتعلق بحياتنا ، لهذا فمن خلال مناقشة المجلس ورد الحكومة سنصل الى نتائج جيدة .

الدكتور محمد ربيع

انا عندي اقتراح انه ما دامت قد شكلت لجان في هذا المجلس ، ان تجتمع هذه اللجان ، وتعد كل من النقاط ، والمقترحات ، ثم تسجل الملاحظات للرد عليها .

دولة رئيس المجلس

الحقيقة انه هذا يدخلنا في نقاشات جديدة، المهم انه يصير في تنسيق ، لانه كلكم مسؤولين وكلكم في اللجان ، وكلكم في المجلس ، فاي تنسيق يسير اعمالنا ، والان في اقتراح من دولة الرئيس ، وقد بقي عندنا تقرير وزارة التربية ، وقد وزع التقرير ، فاذا رغب المجلس هناك الوزير بالوكالة يمكن ان ينور المجلس ، ونختتم البيانات ونستعد للنقاش بدءا من يوم الاثنين ، تفضل معالي الوزير ، نرجو الايجاز .

وزير الداخلية ووزير التربية بالوكالة
معالي السيد سليمان عــرار
*

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس ، حضرات الزميلات والزملاء اطرح الان على مسامعكم السياسة التربوية والاتجاهات والتجديدات الحديثة وفلسفة التربية في بلدنا ، استنادا لما ورد في الدستور الاردني واحكامه ونتيجة لتجارب الاردن وواقعه المحلي والعربي ، وحفاظا على القيم والمثل العليا ، المستمدة من التراث العربي والاسلامي ، وتحقيقا لامال الاردن واهدافه وحاجاته القائمة والمنتظرة في ميادين السياسة والاجتماع والاقتصاد والثقافة فقد حدد قانون التربية والتعليم لعام ١٩٦٤ فلسفة وزارة التربية والتعليم بما يلي :

اولا ــ الايمان بالله وبالمثل العليا للامة العربية .

ثانيا ــ وحدة الامة العربية وحريتها وشخصيتها في الوطن العربي الموحد المتكامل .

ثالثا ــ المملكة الاردنية الهاشمية دولة عربية ونظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي والشعب الاردني جزء من الامة العربية .

رابعا ــ عروبة فلسطين وجميع الاجزاء المغتصبة من الوطن العربي والعمل على استردادها

خامسا ــ التفاهم الدولي على اساس العدل والمساواة والحرية .

سادسا ــ احترام كرامة الفرد وحريته وتقدير المصلحة العامة للمجتمع بحيث لا يطغى احدهما على الاخر .

سابعا ــ العدل الاجتماعي واتاحة الفرص المتساوية للتعلم لجميع ابناء الاردن وبناته ضمن امكانيات الافراد انفسهم .

ثامنا ــ مساعدة كل طالب على النمو السوي جسميا وعقليا واجتماعيا وعاطفيا ، ليصبح مواطنا مسوولا عن نفسه وعن مجتمعه .

تاسعا ــ اهمية التربية والتعليم لتنمية المجتمع الاردني ضمن اطار الوطن العربي المتكامل في جميع المجالات وذلك بتحسين البيئة الطبيعية عن طريق التصنيع والسيطرة على موارد الطبيعة بالاهتمام بتطوير التقنية الحديثة والاستفادة منها بصهر المجموعات السكانية في بوتقة مجتمع عربي اردني متماسك ، بجعل الولاء للملك والوطن ، بالاعتزاز بالقيم العربية والمثل الروحية ، وتطوير العادات والتقاليد الاجتماعية لتلائم التغير البشري الحضاري المستمر .

عاشرا ــ احترام الحرية والنظام الديمقراطي الذي يتيح للمواطنين ان يسهموا في حكم انفسهم وادارة شؤونهم في شتى الميادين على اساس من المعرفة والمصلحة المشتركة .

احد عشر ــ المشاركة الايجابية في التطوير الحضاري العالمي المتمثل في العلوم والفنون والاداب ، ولتحقيق هذه الفلسفة التي تضمنتها المبادىء ، ولتحقيق هذه الفلسفة والاهداف ، تبنت وزارة التربية والتعليم سياسة تربوية جديدة استهدفت تحقيق تنمية الثروة البشرية ، وبناء المجتمع المتعلم ، لتمكينه من مواكبة روح هذا العصر المتميز بالتغير السريع ، وذلك من خلال المرتكزات التربوية التالية :

* وزع بيان وتقرير واحصاءات لدى الامانة العامة للمجلس

١ ــ النظرة الشاملة للتربية بما تتضمنه من معلمين وطلبة وكتب مدرسية ومناهج وابنية ولوازم وتجهيزات ومعدات .

٢ ــ اعادة النظر في الوسائل التربوية لتحقيق الاهداف المرسومة بموجب فلسفة التربية .

٣ ــ التاكيد على ان التربية والتعليم حق لجميع المواطنين من جهة ، وانها دائمة مستمرة ، مدى الحياة من جهة اخرى .

٤ ــ التاكيد على ان الفرد المتعلم خلية حية وانه المحور الذي تدور حوله العملية التربوية برمتها .

٥ ــ الانسان قيمة في ذاته وهو اثمن ثروة يمتلكها المجتمع ولكل انسان دوره في الحياة يستطيع ان يؤديه بكفاية اذا تمت جوانب شخصيته بتوازن ، ونميت ميوله واستعداداته وقابلياته بعطف وتشجيع .

٦ ــ وحيث ان الاردن بلد محدود الموارد فقد استوجب ذلك التاكيد على ان العملية التربوية عملية تنمية واستثمار مع مراعاته مبدا الاصالة والتشديد .

٧ ــ الافادة من المتغيرات الايجابية النامية والمتسارعة في العالم .

٨ ــ التاكيد على ان التعليم هو عملية تفاعل فكري متكاملة بين الطالب والمنهاج تتم بالتفاعل بين الطلاب انفسهم وبين المعلمين انفسهم وبين المعلمين والطلاب والمدرسة والبيئة .

٩ ــ ربط التربية بالحياة عن طريق اتاحة مزيد من الفرص امام الطلبة للاسهام في تنمية المجتمع وفي ضوء هذه المرتكزات فقد اخذت الوزارة تركز في سياستها التربوية على مراجعة القضايا التربوية الاساسية لتطويرها وزيادة فعاليتها وبرزت تساؤلات عديدة منها ما هو دور تكنولوجيا التربية في تيسير تفاعل الطالب مع المنهاج ، ما هو دور المعلم الفعال والمؤهل في مساعدة الطالب على التفاعل مع المنهاج ، ما هي الوسائل والفعاليات التي نستطيع من خلالها تحقيق المزيد من التفاعل بين المدرسة والمجتمع ، كيف نساعد الطالب على تنمية شخصيته ، كيف نستطيع زيادة الفعالية باستخدام المرافق التربوية وخاصة البناء المدرسي ، كيف نستطيع استغلال العطلة الصيفية ، لصلحة التربية والمجتمع ، كيف نحقق ديمقراطية التعليم ضمن الامكانيات المادية المتاحة ، كيف نطور نظام الامتحانات ، بحيث يصبح وسيلة لتطوير العملية التربوية ، وجوابا على التساؤلات انفة الذكر وغيرها فقد طبقت الوزارة خطة دراسية جديدة اقرها مجلس التربية ، حيث قسمت العام الدراسي الى فصلين دراسيين كخطة دراسية انتقالية للتعليم الاكاديمي والمهني بهدف اتاحة المجال ، لمزيد من التفاعل بين الطلاب والمنهاج والطالب والمعلم عن طريق تخفيف الضغط المتراكم على الطالب ، واتاحة المجال امامه للاستفادة من مصادر المعرفة كالاذاعة والتلفاز والمسجلات والصحف والمكتبات المدرسية والعامة .

من حيث المنهاج، تم التركيز على الاساسيات والخطوط الرئيسية للمادة الدراسية المقررة وترك امر التفصيلات للطلاب انفسهم ، يعودون اليها حسب حاجاتهم واختيارهم الحر ، من خلال النظر بالكتاب المدرسي على انه احد مصادر المعرفة المتعددة وهكذا وجد الطالب امامه متسعا من الوقت للجلوس في المكتبة والالتفاف الى مصادر المعرفة الاخرى . والمشاركة الايجابية في نشاطات البيئة المحلية ، وهذه هي الخطة الانية العاجلة للكتب المقررة والخطة المستقبلية في حقل المناهج والكتب المدرسية فتستهدف تحليل المنهاج تمهيدا لتقويمه واعادة النظر فيه جذريا ، اما من حيث المعلم ، فقد كان المعلم يخاطب الطلبة بمستويات مختلفة فاتيح له المجال لمخاطبة

١ ــ فئة الطلاب المتفوقين
٢ ــ فئة الطلاب المتوسطين
٣ ــ فئة الطلاب البطيئين

وذلك من خلال حصص النشاطات الاسبوعية لهم وعددها حصتان وحصص التقوية للطلاب البطيئين وحصص التعمق للطلاب المتفوقين ، كما عززت موقف المعلم باعطائه المكان الطبيعي اللائق من خلال اعطائه (٣٠٪) من العلامات في كل فصل ، فيقيم من خلالها الطالب مما جعل له

المعلم اكثر فعالية ، كما خففت من اعباء المعلم من الحصص الاسبوعية التي كانت تثقل كاهله وتحول دون رعايته واشرافه ، وحسنت وضع المعلم المادي وفتح المجال امامه لاعطاء حصص اضافية وحصص في مجال التعمق والتقوية وحصص في ميدان الدراسات الصيفية جميعها باجور اضافية ، كما امكن التغلب على الحاجة الى المعلمين والتي استفحل امرها في السنوات السابقة بتطبيق الخطة الدراسية الجديدة وذلك بافساح المجال امام المعلمين لاخذ الحصص الاضافية زيادة على النصاب المقرر وهكذا تم استغلال الطاقات البشرية في مجال التربية بصورة تغلبت على ازمة المعلمين وحسنت اوضاعه ومن حيث ان الطالب ومن خلال النظر اليه على انه المحور الذي ندور حوله العملية التربوية برمتها كما ان تربيته جسميا وعقليا وروحيا واجتماعيا ضمن اطار من الحرية والاختيار تتفق وروح ما نصت عليه فلسفتنا التربوية ، لذلك فقد تم التركيز على حرية الطالب في ممارسة نشاطاته المختلفة ، ومساعدة الطالب واعداده بالقدرة على اتخاذ القرار ، فتح المجال امام الطالب للتزود من مصادر المعرفة المتوفرة خارج المدرسة ، اعطاء الطالب ما يحتاج اليه في حياته العملية والذاتية ، ربط الطالب بالبيئة المحلية من خلال النشاطات الحرة ، العمل اليدوي ومشاركة الاهلين في اعمال الزراعة والصناعة والتجارة حسب معطيات البيئة وقد اخذ هذا الامر طريقه الى الحياة العملية بالمشاركة في اعمال الاهالي كالحصاد وقطاف الزيتون والزراعة وغيرها . وهنا لا بد لنا من التاكيد على النتائج التالية والتي ترتبت عن ما ذكرناه سابقا ، وهي :

تقدير العمل لدى الطالب ، واحترام العمل اليدوي ، حرص الطالب على ثمار تعبه واحساسه بقيمة الجهد المبذول ، تغيير نظرة الطالب في المهن المختلفة ، تنمية انتماء الطلبة في المجتمع وارتباطهم بالارض ، مساهمة الطلاب بزيادة المردود الاقتصادي ، وتغطية جانب لا باس به من حاجة الاردن الى الايدي العاملة وخاصة في مجال العمل الزراعي .

ويجب ان نؤكد هنا ان حصص النشاطات الحرة ، وحصص التقوية والتعمق والدراسات الصيفية تتم جميعها بموافقة الطلاب واختيارهم الحر ، من خلال الاشتراك بها . وتحديد نوع النشاط او المادة التي يرغب بها الطالب وفي مجال الدراسات الصيفية فقد وجدت الوزارة ان نحو ربع العام الدراسي يقضيه معظم الطلبة في الصيف خارج المدرسة بدون توجيه مناسب ، ولذلك لجات الوزارة لتبني فكرة الدراسات الصيفية الحرة التي يلتحق بها الطلبة بمحض اختيارهم للتقوية او للتعمق بالمادة التي يختارونها او للمشاركة بالنشاطات التربوية المتنوعة المتاحة في مركز الدراسات الصيفية باشراف معلمين متفرغين . ويراعى في الدراسات الصيفية ان يكون توقيت حصصها ونشاطاتها مع ما يتناسب مع اوقات الطلبة وظروفهم بشكل يترك لهم الحرية للالتحاق بسوق العمل الصناعي والزراعي والتجاري الذي يعود عليهم بالخير ، ويحقق مزيدا من التعاون الاجتماعي والعمل بروح الفريق ، ويقوي الروابط بين المدرسة والبيئة — وفي مجال تطبيق سياسة التربية المستديمة تاكيدا للاية الكريمة (وقل ربي زدني علما) وانسجاما مع الاتجاه العالمي للتربية الشاملة المتطورة ، فقد فتحت الوزارة المجال لكافة الراغبين من غير الطلبة النظاميين بالجلوس للامتحانات المدرسية مع نظائرهم الطلبة النظاميين ، هذا وان الوزارة بصدد استكمال دراسة اتاحة المجال لكافة الراغبين من المواطنين للالتحاق بمراكز تعليمية مسائية لمساعدتهم على التفاعل مع مادة المنهاج ليستطيعوا التقدم للامتحان فيه مع نظرائهم ، وقد بدات الوزارة منذ العام الدراسي ١٩٧٨/٧٧ باجراء امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة على دفعتين خصصت (٥٠٪) من العلامات النهائية الكاملة بحيث يجلس الطالب الى الامتحان المعقود مرة في نهاية كل من الفصلين الدراسيين ، وقد ادى ذلك الى التخفيف من الطلبة اذ انهم يتقدمون للامتحان في المواد المقررة بالفصل الواحد فقط وزيادة في زيادة الطلبة بالتفامل مع المنهاج لتحسين تحصيلهم الدراسي فقد قامت الوزارة باعداد مجموعة من الاسئلة المختارة لمنهاج كل مادة مقررة لمنهاج الفصل الدراسي الثاني والفصل

الدراسي الثالث الثانوي ، ووزعت تلك الاسئلة على طلبة تلك الصفوف للاستعانة فيها بدراساتهم والاستفادة منها في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة وفي تطوير العملية التعليمية بشكل عام . وفي مجال البناء المدرسي قامت الوزارة بانشاء ابنية مدرسية جديدة تتوافر فيها الشروط التربوية والصحية ضمن الامكانات المادية المتاحة ونظرا للحاجة الملحة لمزيد من الابنية المدرسية . لمواجهة حاجات العدد المتزايد من الطلبة ، ومن صعوبة استئجار ابنية في استعمالها مدارس لجات الوزارة الى وسيلة سريعة لتامين ابنية مصنعة تغطي حاجاتها الملحة والمتزايدة ، وقامت الوزارة ايضا بالمساهمة بنسبة (٥٠٪) من تكاليف الابنية المدرسية من قروض تحصل عليها البلديات والمجالس القروية في المملكة ، كما توسعت في انشاء الابنية المدرسية في مختلف انحاء المملكة الامر الذي ترتب عليه عدم ارتفاع نسبة المدارس المستاجرة ، وقد اعدت الوزارة مشروع خطة خمسية للابنية المدرسية في محاولة منها لحل مشكلة الابنية المدرسية من حيث مواجهة التوسعات المدرسية والاستغناء عن الابنية الجاهزة ، وفك نظام الفترتين بالمدارس .

كما لجات الوزارة الى استخدام البناء المدرسي استخداما افضل خلال العام الدراسي عن طريق اطالة اليوم الدراسي لاستيعاب عدد اكبر من الطلبة ولاستخدام الابنية المدرسية في فصل الصيف لاغراض الدراسات الصيفية ومعسكرات العمل ، والوزارة عازمة على تخطيط وتنفيذ خطة تدريبية شاملة لموظفيها من مختلف المستويات لتطوير العمل بالاجهزة المختلفة بالوزارة . وفي مجال اعداد المعلمين وتدريبهم فقد توزعت الوزارة في قبول الطلبة والمعلمين في برامج الاعداد والتاهيل بالمعاهد بحيث قارب عدد المعلمين غير المؤهلين على الاختفاء من الهيئات التدريسية واصبحت الوزارة تطمح الى تخطيط حاجاتها من المعلمين المؤهلين في وقت قريب ، ولزيادة مشاركة كافة الاوساط والموظفين من كافة المستويات في اتخاذ القرارات التي تهم العملية التربوية ، فقد عملت الوزارة الى التوسع في النهج اللامركزي وفي دراسة المشكلات واتخاذ القرارات وهي مستمرة في هذا التوسع مما يتيح المجال في شيوع الحوار البناء بين مختلف الفئات من مختلف المواقع والمراكز التعليمية ، وقد شملت على ذلك الطلبة والمعلمين والمشرفين والقادة الاداريين واولياء الامور احيانا وذلك لتحقيق مزيد من التفاعل لكافة المعنيين في تطوير العملية التربوية بشكل شامل كامل ، والوزارة بصدد اعداد كتاب يتضمن التفصيلات الكاملة عن المنجزات والتجديدات التربوية التي حققتها الوزارة خلال الاعوام الثلاث الاخيرة ، وسوف يصدر هذا الكتاب في القريب العاجل انشاء الله. وشكرا دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس

تفضل سالم باشا

السيد سالم بن نجاد

يا سيدي نرجو التكرم من اجل تغطية المنطقة الجنوبية تغطية تلفزيونية وقد وعدونا بذلك .

دولة رئيس المجلس

ارجو ان اذكر المجلس الاسبوع القادم سيكون بدء المناقشات ، ورجاء التركيز والايجاز لان كل عضو يتذكر ان هناك ستين عضوا في المجلس ، وان وقت المجلس له قيمته وكذلك الحكومة ، ولذلك ليكن عندنا سقف اعلى في المدد ، وتنسيق في اللجان من حيث الاختصاص يعني اللجنة التربوية تركز على النواحي التربوية لجنة الخدمات تركز على نواحي الخدمات وتقسمها حتى نتمكن من القرار ومن اعطاء كل شيء حقه في هذا الامر .

السيد امين شقير

الدكتور جمال الشاعر قدم اقتراح بان تقدم مناقشة بيان دولة رئيس الوزراء على الوزارات وهذه المناقشة مناقشة بيانات الوزراء واظن ان هذا الاقتراح عملي .